المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

اختيارات ابن بابشاذ النحوية

في كتابه (شرح جمل الزجاجي)

جمعا ودراسة وتقويما

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على (درجة الماجستير)

في قسم اللغة العربية وآدابها (شعبة اللغويات)

إعداد الطالب

محمد بن عبد الرحمن المحسن

الرقم الجامعي:

٢٨١٩٠٤٧٣٦

إشراف الأستاذ الدكتور

حسين حامد الصالح

أستاذ النحو واللغة بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

بجامعة القصيم

العام الجامعي

١٤٣٢هـ -١٤٣٣هـ

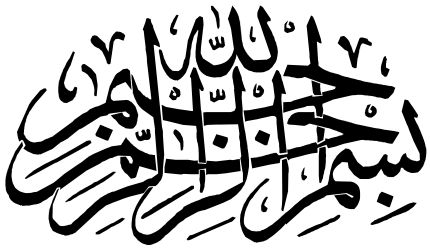

ملخص

عنوان البحث: اختيارات ابن بابشاذ النحوية في كتابه شرح جمل الزجاجي.

اسم الباحث: محمد بن عبد الرحمن المحسن.

الدرجة: ماجستير في النحو والصرف.

الكلية: كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم.

القسم: قسم اللغة العربية وآدابها.

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص النحو والصرف. وهو بحث يدور حول اختيارات ابن بابشاذ النحوية من خلال كتابه شرح جمل الزجاجي، بجمعها ودراستها وتقويمها بهدف الكشف عن شخصية هذا العالم الجليل الإمام النحوي في عصره، وإبراز جهوده وبيان منزلته في النحو العربي.

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عموم بحثه، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي والمقارن عند الحاجة، واعتمد في بحثه على أمّات كتب النحو والبحوث الأكاديمية الحديثة، بالإضافة إلى المصدر الأساس وهو شرح ابن بابشاذ على جمل الزجاجي، كما وقف على الدراسات السابقة في الموضوع وأفاد منها مما أغنى بحثه، مبينًا مكانة بحثه بينها، وقد جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، عن عصر ابن بابشاذ وحياته وآثاره، ثم كان البحث في قسمين، القسم الأول جمع فيه الباحث اختياراته النحوية وصنفها ووثقها من خلال ثلاثة فصول، وفي القسم الثاني درسها دراسة تحليلية نقدية تقويمية من خلال خمسة فصول تضمنت سبعة عشر مبحثًا، ثم ختم ذلك بخاتمة تضمنت خلاصة البحث، ونتائجه، وتوصياته، مع الإشارة إلى الجديد فيه.

وقد كان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن ابن بابشاذ كان إمامًا في عصره في النحو والصرف، له جهوده الكبيرة في بناء النحو العربي، وله مكانته المرموقة في تاريخه، ولكنه لم يلق من العناية والاهتمام ما يليق بتلك الجهود وتلك المكانة، كما أن تراثه ما زال في حاجة إلى تحقيق ونشر ودراسة، وكذلك فكره النحوي عامة، ومنهج التعليل عنده خاصة.

وقد أوصى الباحث في ختام بحثه ببعض التوصيات والمقترحات التي قدمها للباحثين في مجال التخصص، ورأى أنها مفيدة لمستقبل الدراسات النحوية، ثم ذيّل بحثه بفهارس عامة تسهل الاطلاع عليه وتيسر الانتفاع به. والله الموفق.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمده حمد الذاكرين الشاكرين، المثنين عليه بما يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فقد أكرم الله ﷻ اللغة العربية وأعلى من شأنها بأن جعلها لغة القرآن، وقيض لها علماء من السلف الصالح انبروا للقيام بالواجب تجاه هذه اللغة، فقعدوا قواعدها، وأرسوا أسس علومها، من نحو وصرف، وبلاغة وأدب، وكل ما يتعلق بها، فتركوا لنا تراثًا ضخمًا ينبغي الحرص عليه والذود عنه، ودفع الباحثين نحوه لإحيائه ودراسته وفهمه وشرحه.

ومن هؤلاء العلماء الذين نهضوا لخدمة اللغة العربية أبو إسحاق الزجاجي مؤلف كتاب الجمل في النحو، الذي تناوله كثير من النحويين بعده بالشرح والتوضيح، وتنوعت هذه الشروح وتباينت في المنهج وفي المادة العلمية. ومن تلك الشروح المهمة لكتاب الجمل شرح طاهر بن أحمد بن بابشاذ إمام عصره في النحو.

وقد اطلعت على هذا الكتاب (شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ) بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، فوجدته كتابًا مهمًّا في بابه جامعًا في موضوعه، وقد تجلت فيه شخصية مؤلفه ابن بابشاذ العلمية، فإذا هو إمام في النحو، حيث كان في أثناء شرحه يذكر آراء النحويين الذين سبقوه، فيفاضل بينها ويرجح بعضها على بعض، ويستحسن منها أو يختار من تلك الآراء ما يراه صحيحًا، معللا سبب اختياره لهذا الرأي أو ذاك.

وبناء على ذلك رأيت أن يكون موضوع بحثي الذي أسعى به إلى الحصول على درجة الماجستير في النحو، هو: اختيارات ابن بابشاذ النحوية في كتابه شرح جمل الزجاجي، جمعًا ودراسة وتقويمًا.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه محاولة للكشف عن فكر عالم نحوي متقدم، ظلت جهوده مغمورة حتى الآن عند أكثر أهل التخصص، فضلاً عن غيرهم.

كما أنه محاولة للتعرف على ملامح الدراسات النحوية في تلك الحقبة الزمنية المتقدمة (القرن الخامس الهجري) التي عاش فيها ابن بابشاذ، هذا فضلاً عن الاطلاع على تطور الفكر النحوي في تلك المرحلة التاريخية، وكذلك محاولة الكشف عما أضافه ابن بابشاذ إلى

التراث النحوي العربي.

إضافة إلى أن دراسة الاختيارات النحوية لهذا العلم تكشف عن فكره النحوي، وموقفه من المدارس النحوية المختلفة التي كانت مشتهرة قبله.

كما أن دراسة الاختيارات تكشف عن شخصية الرجل النحوية، وموقفه من المسائل النحوية التي اختلف فيها النحاة.

كما أنها تساعد في معرفة مكانة ابن بابشاذ النحوية وأهمية الآراء النحوية التي انفرد بها هو أو اختارها.

كما أن البحث محاولة للكشف عن منهج ابن بابشاذ في الاعتراض أو الاختيار للمسائل النحوية المختلفة، ومعرفة إن كانت اختياراته مدعومة بالحجج والبراهين، ومبنية على أسس علمية واضحة أم لا.

وهذه النقاط بمجموعها تبين أهمية هذا الموضوع، وتوضح الأسباب التي دفعتني إلى اختياره موضوعًا لبحثي.

وقد اعتمدت في دراسة اختيارات ابن بابشاذ النحوية على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمت أولاً بإحصاء تلك الاختيارات التي ضمنها في شرحه لكتاب الجمل، ومن ثم تصنيف تلك الاختيارات بحسب أنواع الكلمة الثلاثة، ومن ثم دراستها ومعرفة مدى قوتها أو ضعفها، ومدى موافقتها لآراء النحاة الآخرين أو مخالفتها، ومدى موافقتها لآراء الزجاجي صاحب الجمل أو مخالفتها، ثم بعد ذلك الكشف عن منهج المؤلف وطريقته في الاختيار، لينتهي أخيرًا إلى تقويم تلك الاختيارات، وبيان قيمتها وأهميتها العلمية.

ولقد كان ابن بابشاذ موضوعًا لدراسات موجزة في مقدمات التحقيق لبعض آثاره أو شروحها، مثل تحقيق حسين السعدي لشرح ابن بابشاذ على جمل الزجاجي، وهذا التحقيق وقفت عليه في الشبكة أثناء بحثي فأفدت منه، إلى جانب تحقيق الدكتور علي الحمد الذي لم يذكر أي شيء عن الشارح في مقدمة تحقيقه. وكذلك كان ابن بابشاذ جزءًا من موضوع دراسة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة أم درمان الإسلامية في السودان من قبل الباحث إبراهيم عبد الله أحمد الزين، وكانت الرسالة بعنوان: مآخذ ابن خروف على ابن بابشاذ من خلال شرح جمل الزجاجي، نوقشت في عام ١٤٣٣هـ، فاستعنت بالدكتور

سليمان يوسف الخاطر، أستاذ النحو والصرف بالقسم في الحصول على نسخة منها؛ فتكرم مشكورًا بإحضارها لي فاطلعت عليها، فلم أجد لها صلة مباشرة بموضوع بحثي.

وقد كتب محققو بعض شروح المقدمة المحسبة سيرة موجزة لابن بابشاذ في مقدمات تحقيقهم، مثل الدكتور خالد عبد الكريم محقق شرح ابن بابشاذ على المقدمة المحسبة له، والدكتور شريف النجار محقق شرح ابن هطيل اليمني للمقدمة المحسبة، فاطلعت على ما كتبوه وأفدت منه في التمهيد لهذا البحث.

وبعد جمع المادة العلمية للبحث والتشاور مع القسم والأستاذ المشرف استقر الرأي على أن يكون البحث في قسمين، تسبقهما مقدمة وتمهيد وتعقبهما خاتمة وفهارس عامة على النحو الآتي:

كانت المقدمة لبيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج الدراسة. أما التمهيد فتضمن عصر ابن بابشاذ وحياته وآثاره.

وكان القسم الأول من البحث جمعًا لاختيارات ابن بابشاذ النحوية من خلال شرحه على جمل الزجاجي وذلك في ثلاثة فصول موزعة على أقسام الكلمة الثلاثة، مع تصنيفها ، وتوثيقها من مظانها في الشرح مع تعليقات موجزة عليها ما أمكن ذلك واقتضاه البحث.

وأما القسم الثاني فكان دراسة تحليلية نقدية تقويمية لاختيارات ابن بابشاذ وجاء في خمسة فصول، كان الفصل الأول عن مصادر ابن بابشاذ في اختياراته. وكان الفصل الثاني لدراسة طرائق ابن بابشاذ في الاختيار، وفيه توطئة وثلاثة مباحث، الأول عن الاختيار الصريح، والثاني عن الاختيار الضمني، والثالث عن الطرائق الأخرى له في الاختيار. وكان الفصل الثالث لدراسة أسس اختياراته، وقد تضمن توطئة وأربعة مباحث، الأول عن موقفه من البصريين، والثاني عن موقفه من الكوفيين، والثالث عن موقفه من الزجاجي صاحب الجمل، وكان الرابع عما انفرد به من اختيارات. وكان الفصل الرابع لدراسة أصول الاحتجاج النحوية في اختياراته، وفيه توطئة وثلاثة مباحث، الأول عن السماع بأنواعه الثلاثة، القرآن وقراءاته، والحديث والآثار، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، والثاني عن القياس، والثالث عن الإجماع. وكان الفصل الخامس دراسة تقويمية لاختياراته وتوثيقها ودراسة ما فيها من الاعتدال والتحيز، والتعليل والإيجاز والإطناب، ثم معرفة تأثره بسابقيه وتأثيره فيمن

بعده، وبعد ذلك بيان قيمتها العلمية عامة، وذلك في سبعة مباحث تسبقها توطئة.

وأما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة البحث وبيان الجديد فيه ونتائجه وتوصياته، ثم ذيلت البحث بفهارس شاملة للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشواهد الشعرية والموضوعات.

وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث على أمّات كتب النحو، مثل الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والمفصل للزمخشري، والكافية لابن الحاجب، وكتب ابن مالك وابن هشام، وبعض كتب الأندلسيين، وشروح هذه الكتب عمومًا، مع الاستعانة بالدراسات النحوية الحديثة المتمثلة في البحوث الأكاديمية وبعض الكتب العامة، هذا فضلاً عن بعض كتب التاريخ العام، وتاريخ النحو، وكتب التراجم والدواوين الشعرية، وبعض كتب الحديث، والتفسير والقراءات، على نحو ما هو مذكور في فهرس المصادر.

ولابد من الإشارة إلى أنني اعتمدت في بادئ الأمر على تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد لشرح ابن بابشاذ على جمل الزجاجي الذي حصلت على نسخة أولية منه من جامعة أم القرى، بمساعدة الأخ الفاضل الدكتور الكريم/ سامي الفقيه الزهراني رئيس قسم اللغة العربية بجامعة الباحة، الذي تفضل علي مشكورًا بتصوير نسخة منه، فبنيت عملي على هذا التحقيق حتى وقفت أخيرًا على تحقيق آخر لشرح ابن بابشاذ للدكتور حسين السعدي من العراق، حصل به على درجة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة بغداد في العام ٢٠٠٣م، وهي نسخة شبكية مطبوعة بالآلة الكاتبة، فأفدت من هذا التحقيق رغم عدم وضوحه في كثير من الصفحات، وهو أحسن من تحقيق الدكتور الحمد لما تميز به من دراسة للشارح والشرح، وهنالك فروق بين التحقيقين، وسقطات في كل منهما؛ مما يدل على أن هذا الشرح ما زال في حاجة إلى تحقيق علمي جديد.

وقد اعتمدت على التحقيقين معًا في مراجعة الشرح وتوثيق نصوصه ولله الحمد، وغالب اعتمادي في ذلك على تحقيق الدكتور الحمد المكون من أربعة أجزاء، فحيث ذكرت الجزء والصفحة فمن هذا التحقيق، وحيث اكتفيت بذكر الصفحة فمن التحقيق الآخر للدكتور السعدي، وذلك في مواطن قليلة كان السقط في غالبها واضحًا من تحقيق الحمد.

وفي ختام هذه المقدمة أقف وقفة اعتراف وشكر وحمد لله ﷻ على ما أنعم ووفق وأعان، ويسر وأتم، من نعمه التي لا تحصى وأفضاله التي لا تعد، فلله الحمد والشكر أولاً وآخرًا حيث

وفقني لإكمال هذا البحث، وأزال من طريقي كل عقبة، ثم الشكر والدعاء لوالديّ الكريمين اللذين وقفا إلى جانبي ورعياني كبيرًا كما رباني صغيرًا، فالكلمات لا توفيهما حقهما علي، فأسأل الله أن يحفظهما ويرعاهما ويمتعهما بالصحة والعافية ويمتعني بصحبتهما.

والشكر أجزله لجامعة القصيم هذه المؤسسة التعليمية التربوية البحثية التي احتضنتني طالبًا في المرحلة الجامعية الأولى، ثم باحثًا في مرحلة الدراسات العليا، وما زالت أفضالها عليّ تتوالى، فالشكر لمديرها ووكلائها ومسؤوليها عمومًا، وأخص بالشكر كليتي كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية وعلى رأسها عميدها الهمام سعادة الأستاذ الدكتور علي بن إبراهيم السعود، والشكر موصول لقسم اللغة العربية وآدابها وعلى رأسه رئيسه الفاضل الكريم الشيخ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، وأساتذتي الأكارم بالقسم الذين تتلمذت على أيديهم وتعلمت منهم الكثير في مرحلتي الدراسة الجامعية الأولى والماجستير، ووجدت منهم طيب المعشر وحسن المعاملة؛ فجزى الله الجميع عني خير الجزاء، وأخص من بينهم أستاذي الجليل سعادة الأستاذ الدكتور حسين بن حامد الصالح الذي درسني في المرحلة المنهجية للماجستير، ثم تفضل علي بإكمال معروفه فأشرف على هذا البحث الذي لولا فضل الله ثم حرصه ورعايته وسعة صدره، لما وصل إلى ما وصل إليه اليوم، فلشيخي الجليل وأستاذي الكريم سعادة الأستاذ الدكتور حسين الصالح كل الشكر والتقدير والدعاء له بالحفظ والرعاية والتوفيق من الله، فقد شرفني بإشرافه وطوقني بفضائل من حسن الاستقبال في مكتبه وبيته، والحرص على النفع والاستعداد لبذل العون والمساعدة بلا حدود. وأختم بالشكر لكل من أعانني بتشجيع، أو إعارة كتاب، أو توجيه، أو نصح وهم كثر يضيق المجال عن ذكرهم، والله يتولى عني جزاءهم.

وأخيرًا فهذا البحث هو ثمرة جهدي وما أفضى إليه اجتهادي، وليس الكمال إلا لله وحده، فإن كنت قد أصبت فيه وأحسنت، فذلك بفضل الله وتوفيقه، وإن كنت قد أخطأت فحسبي أني قد بذلت غاية الجهد وليس الكمال إلا لله وحده ولكتابه العزيز، والكريم من عذر، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث: محمد بن عبد الرحمن المحسن

غرة رجب ١٤٣٤هـ

التمهيد

ابن بابشاذ

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عصر ابن بابشاذ.

المطلب الثاني: حياة ابن بابشاذ.

المطلب الثالث: آثار ابن بابشاذ العلمية.

المطلب الأول: عصر ابن بابشاذ:

عاش ابن بابشاذ أبو الحسن طاهر بن أحمد الجوهري المصري في القرن الخامس الهجري، و لم يحدد أحد ممن ترجم له[١] فيما اطلعت عليه تاريخَ ميلاده الذي يبدو أنه كان في أواخر القرن الرابع الهجري.

أما وفاته فذكر أنه توفي سنة ٤٦٩هـ[٢]، بل حدد السيوطي[٣] تاريخ وفاته بدقة، حيث قال: «وذلك في عشية اليوم الثالث من رجب سنة تسع وستين-وقيل: أربع وخمسين- وأربعمائة»[٤]، والفرق بين هذين التاريخين كبير، والذي ذكره معظم من ترجم له هو الأول؛ إذ يذكرون أنه توفي سنة ٤٦٩هـ، دون أدنى إشارة إلى أي خلاف كما فعل السيوطي هنا[٥]، والقفطي[٦] قبله في إنباه الرواة.

و لم أجد أحدًا ممن ترجم لابن بابشاذ تحدث عن عصره. وبالرجوع إلى كتب التاريخ نجد أنه عاش في عصر الدويلات أواخر الدولة العباسية، فتاريخ وفاته يدل على أنه عاش في

---

(١) ترجم له عدد كبير ممن لهم كتب في التاريخ العام، أو تاريخ النحو والنحاة، أو تاريخ العلم والعلماء عمومًا، وجملة ما كتبوه عنه متداخل متشابه مكرر، لا يختلف كثيرًا من مؤلف إلى آخر، ومِمن ترجم له: ابن الأنباري في نزهة الألباء٢٦٣، وياقوت الحموي في معجم الأدباء١٢/ ١٧، والقفطي في إنباه الرواة٢/ ٩٥، وابن خلكان في وفيات الأعيان٢/ ٥١١، وابن كثير في البداية والنهاية١٢/ ١١٤، والسيوطي في بغية الوعاة٢/ ١٧، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب٣/ ٣٣٣، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة٥/ ١٠٥، والفيروز آبادي في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة١١٦، وعبد الباقي بن عبد الحميد اليماني في إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين١٥٢، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين٥/ ١٢. كما ترجم له محققو آثاره في مقدماتهم، مثل الدكتور خالد عبد الكريم محقق شرح المؤلف على المقدمة المحسبة، والدكتور شريف النجار محقق شرح ابن هطيل اليمني على المقدمة المحسبة، والدكتور حسين السعدي محقق شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) هو جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عالم موسوعي متبحر في علوم كثيرة، توفي سنة٩١١هـ، ترجم لنفسه في: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة٢/ ٢٦٠.

(٤) بغية الوعاة٢/ ١٧.

(٥) ينظر: المصادر في الهامش الأول.

(٦) هو جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي الوزير، مؤرخ وطبيب، تولى الوزارة أيام الملك الظاهر في مصر، توفي سنة ٦٤٦هـ، له ترجمة في: بغية الوعاة ٢/ ٢١٢، ومعجم الأدباء ١٥/ ١٧٥، والأعلام ٧/ ٣١٠.

ظل دولة بني بويه في العراق ٣٣٤-٤٤٧هـ، والدولة الفاطمية في مصر ٢٩٧-٥٦٧هـ، في عهد الحاكم الفاطمي لمصر المستنصر أبي تميم معد، الذي تولى الحكم سنة ٤٢٧هـ، وتوفي سنة ٤٨٧هـ. وهذا العصر وإن كان عصر اضطراب سياسي وانقسام داخلي في الدولة الإسلامية فهو عصر ازدهار وتقدم علمي وفكري وثقافي، بل واقتصادي واجتماعي في بعض فتراته[١] خاصة بمصر، حيث انتقل إليها كثير من أهل العلم وطلبته من المشرق والمغرب بسبب سقوط الدولة الإسلامية في الأندلس، وضعف الدولة العباسية في العراق. وقد أسس حكام مصر آنذاك كثيرًا من المدارس والرباطات والمساجد للعلماء وطلبة العلم؛ فعاش ابن بابشاذ في ظل هذه الأوضاع في العراق ومصر، حيث كان العلماء يجدون من الحكام والمجتمع كثيرًا من التشجيع بالجوائز والإكرام والاهتمام.

(١) ينظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي للدكتور حسن إبراهيم حسن٣/ ١٥٠ وما بعدها.

المطلب الثاني: حياة ابن بابشاذ:

ذكرنا أن ابن بابشاذ هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم النحوي المصري الجوهري، و(بابشاذ) كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور، وقد ذكر ابن خلكان أن «ابن بابشاذ بباءين موحدتين بينهما ألف ثم شين ثم ألف بعدها ذال معجمة، وهي كلمة أعجمية تتضمن الفرح والسرور»[١]. ويذهب بعض العالمين باللغة الفارسية إلى أن كلمة (بابشاذ) مركبة من ثلاث كلمات فارسية، وهي (با) بمعنى صاحب أو (ذو)، و(آب) معناها الصفاء، و(شاذ) بمعنى السرور أو الرضا، وعلى هذا فإن معنى الكلمة بعد التركيب: صاحب الصفاء والسرور، أو ذو السرور والرضا، أو الفرح والسرور[٢].

ولم يذكر من ترجموا له ممن وقفت على كتبهم أكثر من هذا في نسبه ولا تاريخ ميلاده، ولكنهم يجمعون على أنه أحد الأئمة البارزين في علوم العربية والإسلام، وكان فصيح اللسان، وكان إمام عصره في النحو، وأنه عاش ومات بمصر، وأصله من العراق من الديلم[٣]، كما ذكروا أنه كان حسن السيرة، ويبدو أنه نشأ في الديلم في بيت علم وتجارة؛ فنشأ محبًّا للعلم حريصًا عليه؛ فأبوه أحد شيوخ القراء وعلماء القراءات ورواتها، وكذلك التفسير، ثم عمل ابن بابشاذ في التجارة وقدم إلى العراق في تجارة اللؤلؤ والجواهر، ثم ذهب إلى مصر وانقطع للعلم، فتتلمذ على عدد من العلماء في علوم مختلفة حتى برز، فدرس في المساجد وألف وتولى بعض الأعمال في الدولة المصرية، ثم انقطع وتزهد حتى وفاته. وأجمع من ترجموا له على أنه من أكابر النحويين في عصره، وكان ذا سيرة حسنة وتدين، وأنه استُخدم في ديوان الإنشاء في مصر بعد أن ترك التجارة وتفرغ للعلم مدة طويلة يَدْرُسه ويُدَرِّسه، وتولى تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء؛ فلا يخرج كتاب من هذا الديوان إلى أي جهة إلا بعد عرضه عليه فيراجعه، فإن كان فيه خطأ في الهجاء أو النحو أو اللغة وإلا أجازه فسيروه إلى الجهة التي كتب إليها، وكان له على هذه الوظيفة راتب شهري كبير من

---

(١) وفيات الأعيان٢/ ٥١٧.

(٢) ينظر: مقدمة المحقق لشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ للدكتور خالد عبد الكريم١/ ١٠ وما بعدها.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان٢/ ٥١٧، وإشارة التعيين١٥٢.

خزانة الدولة وأقام على ذلك زمانًا، ومع ذلك كان له حلقة في المسجد يدرس فيه علوم الإسلام والعربية، ثم تزهد وانقطع عن الناس حتى وفاته، وذكروا له قصة عجيبة في سبب تزهده وحادثة مؤلمة في سبب وفاته[١].

وقد أخذ ابن بابشاذ العلم عن عدد من الشيوخ، أولهم والده وهو أبو الفتح أحمد بن بابشاذ، أحد أئمة القراءات في عصره، ثم الواسطي الضرير[٢] صاحب شرح اللمع، وقد أخذ عنه ابن بابشاذ النحو وكان يخدمه، ومنهم شيخه أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، أحد أئمة التفسير المتوفى سنة٤٣٠هـ، وكذلك الخطيب التبريزي يحيى بن علي، أحد أئمة اللغة والنحو والأدب والتفسير، شارح القصائد العشر المتوفى سنة ٥٠٢هـ، ويبدو أن شيخه هذا كان أصغر منه سنًّا مما يدل على تواضعه[٣].

وتتلمذ على ابن بابشاذ عدد كبير من التلاميذ، منهم ابن الفحام أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر الصقلي، وهو أحد القراء المشهورين، وقد شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ في النحو، وتوفي سنة ٥١٦هـ، وابن الحصار أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف المقرئ، وكان إمامًا في القراءات، وتوفي سنة ٥١١هـ، وأبو عبد الله محمد بن بركات بن هلال السعيدي.

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في: وفيات الأعيان٢/ ٥١٧، وبغية الوعاة٢/ ١٧، ومعجم المؤلفين٥/ ١٢.

(٢) هو القاسم بن محمد بن مباشر أبو نصر الواسطي النحوي الضرير، نحوي بغدادي ثم مصري، توفي سنة٤٢١هـ، ترجمته في: معجم الأدباء١٨/ ٥، وبغية الوعاة٢/ ٢٦٢.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان٦/١٩١، ومعجم الأدباء ٢/٨٥٠، وبغية الوعاة ٢/٢٣٨.

المطلب الثالث: آثار ابن بابشاذ العلمية:

كان ابن بابشاذ مجتهدًا في التأليف موفقًا فيه، فترك مجموعة من الكتب المفيدة لقي بعضها اهتمامًا من العلماء فألفوا عليها وشرحوها، منها المقدمة المحسبة وشرحها، وهي من أشهر مؤلفاته، وقد وجدت عناية من العلماء تدريسًا وشرحًا فبلغت شروحها ثلاثة عشر شرحًا، ثمانية منها لعلماء اليمن في القرن السابع والثامن والتاسع(١)، ومنها التعليقة التي يقال إنها بلغت خمسة عشر مجلدًا، وهو من الكتب المفقودة، وقد ذكر السيوطي أن تلامذة ابن بابشاذ من بعده سموه تعليق الغرفة(٢)، وكذلك شرحه للأصول لابن السراج(٣)، ومنها شرح النخبة، وهو أيضًا من الكتب المفقودة، وأَستبعد ما ذهب إليه الدكتور خالد عبد الكريم من أن يكون هذا الكتاب هو المقدمة المحسبة نفسها، وأن كلمة (النخبة) ربما كانت تحريفًا لكلمة (المحسبة) وهذا عندي مستبعد؛ لأن من ترجموا لابن بابشاذ من العلماء ذكروا هذا ضمن مؤلفاته مع المقدمة المحسبة، وكونه مفقودًا لا يدل على أنه هو المقدمة المحسبة نفسها، وإلا فماذا نقول عن شرحه للأصول وتعليقته وتذكرته كما سيأتي؟ ومنها المفيد في النحو، وهو كتاب مختصر في النحو حققه الدكتور محسن العميري ونشره في مكة سنة ١٤٢٤هـ، ومنها التذكرة في القراءات السبع(٤)، ولا أرى وجهًا لاستبعاد هذا الكتاب من مؤلفات ابن بابشاذ كما ذهب إلى ذلك الدكتور خالد عبد الكريم دون ذكر أي دليل، بل صلة ابن بابشاذ القوية بالقراءات منذ نشأته وأول تعلمه على والده الذي هو أحد شيوخ القراء الكبار رواية ودراية دليلٌ على صحة نسبة هذا الكتاب إليه، وكذلك أكثر شيوخه وتلاميذه من القراء؛ فلا يستبعد أن يكون له اهتمام في القراءات، بل هذا هو الأمر المنطقي الذي يدل عليه اهتمامه بالقراءات في شرحه على الجمل كما سيأتي تفصيل ذلك. ومن أهمها شرح جمل الزجاجي وبه عُرف ابن بابشاذ، وشهر في كتب النحو وتاريخه وتراجم أعلامه، فلا

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في: وفيات الأعيان٢/ ٥١٧، وبغية الوعاة٢/ ١٧، ومعجم المؤلفين٥/ ١٢.

(٢) ينظر: بغية الوعاة٢/ ١٧.

(٣) هو محمد بن سهل بن السراج أبو بكر البغدادي النحوي، من كبار علماء النحو، توفي سنة ٣١٦هـ، ترجمته في: إنباه الرواة٣/ ١٤٥، ووفيات الأعيان٣/ ٤٦٢، ومعجم الأدباء١٨/ ١٩٧.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ بتحقيق خالد عبد الكريم٤١.

يكاد يذكر ابن بابشاذ إلا ويتبادر إلى الذهن شرحه على جمل الزجاجي[١]، وهو من أهم شروحه وأقدمها؛ إذ لم يسبقه إلى شرحه إلا ابن العريف[٢]، وأبو نصر الواسطي ـشيخ ابن بابشاذـ، وخلف بن فتح القيسي[٣]، الذي اكتفى بشرح مشكله[٤]، وهذه الشروح لم تصل إلينا، وسيأتي تفصيل الكلام عليه في تضاعيف هذا البحث إن شاء الله.

(١) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي البغدادي، نحوي لغوي، توفي سنة٣٣٧هـ، له ترجمة واسعة مع ذكر مصادرها في معجم المؤلفين٥/ ١٢٤.

(٢) هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحوي، أديب من نحاة الأندلس وله مشاركة في علوم عدة، توفي سنة ٣٩٠هـ، ترجمته في: بغية الوعاة١/ ٥٤٢.

(٣) هو خلف بن فتح بن جودي القيسي، نحوي مقرئ محدث، توفي سنة ٤٣٤هـ، ترجمته في: بغية الوعاة١/ ٥٥٦.

(٤) ينظر: بغية الوعاة١/ ٥٥٦، ومقدمة تحقيق شرح الجمل لابن بابشاذ لحسين السعدي٥.

القسم الأول

المسائل المختارة جمعًا وتوثيقًا وتصنيفًا

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المسائل المختارة في باب الأسماء.

الفصل الثاني: المسائل المختارة في باب الأفعال.

الفصل الثالث: المسائل المختارة في باب الحروف.

الفصل الأول: المسائل المختارة في باب الأسماء:

المسألة الأولى: علة بناء أسماء الأفعال:

من المعلوم أن أسماء الأفعال مبنية أبدا، كفعل الأمر، وقد ذكر ابن بابشاذ أن في علة بنائها خلافًا؛ حيث قال: «إنما بنيت لوقوعها موقع الأفعال المبنية، فـ(صَهْ) وقع موقع (اسكت)، وقيل: بنيت لتضمنها معنى حرف الأمر وهو اللام، وإنما أُتِيَ بأسماء الأفعال في الكلام للاختصار»[(١)].

والناظر في هذا النص يلمس من ابن بابشاذ اختياره للقول الأول؛ لأنه حصر سبب بنائها في ذلك بقوله: وإنما –جازمًا–، ثم ذكر القول الآخر بصيغة التضعيف: (قيل)، ناهيك أنه ابتدأ بمذهبه، وهذا منهجه في الاختيار غالبًا.

المسألة الثانية: تثنية أسماء الإشارة والموصولات:

اختلف النحاة حول تثنية أسماء الإشارة والموصولات، فقد ذكر ابن بابشاذ أن ما يدل على اثنين أو اثنتين من ألفاظ أسماء الإشارة والموصولات لا يعد مثنى حقيقة، وإنما هو على صورة المثنى دون أن ينطبق عليه تسمية المثنى بالمعنى النحوي الصناعي المعروف. ثم ذكر قول من يرى هذه الصيغ من المثنى حقيقة، مبطلاً هذا القول بأدلة أوجزها في قوله: «والتثنية المنقلبة التي يسلم فيها الواحد تختص بالأسماء المعربة، مثل قولك: مسلمان وقاضيان وفتيان. فأما اللذان واللتان وهذان وهاتان فليست بتثنية صناعية؛ لأنه لم يسلم فيها بناء واحدها وإنما هي صيغ للتثنية. وقد ذهب قوم من الكوفيين إلى أنها تثنية حقيقية. ولو كانت كذلك لسلم فيها الواحد ولكانت تتنكر معرفتها وتتعرف نكرتها؛ وفي بطلان ذلك دليل على صحة خلافه»[(٢)].

ومن الواضح في هذا النص أن مفهوم المثنى الحقيقي عند ابن بابشاذ هو الاسم النكرة الذي يزاد على آخره ما يدل على التثنية مع سلامة بناء الأصل، وأن ذلك خاص بالمعربات. وبناء على ذلك ليس من باب التثنية الحقيقية ما يدل على اثنين من صيغ أسماء الإشارة

---

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ٨.

(٢) السابق ١/ ٤٤.

والموصولات، ثم أورد قول من قال: إنها مثنى حقيقة ناسبا ذلك إلى الكوفيين، وقد ردّ هذا القول بما سبق.

المسألة الثالثة: الخلاف في إعراب الاسم الظاهر بعد الفعل المسند إلى الضمير:

معلوم أن الفعل إذا تقدم فإنه موحّد أبدا، سواء أكان فاعله موحدًا أم مثنًّى أم مجموعًا، وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٢]، فقد ذكر ابن بابشاذ أن الاسم المرفوع بعد الفعل المسند إلى الضمير يعرب بدلاً، فـــ(كثير منهم): بدلٌ من واو الجماعة في (عموا وصموا)، و(الذين ظلموا): بدلٌ من واو الجماعة في (أسروا)، وذكر أن هذا الإضمار يجري في كلام العرب إذا تقدم ما يشير إليه، مضعِّفًا صحة ما ينقل عن العرب من مثل قولهم: أكلوني البراغيث، واصفًا ذلك بالشذوذ ومخالفة الأصول؛ فلا يعتد به[٣].

المسألة الرابعة: عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور:

الأصل في عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور أن يعاد الجار مع الظاهر، وقد اختلف النحاة في توجيه قراءة حمزة[٤]، لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[٥]، -بخفض الأرحام- فقد وجّه ابن بابشاذ هذه القراءة بأن الواو هي واو القسم، والجواب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[٦]، وذكر أن العرب تعظم الأرحام وتقسم بها[٧].

---

(١) المائدة: ٧١.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٦٠.

(٤) هو حمزة بن حبيب الزيات أبو عمارة الكوفي التميمي، أحد القراء السبعة، تـــوفي ســـنة ١٥٦هـ، ترجمتـــه في: النشر١/ ١٦٦، ومعرفة القراء الكبار١/ ٩٣، والأعلام٢/ ٣٨٠.

(٥) النساء: ١.

(٦) النساء: ١.

(٧) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٨٥-٨٦.

ومن الواضح أنه لم يرد قراءة حمزة لا من حيث الرواية ولا من جهة اللغة، كما فعل بعض النحاة، ولكنه يخرج القراءة فقط على وجه يراه صوابًا، وليس فيه عطف الظاهر على المضمر دون إعادة الجار.

المسألة الخامسة: تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

من المتفق عليه أن الأصل في المعطوف أن يأتي بعد المعطوف عليه، والكلام هنا عن جواز العكس؛ حيث قال ابن بابشاذ: «لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في ضرورة الشعر، كما قال الأول:

أَلاَ يَــا نَخْلَــةً مِــنْ ذَاتِ عِــرْقٍ عَلَيْــكِ وَرَحْمَــةُ اللهِ الــسَّلاَمُ»[1]

فحصر الجواز في ضرورة الشعر فقط. ولم يذكر آراء الفريق الآخر وتوجيهاتهم، ولا من قالوا برأيه ممن سبقوه من النحاة، بل اكتفى بذكر رأيه مجرّدًا.

المسألة السادسة: القول في تثنية (كلا وكلتا):

(كلا وكلتا) من ألفاظ التثنية المختلف فيهما عند النحاة، وابن بابشاذ يذكر الأقوال في هذه المسألة مبيّنًا مذهب البصريين والكوفيين فيها، فابتدأ برأي البصريين –كعادته– الذي يرى أنهما اسمان مفردان مضافان إلى مثنًّى، وعلّل لهذا المذهب بقوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[2]، فلو كانا مثنيين لقال: آتتا. وعلّل بتعليل آخر نسبه إلى أبي علي الفارسي[3]: أن (كليهما) مضاف إلى ضمير الاثنين، وهذا دليل على كونه مفردًا؛ فلو كان مثنًى لم تجز إضافته إلى ضمير الاثنين. ثم أورد ابن بابشاذ رأي الكوفيين القائلين بأنهما مثنيان لفظًا ومعنًى، وذكر أنهم استدلوا على ذلك بقولهم: إننا رأيناهما يكونان في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والجر بالياء. فردّ ابن بابشاذ ما ذهبوا إليه بقوله: وهذا لا دليل فيه، وحجته: بأن (إلى وعلى) يكونان بالألف مع الظاهر، فإذا دخلا على المضمر كانا

---

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ٨٦. والبيت من الوافر، وهو للأحوص (ديوانه١٨٥).

(٢) الكهف: ٣٣.

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، أحد أئمة النحو المشاهير، توفي سنة ٣٧٧هـ، ترجمته في: إنباه الرواة١/ ٢٧٩، وبغية الوعاة١/ ٤٩٦، ومعجم الأدباء٧/ ٢٦٥.

بالياء، فتقول: إليك وعليك[١].

ومن الواضح أن ابن بابشاذ يرى رأي البصريين في أن (كلا وكلتا) اسمان مفردان مضافان إلى مثنًى، ودليل ذلك أنه علّل بتعليلين لرأيهم، وأبطل قول الكوفيين بدليل عقلي.

المسألة السابعة: البدل من ضمير المتكلم والمخاطب:

معلوم أن من أحكام البدل أنه جائز من جميع المعارف، غير أن ابن بابشاذ لا يراه من ضمير المتكلم والمخاطب، وذكر أن هذا رأي أكثر النحويين، وعلّته أنهما في غاية الوضوح؛ فلا يحتاجان إلى البدل. وقال إن ثمة من يجيزه وهو الأخفش[٢]، مبينًا أن الأخفش وحده من يجوزه، ودليله-أعني الأخفش- الذي جاء به ابن بابشاذ قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٣]، فـ(الذين) ـعند الأخفشـ بدل من الكاف والميم. وردّه ابن بابشاذ بقوله: «وليس في الآية دليل قاطع لاحتمال أن يكون مستأنفًا، وخبره: (فهم لا يؤمنون)»[٤].

وجليّ أن ابن بابشاذ قد وافق رأي أكثر النحاة رادًّا لرأي الأخفش في هذه المسألة، والدليل أنه علّل لمذهبه بتعليل منطقي مفنّدًا توجيه الأخفش للآية.

المسألة الثامنة: إعراب الظرف إذا كان المعنى مستوعبًا لظرفه أو غير مستوعب:

من المعلوم أن ظرف الزمان إما أن يكون المعنى مستوعبًا له أو غير مستوعب، قال ابن بابشاذ: «كل ما كان من المعاني مستوعبًا لظرفه كان الأحسن رفعه. وما كان غير مستوعب لظرفه كان الأحسن نصبه، وهذا من أصول الكوفيين المستحسنة»[٥]. فعندما

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٩٥-٩٦.

(٢) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن المجاشعي الأخفش الأوسط، تلميذ سيبويه وحامل كتابه، توفي سنة٢٠٧هـ، لـه ترجمة في: طبقات النحويين واللغويين٦٧، وإنباه الرواة٣/ ٢١٩، وبغية الوعاة١/ ٥٩٠.

(٣) الأنعام: ١٢.

(٤) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٠١-١٠٢.

(٥) شرح ابن بابشاذ ١/ ١١٦.

تقول: الصيامُ اليومُ، فـــ(الصيام) وقع في كل اليوم، ولو صام بعض اليوم كان حقه النصب؛ فتقول: الأكلُ اليومَ، بنصب (اليوم)؛ لأن الأكل لا يمكن أن يكون في كل اليوم؛ فنُصِب.

والناظر في نص ابن بابشاذ يتبيّن له أنه قد وافق الكوفيين في هذه المسألة، بل واستحسن رأيهم.

المسألة التاسعة: استعمال ظرف المكان مضافًا ومنفردًا:

الأصل في ظروف المكان جواز إضافتها، نحو: قدامك، خلفك. والخلاف في جواز قطعها عن الإضافة باستعمالها منفردة، نحو: قدامًا. ومذهب ابن بابشاذ جواز استعمالها منفردة، وأن حذفها للاختصار، معارضًا بذلك مذهب الكوفيين الذين لا يجيزون مثل هذا[(١)].

ودليل اختياره رأي المجوزين أنه صدّر قولهم في المسألة بالتمثيل، وعرض رأي الكوفيين في سياق الإخبار فقط.

المسألة العاشرة: مجيء الحال معرفةً:

الأصل في الحال أن تكون نكرة، وأما ما سُمع عن العرب من مجيئها معرفة فابن بابشاذ لا يرى تسميتها أحوالاً، فما جاء بصيغة المعرفة إنما هو معمول لحال ونائب منابه. فقولهم: رجع عوده على بدئه، وادخلوا الأول فالأول، وغيرها، إنما هي معمولة لحال ونائبة منابه، والتقدير: رجع يعود عوده على بدئه، وادخلوا أولاً فأول. وذكر أنها لما كانت معمولة لأحوال واقعة موقعها سُميت أحوالاً، بمعنى أن تسميتها أحوالاً إنما هو تسامح[(٢)].

وابن بابشاذ في هذه المسألة لم يعرض آراء النحاة وتوجيههم في هذه المسألة، بل جاء برأيه مباشرة دون أن يذكر القائلين به ممن سبقوه.

المسألة الحادية عشرة: مجيء الحال من النكرة الموصوفة:

من شروط الحال عند النحاة مجيئها من معرفة، واختلفوا في مجيئها من نكرة، وقد أجاز

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٢٢.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٢٨.

ابن بابشاذ مجيئها من نكرة شريطة أن تكون النكرة موصوفة، نحو: مررت برجل عاقلٍ متحدثًا، واستدل بقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[١]. وجوّز مجيء الحال من نكرة غير موصوفة ولكن على ضعف، وعلّته: أن صفة النكرة أولى من الحال منها[٢].

والملاحظ أن ابن بابشاذ لم يأتِ بآراء النحاة المتقدمين في هذه المسألة، واكتفى ببيان مذهبه غير منسوب إلى أحد، مستدلاً لرأيه ومعللاً.

المسألة الثانية عشرة: مجيء الحال والكلام لم يتم دونها:

من شروط الحال عند النحاة أن يتم الكلام دونها؛ لأنها فضلة، وأما قولهم: ضربي زيدًا قائمًا، وشربي السويق ملتوتًا، فإن ابن بابشاذ يراها في حكم التام، وإن لم يتم الكلام دونها؛ من جهة أنها مصادر مضافة إلى فاعليها ومفعوليها. وذكر أنك إذا قلت: ضربي زيدًا قائمًا، فكأنما قلت: ضربت زيدًا قائمًا، فالمعنى هنا تام، وقال: إن العامل هنا مستتر وليس هو بشيء موجود في اللفظ. وابن بابشاذ يخطّئ من جعل المصادر هي العاملة في الأحوال، وكذلك من رفع المنصوبات وجعلها أخبارًا عن المبتدأ[٣].

وبعد هذا العرض نجد أن ابن بابشاذ قام بطرح رأيه وتوجيهه لما نُسب عن العرب مباشرة معللاً لذلك، دون الالتفات لآراء سابقيه ومن قال برأيهم.

المسألة الثالثة عشرة: تقديم الحال على الظرف إذا كان عاملاً قد وقع خبرًا:

الأصل في الحال أن تكون مؤخرة؛ لأنها فضلة، وأما إذا تقدمت على عاملها، وعاملها ظرف قد وقع خبرًا، نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، فإن فيه قولين ذكرهما ابن بابشاذ، الأول: أنه لا يجوز تقديم الحال على الظرف، فلا يجوز على المثال السابق، وقد اختار ابن بابشاذ هذا الرأي بقوله: وهو المذهب، وعلّته: أن العامل هنا معنوي. والثاني: جواز التقديم، وذكر أنه

---

(١) الدخان: ٥.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٢٩-١٣٠.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٣٠.

مذهب الأخفش الذي يقول: إن تقدمه على جزء واحد كلا تقدّم؛ لأنه بعد المبتدأ، والمبتدأ يطلب خبره، فكأنه في نية التقديم[١].

ومن الواضح أن ابن بابشاذ قام باختيار رأي من يمنع التقديم بقوله: وهو المذهب، أي: وهو المذهب المختار، معللا لذلك، غير أنه لم ينسبه إلى أحد من النحاة، ثم ذكر الرأي الآخر وتعليله ناسبًا إياه إلى الأخفش دون أن يفنّده.

المسألة الرابعة عشرة: حكم حذف الخبر في باب التعجّب:

من المعلوم أن هناك مواضعَ يمتنع فيها حذف الخبر بحال، وهنا مسألة ذكرها ابن بابشاذ لا يجوز فيها حذف الخبر، وذلك في باب التعجّب، قال في باب الخبر: «وموضع لا يجوز حذفه بحال، وذلك باب التعجّب من نحو: ما أحسن زيدًا، في قول سيبويه[٢] وأصحابه؛ لأن هذا قد جرى مجرى المثل فلم يغير»[٣].

فهنا ذكر ابن بابشاذ رأيه في المسألة منسوبًا إلى سيبويه والبصريين، معللا لهذا المذهب، دون أن يشير إلى قول آخر فيها، ومعنى هذا أنه موافق لقول سيبويه في هذه المسألة.

المسألة الخامسة عشرة: مجيء الخبر معرفة والمبتدأ نكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة، وابن بابشاذ يجوّز مجيء الخبر معرفة مشترطًا أن يكون المبتدأ معرفة كذلك، وما يهمنا في هذه المسألة هو مجيء الخبر معرفة والمبتدأ نكرة، فلا يجوّز هذا ابن بابشاذ إلا في ضرورة الشعر أو في حال عموم، كما في قولهم: كم جريبًا أرضُك؟، فـــ(كم) مبتدأ، و(أرضُك) خبر، ونسب هذا القول إلى سيبويه، إلا أن ابن بابشاذ قد ذيّل المسألة بقوله: وغيره أجود منه[٤].

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٣٥.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشر المعروف بسيبويه، مؤلف الكتاب أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو وأشملها وأصلها، اختلف في تاريخ ميلاده، وتوفي سنة١٨٠هـ على الأرجح، له ترجمة في: إنباه الـــرواة٢/ ٣٤٦، ووفيات الأعيان٣/ ٢٤٦، وبغية الوعاة٢/ ٢٢٩، وغيرها.

(٣) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥٠.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥٠.

ففي بداية المسألة أجاز ابن بابشاذ مجيء الخبر معرفة والمبتدأ نكرة، ناسبًا هذا إلى سيبويه، غير أنه في آخر المسألة جعل رأي سيبويه مرجوحًا عندما قال: وغيره أجود منه، فالاختيار عنده المنع.

المسألة السادسة عشرة: حكم الظرف إذا تقدم ورُفع الظاهر بعده:

الأصل في المبتدأ أن يكون مقدمًا، والخبر يكون مؤخرًا، وأما إن تقدم الظرف وكان الظاهر بعده مرفوعًا نحو: في الدار زيدٌ، فإن في هذه المسألة عند ابن بابشاذ قولين، الأول: أن الكلام على ما هو عليه مبتدأ وخبر، فـــ(زيد) مبتدأ مؤخر، و(في الدار) خبر مقدم، فيه ضمير متعلق باستقرار محذوف، ونسب هذا القول إلى سيبويه. والآخر: أن (زيد) مرفوع بالظرف، وليس في الظرف ضمير، ولا يتعلق بشيء. ثم ذكر ابن بابشاذ أن الصحيح هو مذهب سيبويه؛ معللا ذلك بعدة أوجه، منها: أن قولك: في بيته زيدٌ، وفي داره عمروٌ، فلو كان الظاهر يرتفع بالظرف لكان إضمارًا قبل الذكر. ومنها: أن (إنَّ) إذا دخلت على الظرف أبطلت عمله، فلو كان الاسم يرتفع في نحو: إن في الدار زيدًا؛ لبقي مرفوعًا لوجود الظرف معه. ومنها: أنه يلزم إعمال الظرف ناقصًا، نحو: بك زيدٌ واثقٌ، كما أن الفعل يعمل تامًّا وناقصًا، وذكر أن الأخفش لا يجيز في مثل هذا الرفع إلا بالابتداء والخبر. ثم ذكر أن هذه الأدلة تُضعف الرفع بالظرف، وتُقوّي مذهب سيبويه؛ إذ لا نقص يدخله[1].

وعليه فإن ابن بابشاذ موافق لمذهب سيبويه ومختار له، ودليلنا على ذلك أنه ابتدأ بقول سيبويه في المسألة، وبعد عرضه لقول الأخفش قام بالاحتجاج لمذهب سيبويه وبتفنيد مذهب الأخفش، وأخيرا تذييله المسألة بقوله: فإذا ضعف ذلك قوي مذهب سيبويه؛ إذ لا نقص يدخله. وما ذكره ابن بابشاذ من الوجوه إنما هو من قبيل الأدلة العقلية.

المسألة السابعة عشرة: إعمال اسم الفاعل إذا كان غير معتمد:

من المتّفق عليه أن إعمال اسم الفاعل عمل الفعل جائز عند النحاة، ولكن بعضهم يشترط لإعماله عدة شروط، فابن بابشاذ لا يُحسِّن إعماله إلا إذا كان معتمدًا على مخبرٍ

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥١-١٥٢.

عنه، أو موصول، أو موصوف، أو حرف استفهام، أو صاحب حال، أو حرف نفي، وذكر أن هذا مذهب سيبويه، معترضًا بذلك على رأي الزجاجي الذي يجيز إعماله دون أن يعتمد على شيء، موافقًا بذلك لمذهب الأخفش؛ فهما يرفعان (قائمٌ) بالابتداء في نحو: قائمٌ زيدٌ، و(زيدٌ) بفعله، ويسدّ مسدّ الخبر. وردّه ابن بابشاذ بأنه قولٌ ضعيف؛ لتلك الشروط التي قدمناها[١].

فابن بابشاذ لا يُعمل اسم الفاعل إلا إذا كان معتمدًا، خلافًا للأخفش والزجاجي اللذيْن يجيزان إعماله سواء أكان معتمدًا أم غير معتمد؛ حيث وسم مذهبهما بالضعف، لكنه لم يعلل منعه لذلك.

المسألة الثامنة عشرة: تقديم خبر (ليس) عليها:

الأصل في (ليس) أن تتقدم على اسمها وخبرها، وأنه يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها، وما يهمنا هنا هو حكم تقديم خبرها عليها، فابن بابشاذ يجوّز ذلك مشترطًا أن تكون مثل أخواتها في العمل، وقال: إن هذا هو الصحيح والمذهب القديم. ثم ذكر أن من لم يُجرها مُجرى أخواتها في العمل فلا يقدّم[٢].

واختيار ابن بابشاذ في هذه المسألة واضح؛ حيث اختار مذهب المجوّزين إذا أُجريت (ليس) مُجرى أخواتها في العمل بقوله: وهو الصحيح والمذهب القديم. وابتداؤه بهذا المذهب من دون ذكر حجج المذهب الآخر دليل آخر لاختياره، غير أنه لم يعلّل ذلك ولم يذكر أصحاب المذهب الآخر وآراءهم ليفنّدها.

المسألة التاسعة عشرة: عمل اسم الفاعل إذا أريد به الماضي:

يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان للحال أو الاستقبال، وأما عن عمله إذا أُريد به الماضي فقد ذكر ابن بابشاذ أن الكسائي[٣] يُعمله؛ محتجًّا بأمرين، الأول: قوله تعالى:

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥٨.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٧٥-١٧٦.

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن النحوي الكوفي القارئ، أحد القراء السبعة إمام الكوفيين في النحو، توفي سنة ١٨٩هـ، له ترجمة في: النشر للقراءات العشر١/ ١٧٢، وبغية الوعاة٢/ ١٦٣، والأعلام٥/ ٩٤.

﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[١]، قال: وهذا للماضي. الثاني: ما حكاه عن العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمْسِ. فردّ ابن بابشاذ حجّتي الكسائي بأنه لا دليل فيهما عند البصريين[٢].

ويتبيّن لنا من كلام ابن بابشاذ أنه يمنع عمل اسم الفاعل إذا كان للماضي، بدليل ردّه حجّتي الكسائي الذي يقول بعمله، عندما قال: ولا دليل عند البصريين فيهما. وابن بابشاذ لاشك في بصريّته؛ لأنه ينسب نفسه إلى هذا المذهب في غير موضع بقوله: أصحابنا، ويعني البصريين. إلا أنه لم يعلّل سبب منعه لعمل اسم الفاعل الدال على الماضي.

المسألة العشرون: عمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل:

صيغ المبالغة هي: (فَعول، وفعّال، ومِفعال، وفَعِل، وفَعيل)، وابن بابشاذ يذكر أن (فعول، وفعّال، ومِفعال) لا خلاف في إعمالها، بيْد أن (فعيل، وفَعِل) في إعمالها خلاف، والذي تجب الإشارة إليه هنا أن ابن بابشاذ جعل هذه الصيغ مقيسةً على اسم الفاعل؛ فتعمل بمعنى المضارع فقط[٣].

فواضح من كلامه أن صيغ المبالغة لا تعمل إلا بمعنى المضارع فقط؛ قياسًا على اسم الفاعل، فهو يمنع أن تعمل هذه الأشياء بمعنى الماضي، ولم يُشر إلى خلاف في ذلك.

المسألة الحادية والعشرون: حكم تأكيد الضمير المستتر في فعل التعجب:

أجاز النحاة تأكيد المتعجب منه، نحو: ما أحسن زيدًا نفسَه، بالنصب. ولكن ابن بابشاذ ذكر أنهم اختلفوا في تأكيد الضمير في فعل التعجب بعد ذكر المتعجب منه، حيث قال: «فمذهب الأكثر -وعليه المعول- أنه لا يجوز أن يكون تأكيدًا لذلك المضمر. ومذهب قوم من المتأخرين إجازة ذلك»[٤]. فالاختيار عنده أنه لا يجوز التأكيد؛ لأنه قال عن هذا المذهب: وعليه المعول، أي أنه المأخوذ به.

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٨٦.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٩٧.

(٤) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣١٢.

وابن بابشاذ عندما صرح باختياره لم يورد العلة في ذلك، ولم يأت بأدلة تؤكد صحّة ما ذهب إليه، وبالمقابل لم يذكر حجج القائلين بالرأي الآخر ليفندها، بل اكتفى ببيان مذهبه. وهذا ديدنه في كثير من اختياراته.

المسألة الثانية والعشرون: الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور:

الأصل في فعل التعجب أن يليه معموله، وهذا المعمول منصوب أبدا، وأما إذا فُصل بينه وبين الفعل بظرف أو مجرور فإن ابن بابشاذ يرى أن الأقيس إجازته، حيث ذكر أن فيه خلافًا بين مجوّز ومانع، وعلّته في أن الأقيس إجازته أن فعل التعجب ليس بأضعف من (إنّ) التي يجوز فيها تقديم الظرف على اسمها، ثم ذكر دليلاً سماعيًّا وهو أنه سُمع عن العرب: ما أحسن بالرجل أن يفعل كذا وكذا[١].

وبناء على ما سبق فإن القياس لدى ابن بابشاذ هو جواز الفصل، مستدلاً لذلك بدليل قياسي وآخر سماعي. إلا أنه لم يُبِن عن أصحاب مذهبه ولا المذهب الآخر، ولا عن حجج المذهب المخالف.

المسألة الثالثة والعشرون: فاعل التعجب إذا كان التعجب بلفظ الأمر:

من المعلوم أن من صيغ التعجب مجيئه بصيغة الأمر، نحو: أَفْعِلْ به. وقد اختُلف في فاعله حيث ذكر ابن بابشاذ أن فيه قولين، أحدهما: أن الجار والمجرور في موضع الفاعل، ورجّح هذا القول بقوله: أصحهما، ودليله، قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢]، فهو بمنزلته. والآخر: أنه مضمر في الفعل لا يظهر قط، والجار والمجرور في موضع نصب[٣].

إذن، فالاختيار عنده هو القول الأول، الذي يرى أن الجار والمجرور في موضع الفاعل، فهو في موضع رفع؛ لأنه وصف هذا الرأي بأنه أصحهما، وهذا دليل قاطع على أنه مذهبه، والذي يؤكده أنه جاء بدليل قياسي ليثبت أن الجار والمجرور في محل رفع فاعل. غير أنه لم

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٢١.

(٢) النساء: ٧٩.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٢٥.

ينسب هذه الأقوال لأحد، ولم يذكر حجج أصحاب القول الآخر وأدلتهم.

المسألة الرابعة والعشرون: المصدر (سبحان) والقول فيه:

(سبحان) من الألفاظ المختلف فيها عند النحاة، فمنهم من جعله ملازمًا للنصب والإضافة، ومنهم من يراه منقوص الزيادة، ومنهم من يراه اسمًا ظاهرًا معربًا، يأتي مفردًا أو مضافًا، ومنونًا وغير منون، وهذا هو مذهب ابن بابشاذ الذي اعترض فيه على الزجاج[١] القائل بأنه اسم ظاهر مضاف قد لزم النصب والإضافة[٢].

فظاهر كلام ابن بابشاذ يؤكد اختياره أن (سبحان) اسم ظاهر معرب بلا إشكال، خلافًا للزجاج الذي يجعله ملازمًا للنصب والإضافة. غير أن ابن بابشاذ لم يأتِ بأدلة تدعم رأيه، ولم يورد للزجاج أدلة ليُفنّدها.

المسألة الخامسة والعشرون: إعمال المصدر المعرّف بالألف واللام:

معلوم أن المصدر العامل هو المقدر بـــ(أنْ) والفعل، فيأتي منونًا ومضافًا، والذي يعنينا هو مجيئه معرفًا بالألف واللام، فقد اختُلف في هذا الأخير هل يعمل أو لا؟ فذكر ابن بابشاذ أنه يعمل فيرفع الفاعل وينصب المفعول، ودليله في ذلك قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[٣]، فالمصدر (الجهر) عمل في الجار والمجرور. ثم ذكر قولاً لأبي علي الفارسي: لا أعلم هذا النوع عمل في مفعول به صريح معموله معه في القرآن، لكنه جاء في الشعر، وجاء بشاهد الفارسي:

ضَـــــعِيفُ النَّكَايَـــــةِ أَعْـــــدَاءَهُ يَخَـــالُ الفِـــرَارَ يُرَاخِـــيْ الأَجَـــلْ[٤]

وعليه، فإن ابن بابشاذ جاء بالمذهب الموافق له فقط الذي يرى إعمال المصدر المعرّف،

---

(١) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، من كبار علماء النحو واللغة في القرن الثالث، توفي ســـنة ٣١١هـ، ترجمته في: إنباه الرواة١/ ١٥٩، ومعجم الأدباء١/ ١٣٠، وبغية الوعاة١/ ٤١١.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٨٥.

(٣) النساء: ١٤٨.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٨٩، والبيت من شواهد سيبويه ١/ ١٩٢، البيت من المتقارب، وهو من شـــواهده الخمسين التي لم يعرف لها قائل.

واستدل على ذلك بدليل سماعي من القرآن والشعر، وذكر أن ثمّة من لا يرى وقوعه في القرآن، ويقع في الشعر، وهذا يوحي بأنه متفق مع الفارسي على جواز إعماله، ومختلف على وقوعه في القرآن فقط. وعلى كل حال فإن ابن بابشاذ مختار لإعمال هذا المصدر؛ مستدلاً على ذلك، إلا أنه لم يذكر مذهبًا آخر في هذه المسألة.

المسألة السادسة والعشرون: إعراب العدد (اثني عشر):

يُعتبر العدد (اثنا عشر) من الأعداد المركّبة، يرفع بالألف ويُنصب ويُجرّ بالياء؛ ولذلك قال ابن بابشاذ عنه إنه معرب، ولم يقل أحد من النحاة: إنه مبني سوى ابن درستويه[1] على حد قول ابن بابشاذ، فجعل ابن بابشاذ (عشر) واقعة موقع النون من (اثنين). ثم ردّ رأي ابن درستويه بأنه لو كان مبنيًّا لما اختلف في رفعه ونصبه[2].

فواضح أنه جعل (اثني) معربًا خلافًا لابن درستويه، و(عشر) مبنيًّا؛ لوقوعه موقع النون من (اثنين)، وهذا دليل عقلي. وقد حصر من قال: إن (اثني) مبني في ابن درستويه، حيث قام بتفنيد رأيه.

المسألة السابعة والعشرون: إعراب الأعداد من (ثلاثة عشر إلى تسعة عشر):

الأعداد المركبة من (ثلاثة عشر إلى تسعة عشر) مختلف فيها هل هي مبنيّة أو معربة؟ فقد ذكر ابن بابشاذ أنها مبنيّة، مضافة كانت أو غير مضافة، وهذا أحد قولين ذكرهما، والقول الآخر: أنه يعرب إذا أضيف، ونسبه إلى الكوفيين، فتقول: هذه خمسةُ عشرِكَ، يقيسونه على الاسمين المركبين إذا أضيفا، نحو: حضرموت، ودليل آخر أورده عنهم وهو قول الشاعر:

عُلِّقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِيْ عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهْ[3]

---

(١) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه المرزبان أبو محمد الفارسي النحوي، تلميذ المبرد وأحد الأعلام في النحو، توفي سنة ٣٤٧هـ، ترجمته في: تاريخ بغداد٩/ ٤٢٩، وسير أعلام النبلاء١٥/ ٥٣١، وبغية الوعاة٢/ ٣٦.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٠١.

(٣) البيت من الرجز، لم يعرف قائله وهو في الإنصاف ٣٠٩، والخزانة ٤/ ٤٨٨.

فردّ ذلك قائلاً: إن البيت لا دليل فيه، وليس هو أيضًا بمشهور، إضافة إلى أن الإضافة ليست بموجبة الإعراب. ثم أورد تساؤلاً افتراضيًّا يقول فيه: فهل تجد اسمًا مبنيًّا مضافًا؟ فأجاب: هو كثير، نحو: كم رجلٍ عندي[١].

وبناءً عليه فإن المختار لديه هو البناء سواء أكان المركب مضافًا أم غير مضاف، معارضًا به مذهب الكوفيين الذين يعربونه في حال الإضافة، مفنّدًا أدلتهم القياسية والسماعية بأدلة عقلية، لكنه لم ينسب مذهبه في هذه المسألة.

المسألة الثامنة والعشرون: حكم العدد المفرد المعرّف إذا أضيف إلى معرّف:

معروف أن العدد يكون مفردًا ومضافًا ومعطوفًا، ومركبا وما يعنينا هنا هو المفرد إذا كان معرّفًا بالألف واللام وأضيف إلى معرّف، نحو: الثلاثة الرجال، فابن بابشاذ يذكر في هذه المسألة مذهبين، الأول: -ونسبه إلى الكوفيين- أنهم يجيزونه قياسًا على (الحسن الوجه). الآخر: -ونسبه إلى البصريين- أنهم يمتنعون من إجازته، وعندهم لا يشبه الصفة المشبهة؛ فأخذ ابن بابشاذ يفنّد رأي الكوفيين بأن (الوجه) حقيقة مرفوع في التقدير وإن كان لفظه مجرورًا؛ لأنه الذي حسُن. وأمرٌ آخر ذكره: أن الدليل على فساد قياسهم أنهم لا يجيزون التعريف في أجزاء الدرهم وشبهه، فلا يجيزون نحو: الثُّلُث الدّرْهم[٢].

فلا شك أن اعتراض ابن بابشاذ على الكوفيين وردّ دليلهم القياسي هو انتصار لمذهب البصريين وتأييد له، فعُلِم أن الاختيار لديه هو مذهب البصريين، وإن كان في هذه المسألة على غير العادة ابتدأ بالمذهب المخالف لرأيه.

المسألة التاسعة والعشرون: حكم تعريف الأعداد المركبة من (أحد عشر إلى تسعة عشر):

هناك خلاف بين النحاة في مسألة تعريف المركب من (أحد عشر إلى تسعة عشر) عرضه ابن بابشاذ على ثلاثة مذاهب، الأول: تعريف الاسم الأول فقط، فتقول: عندي

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٠٣، ٤٠٢.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٠٩.

الأحد عشر درهمًا؛ معللاً ذلك بأنهما جُعلا كالشيء الواحد، فكان تعريفهما تعريفًا واحدًا، ناسبًا هذا المذهب إلى البصريين. الثاني: تعريف الاسمين الأولين، نحو: عندي الأحد العشر درهمًا، ونسبه إلى الكوفيين والأخفش، وعلتهم التي ذكرها: أن العدد هذا بجزأيه في اللفظ اسمان، ولو عطفت أحدهما على الآخر لتعرّفا جميعًا. الثالث: تعريف الاسمين وكذلك التمييز، نحو: عندي الأحد العشر الدرهم، ونسبه إلى قوم من الكتاب، واصفًا إياهم بأنهم لا يعرّج عليهم، وبيّن أن مذهبهم فاسد؛ معلًّلا ذلك بأن التمييز لا يكون قط معرّفًا(١).

فواضحٌ أن ابن بابشاذ في هذه المسألة قد ارتضى المذهبين الأول والثاني، مخالفًا المذهب الثالث، فيُفهم من هذا أنه موافق للبصريين والكوفيين فيها، فتعريف الأول وحده جائز، وتعريف الأول والثاني كذلك جائز، وأما تعريف الثلاثة ففاسد على حد قوله؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

المسألة الثلاثون: حكم تعريف الأعداد من (عشرين إلى تسعين):

الخلاف في هذه المسألة قريب من الخلاف في سابقتها، ذلك أن ابن بابشاذ يجيز تعريف العدد نفسه ويمنع تعريف التمييز، في نحو: عندي العشرون درهمًا، ولا يجوز: عندي العشرون الدرهم؛ لأنه قال: والمذهب، ويقصد به مذهب البصريين، ومعنى كلامه: المذهب المتّبع أو المعوّل عليه، ووسم مذهب من يجيز تعريف التمييز بأنه المذهب الضعيف(٢).

لكنّ ابن بابشاذ لم يذكر أصحاب المذهب المخالف، بل اكتفى ببيان رأيهم، ولم يفنّده؛ لأنه سبق أن بيّن علته في المسألة السابقة، وهو أن التمييز لا يكون قط معرّفًا.

المسألة الحادية والثلاثون: القول في مسألة: (ثاني اثنين):

المقصود في هذه المسألة هو إضافة اسم الفاعل المصوغ من العدد إلى أصله، نحو: ثاني اثنين، فإن ابن بابشاذ لا يجيز فيه إلا الإضافة، ناسبًا مذهب القائلين به إلى المحققين، وذكر أن الدليل على ذلك هو السماع والقياس؛ فالسماع قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ

(١) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤١٠.

(٢) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤١٠.

ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾[٢]. أما القياس فإنه قاس هذه المسألة على (أحد)؛ لأنه لا يجوز فيه إلا الإضافة، فمعنى (ثاني اثنين) هو أحد اثنين، وكذلك في (ثالث ثلاثة) أحد ثلاثة[٣].

وابن بابشاذ في هذه المسألة لم يورد رأي أصحاب المذهب المخالف لرأيه، وهم القائلون بجواز العمل، بل اكتفى بذكر مذهب الذين لا يجيزون فيه إلا الإضافة؛ مستدلاً لهم بأدلّة من السماع والقياس، وهذا دليل واضح على اختياره مذهبهم.

المسألة الثانية والثلاثون: إضافة الشيء إلى صفته:

تُستعمل الإضافة كثيرا في العربية، فأحيانا تضيف إلى نكرة، وإلى معرفة أحيانا أخرى، والإضافة إلى المعرفة لها أنواع، منها: إضافة اسم الفاعل، والصفة المشبهة. وذكر ابن بابشاذ من هذه الأنواع إضافة الشيء إلى صفته، نحو: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، وعدها إضافة غير محضة، وعلته: أن المراد غير اللفظ المذكور، ولا يضاف الشيء إلى صفته؛ فلا بد من تقدير موصوف محذوف، فتقول: مسجد المكان الجامع، وصلاة الساعة الأولى. وكذلك الحال مع: دار الآخرة، وحق اليقين[٤].

وابن بابشاذ في هذه المسألة موافق لمذهب الكوفيين في إجازته إضافة الشيء إلى صفته على تقدير حذف مضاف، إلا أنه لم يذكر خلافًا في المسألة.

المسألة الثالثة والثلاثون: إعراب المنادى المعرّف بعد (أيّ):

من المعلوم أنه إذا أُريد نداء ما فيه ألف ولام فإنه يُسبق بـ(أيّ)، نحو: يا أيها الرجل، فيكون إعراب الرجل حينئذ هو الرفع على البدلية كما قال ابن بابشاذ، وذكر أن هذا ما عليه الجمهور، خلافًا للزجاج الذي يجعله بالنصب حملاً على موضع (أيّ)، وحجة الجمهور التي ذكرها ابن بابشاذ أنهم لا يجيزون فيما بعد (أيّ) إلا الرفع؛ فهناك فرق بينه وبين (يا

---

(١) المائدة: ٧٣.

(٢) التوبة: ٤٠.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤١٣.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٥٠.

زيدُ العاقلُ)؛ لأن (زيدًا) هنا إذا سُكت عليه أفاد، بخلاف (أيّ) التي لم يتم الكلام دونها؛ فلذلك لم يجز فيه النصب[١].

وبناءً على ما سبق فإن مذهب ابن بابشاذ موافق لمذهب الجمهور في هذه المسألة، مخالفًا به رأي الزجاج؛ حيث قام بتفنيد رأيه بدليل عقلي نقله عن الجمهور.

المسألة الرابعة والثلاثون: مجيء (حيث) للمكان والزمان:

أجمع النحاة على أن (حيث) ظرف للمكان، وأما عن مجيئه للزمان فإن ابن بابشاذ يُجيزه، ودليله قول الشاعر:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِيْ سَاقَهُ قَدَمُهْ[٢]

أي: زمان ذلك[٣].

ولم يُشر ابن بابشاذ إلى وجود خلاف فيما اختاره من جواز مجيء (حيث) ظرفًا للزمان إلى جانب المكان، إلا أنه اكتفى ببيان مذهبه مستدلّا له بدليل نقلي.

المسألة الخامسة والثلاثون: صرف اسم التفضيل من عدمه:

معلوم أن حكم الممنوع من الصرف مختلف عن المصروف، فالممنوع قد سُلِب التنوين، فيُرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، وأما اسم التفضيل (أفعل منك) ففيه خلاف؛ حيث ذكر ابن بابشاذ أن الكوفيين لا يجيزون صرفه، وعلتهم: أنّ (منك) لا تفارقه، في حين أن البصريين ذهبوا إلى جواز صرفه في الشعر خاصة، وعلتهم: «أنّ جميع ما لا ينصرف يُصرف، وعلته موجودة فيه، ولأنك تصرف (خيرًا منه وشرًّا منه) و(مِن) لا تفارقه، وهو بوزن (أفعل)؛ فلو كانت (مِن) هي المانعة من صرفه لوجب ألاّ يُصرف»[٤].

وخلاصة القول إن الكوفيين يمنعون صرف (أفعل منك) في الشعر وغيره، أما البصريون فيجيزون صرفه محصورًا في الشعر، ودليل الكوفيين دليل عقلي، في حين أن البصريين استدل

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٦١.

(٢) البيت من المديد، وهو لطرفة (ديوانه ٨٦).

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٦٠٣.

(٤) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦١٧.

لهم ابن بابشاذ بدليل عقلي وقياسي، مفنّدًا بهما رأي الكوفيين، وهذا دليل على انحيازه لمذهب البصريين في هذه المسألة.

المسألة السادسة والثلاثون: شروط منع الاسم الذي في آخره ألف ونون زائدتان من الصرف:

معلوم أن الاسم يُمنع من الصرف إذا كان علمًا في آخره ألف ونون زائدتان، وحينئذ يُمنع للعلمية وزيادة الألف والنون. وابن بابشاذ اشترط لذلك ثلاثة شروط، هي: «أن تكون الألف والنون زائدتين، وأن يكونا بعد ثلاثة أحرف فما زاد، وأن تكون الكلمة غير مضاعفة، فحينئذ لا ينصرف الاسم للتعريف وزيادة الألف والنون»[(١)].

وما يهمنا هو اشتراطه مجيء الألف والنون بعد ثلاثة أحرف فما زاد؛ فهذا الشرط لم يعمل به بعض النحاة، علما بأن الزجاجي لم يذكره، ولم يحكِ ابن بابشاذ خلافًا في ذلك؛ فجاء بالشرط دون الإشارة إلى الأقوال فيه.

المسألة السابعة والثلاثون: صرف (هند) من عدمه:

من مواطن منع الاسم من الصرف إذا كان علمًا مؤنثًا، والذي يعنينا في هذه المسألة كون هذا العلم المؤنث ثلاثيًّا ساكن الوسط، نحو: هِنْد، وجُمْل، ودَعْد، فإن ابن بابشاذ يُجيز فيه الصرف والمنع، قياسًا على (نوح ولوط)، وحجته: أن الشاعر جمع اللغتين في بيت واحد:

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَـــضْلِ مِئْزَرِهـــا دَعْدٌ ولَمْ تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَـــبِ[(٢)]

وقد اعترض على أبي إسحاق، وذكر أنه وحده من يخالف في ذلك؛ فلا يصرفه[(٣)].

المسألة الثامنة والثلاثون: حكم المستثنى إذا كان أكثر من المستثنى منه أو مساويًا له:

الاستثناء هو إخراج بعض من كل بأي أداة من أدوات الاستثناء، وشرطه الذي أورده

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٤٧.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لجرير (ديوانه ١/ ٦٧).

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٤٩، ٦٤٨.

ابن بابشاذ أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه، نحو: عندي خمسة إلا واحدًا، وأما إن كان مساويًا له فإن أكثر النحويين لا يجيزونه -كما قال ابن بابشاذ-، وكذلك إن كان أكثر منه فذكر أن البصريين كلهم لا يجيزونه، وحصر من يجوّزه بالفقهاء، وحجتهم: «أن الاستثناء في المعنى نظير قولك: العشرة عندي أربعة منها، أو: عندي عشرة أربعة منها، وكذلك: عندي عشرة إلا ستة»[(١)]. ثم بيّن حجة النحويين في منع ذلك بـــ «أن الاستثناء في الموجب نظير الاستثناء في النفي، وكما أن المستثنى منه في النفي من نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وفي الاستفهام من نحو: هل قام أحدٌ إلا زيدٌ؟، ونحو ذلك، لا يكون المستثنى منه إلا أعم من المستثنى، وكذلك ينبغي أن يكون في الموجب»[(٢)]. ثم أورد دليلاً منتصرًا به للمانعين؛ بأنه لا أحد يجيز نحو: قام زيدٌ إلا عمرًا، وما قام زيدٌ إلا عمرو[(٣)].

وبناءً على ما سبق فليس ابن بابشاذ ممن يجيز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه أو مساويًا له؛ بدليل أنه ذكر شرط الاستثناء قبل طرحه للخلاف، مستدلاً بدليل قياسي لمن يتمسكون بهذا الشرط، وآخر عقلي.

المسألة التاسعة والثلاثون: عامل المستثنى:

معلوم أن أدوات الاستثناء عدة، أمّها (إلا)، ولكنهم اختلفوا في عامل المستثنى كما ذكر ابن بابشاذ عندما بيّن أن الخلاف على أربعة أقوال: الأول: -وقال: إنه أصحّها- أن عامل المستثنى هو الفعل المذكور، أو معناه إذا لم يوجد بتوسّط (إلا)، نحو: قام القوم إلا زيدًا، والقوم في الدار إلا زيدًا. وذكر أن الدليل على ذلك امتناعهم من إجازة: إلا زيدًا قام القوم، وأجازوا: قام إلا زيدًا القوم، ونسب هذا القول إلى المحققين من المتقدمين والمتأخرين. الثاني: أن العامل معنى (إلا) وهو (أستثني)، فتقول: قام القوم أستثني زيدًا، وردّه بأنه ضعيف من وجوه، منها: أننا لو سلمنا أن العامل هو المعنى لوجب النصب في النفي، نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وفي الاستفهام، نحو: هل قام أحدٌ إلا زيدٌ؟، ومنها: أنه لو جاز أن نُعمل المعنى في

(١) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٦٧.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٦٨، ٦٦٧.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٦٨، ٦٦٧.

الاستثناء لجاز أن نُعمله في حروف الاستفهام والنفي، وإنْ عمل المعنى كان الكلام في تقرير جملتين، وما ذُكر في القول الأول بتقدير جملة، فهو أخْصر وأبْين، ونسب من يقول بالقول الثاني إلى المبرّد[١]. الثالث: أنّ (إلا) مركّبة من شيئين: (إنَّ ولا) فخفّفت وأُدغِمت، فالنصب بـــ(إنَّ)، والرفع بـــ(لا) بمنزلتها في العطف، ونسبه إلى الفراء[٢]، وردّه ابن بابشاذ، وبيانه يأتي في القول التالي. الرابع: أن النصب بإضمار (أنَّ)، فعندما تقول: قام القوم إلا زيدًا؛ فكأنك قلت: قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم، وهذا القول نسبه إلى الكسائي، وردّه بأنه أعجب من الذي قبله -يعني قول الفراء-، وعلّته في الرد: أنَّ (أنَّ) لا تعمل في اسم ثم تُحذف ويُحذف خبرها؛ فلم نجد لهذا مثالاً، وذكر أن هذه العلة تُبطل كذلك قول الفراء، والذي يُبطله أيضًا -أعني قول الفراء- كما قال ابن بابشاذ أنّ (لا) العاطفة لا تُستعمل بعد النفي؛ فلا يجوز فيها الرفع؛ فكيف يجوز في الاستثناء؟[٣].

وبعدُ، فلا ريب أن ابن بابشاذ موافق للمذهب الأول؛ الذي يرى أن العامل هو الفعل المذكور، أو معنى الفعل بتوسّط (إلا)، والدليل على ذلك أنه اختار هذا القول اختيارًا صريحًا من بين الأربعة بقوله: أصحّها، مستدلاً له بدليل عقلي، ومفنّدًا بقية الأقوال بأدلة عقلية وقياسية.

المسألة الأربعون: تقديم التمييز على المميَّز:

الأصل في التمييز أن يأتي بعد المميَّز، وابن بابشاذ لا يجيز تقدّمه على المميّز، سواء أكان العامل فعلاً أم معنى فعل، حتى وإن كان الفعل متصرفًا؛ وعلته: أن التمييز مرفوع في المعنى منقول من الفاعل فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، والدليل أنك إذا قلت: تصبّب زيدٌ

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد، من أئمة البصريين في النحو، عالم باللغة والأدب، توفي ســـنة ٣٤٤هـ، ترجمته في: طبقات النحويين والبصريين٩٦، ووفيات الأعيان١/ ٤٩٧، وبغية الوعاة١/ ٢٦٩.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا الفراء الكوفي، من أئمة النحو واللغة، توفي سنة ٢٠٧هـ، له ترجمة في: إنباه الرواة٤/ ٦، ومعجم الأدباء٢٠/ ٩، والأعلام٩/ ١٧٨.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٦٩-٦٧١.

عرقًا، معناه: تصبّب عرق زيد. وابن بابشاذ يذكر هذا القول مخالفًا به المازني[١]، الذي يجيز التقديم قياسًا على الحال إذا كان العامل فعلاً، وحجته قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[٢]

وردّه ابن بابشاذ بأنه لا دليل فيه؛ لأن الرواية إنما هي: وما كان نفسي بالفراق تطيب[٣].

وخلاصة القول أن ابن بابشاذ لا يجيز تقديم التمييز على المميّز؛ معللاً ذلك بتعليل عقلي، مخالفًا رأي المازني، ومفنّدًا حجته، غير أنه لم ينسب المذهب الذي اختاره.

المسألة الحادية والأربعون: حكم الإغراء بالغائب:

الإغراء هو أن يكون الظرف والمجرور مكان أفعال الأمر، نحو: دونك الكتاب، وذكر ابن بابشاذ أن الإغراء يكون مع الخطاب دون الغيبة، مخالفًا بذلك ما حُكي عن العرب من قولهم: عليه رجلاً ليْسني، مبيّنًا أنه شاذّ من وجهين، الأول: أن الإغراء فيه بالغائب، الثاني: أن خبر (ليس) جعله متصلاً، والأصل أن يقول: ليس إياي[٤].

وابن بابشاذ في هذه المسألة لم ينصّ على أن هناك خلافًا فيها؛ حيث ذكر اختياره في المسألة دون الإشارة إلى أقوال النحاة فيها، إلا أنه جاء بقول العرب ليفنّده ويُلمح أن هناك من يحتجّ به.

المسألة الثانية والأربعون: تقديم اسم الفعل عليه في الإغراء:

الأصل في الإغراء أن يتأخر معموله عليه، وهذا الأصل تمسّك به ابن بابشاذ؛ حيث بيّن أنه لا يجوز أن يتقدم معموله عليه، نحو: زيدًا عليك، كما يجوز: زيدًا أكرم، وعلته: أن

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني النحوي، إمام عصره في النحو، وله كتاب التصريف، توفي سنة٢٤٩هـ، له ترجمة في: وفيات الأعيان١/ ٢٨٣، ومعجم الأدباء٧/ ١٠٧، وبغية الوعاة١/ ٤٦٣.

(٢) البيت من الطويل، وينسب لأكثر من شاعر، وهو من شواهد المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٤، والإنصاف، ص ٨٢٨.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٧١٠، ٧٠٩.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٧١٥.

العامل هنا ليس فعلاً ولا مشتقًّا من الفعل، وإنما هو متضمن معناه[١].

وفي هذه المسألة لم يُشر ابن بابشاذ إلى وجود خلاف؛ حيث إن بعضهم أجاز التقديم، فاكتفى بذكر مذهبه دون ذكر آراء المخالفين لرأيه، وجاء باختياره مباشرة معللاً له.

المسألة الثالثة والأربعون: هل يُقاس على (عليك ودونك وعندك) سائر الظروف في الإغراء؟:

أدوات الإغراء هي: عليك، ودونك، وعندك، ومذهب ابن بابشاذ أنه لا يُقاس عليها، وذكر أنه مذهب الأكثر، بعد أن بيّن أن في المسألة خلافًا. فلا يُقال عنده: تحتك زيدًا، وأمامك بكرًا -على الإغراء-؛ حيث قال: إن بعضهم أجاز ذلك وجعله قياسًا على جميع الظروف، وردّه بأنه لو كان قياسًا لجاز مع ظروف الزمان، نحو: يومك زيدًا[٢].

فمن الواضح أن ابن بابشاذ اختار مذهب الأكثر الذي يمنع القياس في هذه المسألة، مخالفًا مجوّزيه، ومفنّدًا لقولهم بدليل عقلي، ولكنه لم ينسب قول من يقيس على هذه الأشياء إلى أحد من النحاة.

المسألة الرابعة والأربعون: رافع الاسم الظاهر بعد (لولا):

(لولا) حرفٌ يُفيد امتناع الشيء لوجود غيره، وذكر ابن بابشاذ أنّ في ارتفاع الاسم الظاهر بعدها قولين، أحدهما: -ونسبه إلى البصريين- أنه يرتفع بالابتداء، وأما الآخر: -ونسبه إلى الكسائي- أنه يرتفع بإضمار فعل، وردّه ابن بابشاذ برأي البصريين بأن هذا لا يجوز أصله ولا فرعه، وعلته: أن هذا الفعل لم يظهر بعد (لولا) التي معناها ما ذكرنا-ويقصد ما صدّرناه في هذه المسألة-، وختم المسألة بقوله: فلم نسلّم للكسائي رحمه الله ما ادعاه[٣].

فيُفهم من كلام ابن بابشاذ أنه موافق لمذهب البصريين وإن لم يصرّح بذلك؛ بدليل ردّه رأي الكسائي، وأنه نسب نفسه إلى البصريين عندما قال: فلم نسلّم للكسائي ما ادعاه.

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٧١٦.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٧١٨.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٩٥١، ٩٥٠.

المسألة الخامسة والأربعون: مجيء (مَن) الاسمية زائدة:

معلوم أن (مَن) اسمٌ، ولها أنواع عدة، منها: الموصولة، والاستفهامية، والجزائية، والموصوفة، وذكر ابن بابشاذ أن الكوفيين يجعلون لها قسمًا خامسًا، هو أن تكون زائدة؛ ودليلهم قول الشاعر:

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَــنْ حَلَّــتْ لَــهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهــا لَــمْ تَحْــرُمِ[١]

وبيّن ابن بابشاذ أن رواية البصريين (يا شاة ما قنص)، وهذا رواية برواية، ثم جعل القياس مع البصريين، وعلته: أن الأسماء لا تُزاد[٢].

وعليه، فابن بابشاذ موافق لمذهب البصريين في منع مجيء (مَن) الاسمية زائدة، مخالفًا الكوفيين، ومفنّدًا روايتهم في دليلهم السماعي برواية أخرى للشاهد، ومعللاً منعه زيادة (مَن)، والذي يؤكّد موافقته للبصريين، قوله: والقياس مع البصريين.

المسألة السادسة والأربعون: استعمال (ذا) مفردة غير مسبوقة بـــ(ما):

من المعلوم أنّ (ذا) قد تأتي مفردة، وقد تكون معها (ما)، نحو: ماذا صنعت؟ والذي يعنينا هنا إذا كانت مفردة، فقد ذكر ابن بابشاذ أن فيها قولين، الأول: أنها اسم إشارة تام، لا تحتاج إلى صلة، ونسبه إلى البصريين، والثاني: أنها تُقاس على (الذي) فلا بدّ لها من صلة وعائد، ونسبه إلى الكوفيين. ثم أورد أدلتهم في قياس (ذا) على (الذي) وأخواتها، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[٣]، وتقديره عندهم: ما التي بيمينك يا موسى؟ والصلة هي: بيمينك، وردّه وغيرَه من أدلة الكوفيين لاحتمال أن تكون جملة الصلة حالاً، فتكون (بيمينك) حالاً، والعامل معنى الإشارة في (تلك)[٤].

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة (ديوانه١٥٢). .

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ٤/ ٩٧٩، ٩٧٨

(٣) طه: ١٧.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠١٦، ١٠١٥.

المسألة السابعة والأربعون: وقوع جملة الصلة تعجّبًا:

من المعلوم أن صلة الموصول تكون جملة، إما فعلية أو اسمية. وابن بابشاذ لا يُجيز مجيء التعجب في الصلة، وعلته: أن التعجب مبهم، وشرط الصلة أن تكون موضِّحة[1].

فلم يذكر ابن بابشاذ خلافًا في المسألة، وإنما اكتفى بذكر رأيه معلّلًا له بتعليل عقلي.

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٥٩، ١٠٥٨.

الفصل الثاني: المسائل المختارة في باب الأفعال:

المسألة الأولى: تقديم الخبر على الفعل الذي تَلزَم أوّله (ما):

الأصل في الخبر أن يأتي مؤخرًا، بل وهناك مواضع يجب أن يتأخر فيها الخبر، منها ما ذكره ابن بابشاذ، وهو كل فعلٍ قد لزم أوله (ما) فإن خبره لا يكون قطّ إلا مؤخرًا، معارضًا به الزجاجي الذي يجيز تقديم أخبارها عليها، وكذلك ابن كيسان[١] في (ما زال)، وذكر ابن بابشاذ أنه حُكي أنه مذهب البصريين، فردّه، وقال: والصحيح ما قدّمته-يعني وجوب تأخير الخبر-، ونسبه إلى أبي عليّ وأصحابه، وأنهم لم يحكوا فيه خلافًا عن البصريين، وذكر أن الفراء منع التقديم كذلك وغيره من الكوفيين، وأخيرًا قال: وليس عن سيبويه فيه شيء واضح[٢].

وابن بابشاذ في هذه المسألة لم يوافق الزجاجي ومن معه في جواز تقديم خبر الفعل الذي تلزم أوله (ما)، وإنما أوجب التأخير، وذكر أنه مذهب أكثر البصريين وبعض الكوفيين وعلى رأسهم الفراء.

المسألة الثانية: زيادة (كان):

جوّز النحاة زيادة (كان) شريطة أن تكون بلفظ الماضي، وأن تكون بين شيئين متلازمين. وما يهمنا في هذه المسألة أن ابن بابشاذ لا يرى أن في (كان) الزائدة ضميرًا، وعلته: كونها زائدة[٣].

و لم ينصّ على خلاف في المسألة، وإنما أبان عن رأيه واختياره معلِّلاً له بتعليل عقلي، دون الإشارة إلى قول من يرى وجود الضمير في (كان) الزائدة.

المسألة الثالثة: الفصل بين (كان) واسمها بمعمول خبرها:

الأصل في (كان) أن تتقدم على اسمها وخبرها، وأن يتأخر خبرها عن اسمها. وقد يكون

---

(١) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، كان بصريًّا كوفيًّا نحويًّا كبيرًا، توفي سنة٢٩٩هـ، ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين١٥٣، وإنباه الرواة٣/ ٥٧، ومعجم الأدباء١٧/ ١٣٧.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٧٥.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٨٢، ١٨١.

خبرها عاملاً وله معمول، نحو: كان محمد آكلاً طعامَك. والذي يعنينا هنا إذا فُصل بين (كان) واسمها بمعمول خبرها، فإن ابن بابشاذ لا يُجيز ذلك نحو: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، وعلته: أن (الطعام) لم يُنصب بـــ(كان)، بل هو منصوب بخبر (كان)، وتم الفصل بين (كان) و(زيد) بغير اسمها وبغير خبرها. والذي يجوز عنده: كان طعامَك آكلاً زيدٌ، وعلته: أن الخبر مقدم بأسره، فلا يُعتد بهذا الفصل؛ فعامله إلى جانبه. إلى جانب تجويزه الفصل بالظرف؛ فإنه يرى أن لا يُعدّ فصلاً[1].

وخلاصة القول أن ابن بابشاذ لا يُجيز الفصل إلا في حالتين: الأولى: أن يتقدم الخبر بمعموله، والثانية: أن يكون الفصل بالظرف، داعمًا ذلك بالتعليل، ولكن دون الإشارة إلى وجود خلاف في هذه المسألة أو آراء تخالف مذهبه.

المسألة الرابعة: عمل (كان) في الحال والظروف، وسلبها المصدريّة، وكونها من أفعال التعجب:

معلوم أن (كان) تأتي تامّة، وتأتي ناقصة، وهذه الأخيرة ترفع الاسم وتنصب الخبر. وابن بابشاذ يرى أنها تنقص عن الأفعال وتخالفها في بعض الأشياء، منها: أنها لا تدلّ على الحدث؛ فهي مسلوبة المصدر، ومنها أنها لا تعمل في الحال ولا الظروف-ونسب هذا القول إلى المحققين-، ومنها أنها لا تكون من أفعال التعجب، خلافًا للزجاجي[2].

وبناء على ما سبق فلا يرى ابن بابشاذ أن (كان) الناقصة تكون فعلاً حقيقيًّا كغيرها، بل مسلوب منها بعض الأشياء، وقد ذكر الباحث بعضها، فبعض النحاة خالف ابن بابشاذ فيما ذهب إليه من سلبها المصدرية، وعدم عملها في الفضلات. ولم يُشر ابن بابشاذ إلى وجود خلاف في ذلك، إلا أنه اعترض على صاحب الجمل في قوله بأنها لا تكون من أفعال التعجب، غير أنه لم يدلِ بأدلة لما ذكر.

المسألة الخامسة: صيغ التعجب:

من المتفق عليه أن للتعجب صيغتين، هما: (ما أفعلَه، وأفعِلْ به). وقد زاد ابن بابشاذ

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٨٣، ١٨٢.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٩١.

صيغتين أخريين، هما: (أفعَلَ منه، وأفعلهما)، وجعلهما مقيستين على: (ما أفعله)[١].

وبيان ذلك أن ابن بابشاذ يرى أن صيغ التعجب أربعة، هي: (ما أفعلَه، وأفعِلْ به، وأفعَلَ منه، وأفعلَهما)، وزيادته لهاتين الصيغتين محل خلاف عند النحاة، إلا أنه لم يفصل في ذلك و لم يُبِن عن سبب زيادته لهما.

المسألة السادسة: القول في (أفعل) التعجب:

من المعلوم أن التعجب له أكثر من صيغة، وما يهمنا هنا هو صيغة (ما أفعلَه)، فقد اختلف النحاة في (أفعل) هل هو اسم أو فعل كما قال ابن بابشاذ، حيث ذكر أن البصريين يرون أنه فعل، في حين أن طائفة من الكوفيين ذهبوا إلى أنه اسم، مبيّنًا حججهم في كونه اسمًا بأنه يجوز تصغيره وتصحيح معتلّه، إضافة إلى عدم تصرّفه، فردّ هذه الحجج بأنها لا دليل فيها؛ معللاً ذلك أن «هذا الفعل لما سُلب التصرف لمعنًى اختص به أشبه الأسماء فجاز بحكم الشبه أن يكون فيه بعض ما في الأسماء، و لم يخرجه ذلك إلى أن يكون اسمًا بالجملة. كما أن الأسماء التي لا تتصرّف لشبهها بالأفعال لم يخرجها ذلك إلى كونها أفعالاً»[٢]. ثم انتصر لمذهب البصريين بتعليلين، أحدهما: أن الدليل على كونه فعلاً هو نصبه للمفعول به. والآخر: أنك إذا أضفت إليه ياء المتكلم ألحقت نونًا وياءً، وهذا لا يكون في الاسم[٣].

المسألة السابعة: التعجب بـــ(كان) على صيغة (ما أفعله):

المقصود في هذه المسألة أن يكون فعل التعجب هو (كان) في الجملة، ويكون على صيغة (ما أفعله)، نحو: ما أكْونَ زيدًا قائمًا، فإن ابن بابشاذ لا يجيزه، وهذا أحد قولين ذكرهما في المسألة، والقولان هما: الأول: جوازه، ونسبه إلى الفراء. الثاني: المنع، ونسبه إلى أكثر النحويين، وقال عنه بأنه هو الصحيح؛ معللاً ذلك بأن (كان) قد وُضعت للزمان مجردة من معنى الحدث، فلا فائدة في التعجب بها؛ فامتنع (أفعل) منها[٤].

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣١٠، ٣٠٩.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣١٢، ٣١١.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣١٢، ٣١١.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٢٢.

وعليه فإن ابن بابشاذ موافق لمذهب أكثر النحاة على منع مجيء (كان) على (أفعل) في التعجب، مخالفًا به مذهب الفراء؛ ومعللاً للمنع بدليل عقلي، ولم يورد حجة الفراء في الجواز.

المسألة الثامنة: (نعم وبئس) هل هما فعلان أو اسمان؟:

من الأساليب النحوية المستخدمة لدى العرب للتعبير عن المدح أو الذم، أسلوب (نعم وبئس)، وقد ذكر ابن بابشاذ أن للنحاة فيهما خلافًا على قولين، الأول: أنهما فعلان، ونسبه إلى البصريين وطائفة من الكوفيين. والثاني: أنهما اسمان، ونسبه إلى بعض الكوفيين، فبيّن حجة الكوفيين بأنهما غير متصرفين. ثم جاء بأدلة تقوّي مذهب من يرى أنهما فعلان، وهي: أنهما مبنيّان على الفتح من غير عارض، وأنهما يرفعان المعرفة، وينصبان النكرة، وكذلك اتصال الضمير بهما فيما حُكي، نحو: نعما، نعموا، إضافة إلى إلحاق تاء التأنيث لتأنيث فاعل الفعل وصلاً ووقفًا، نحو: نعمت المرأة هند. وفي آخر المسألة قام بتفنيد حجة الكوفيين التي ذكرها عنهم بأن سبب سلب التصرّف منهما أنهما اختصّا بشيء ليس في أصل موضوعهما؛ فترْك تصرّفهما إيذانًا بالمعنى المراد، ثم استشهد بقول الزجاجي: نُقِلا إلى الثناء والمدح فضارعا الحروف[1].

فلا شك أن ابن بابشاذ موافق لمذهب البصريين وبعض الكوفيين بأنهما فعلان، ودليل موافقته لهم أنه أتى بأدلة عقلية ليدعم بها مذهبهم، وأنه فنّد حجة الكوفيين الوحيدة.

المسألة التاسعة: القول في (حبذا) هل هو فعل أو اسم؟:

صيغة (حبذا) من الصيغ التي تستخدم للتعبير عن المدح، وقد اختُلِف فيه-كما قال ابن بابشاذ- على ثلاثة مذاهب، الأول: قوم غلّبوا عليه معنى الاسمية، ودليلهم: أنه مستخدم بكثرة في النداء، نحو قول الشاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[2]

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٣٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير (ديوانه٥٩٦). .

فجعلوا موضع (حبذا) مبتدأً، وما بعده خبره، فيكون التقدير: المحبوب زيدٌ. والثاني: قوم غلّبوا عليه معنى الفعلية، وحجتهم: أن (حبّ) هو الأسبق، والاسم الأخير مرتفع بـــ(حبذا) ارتفاع الفاعل. وبعد عرضه هذين القولين وسمهما بالغرابة. والثالث: -ووصفه بأنه المذهب المشهور- أنه لا يغلب عليه معنى فعلية ولا اسمية، بل يكون حكمه كـــ(نعم وبئس)، وحينئذ يكون (حبّ) فعلاً ماضيًا و(ذا) فاعله في محل رفع، والاسم الأخير يُحكم له ما يُحكم للاسم الواقع بعد (نعم وبئس) من الوجهين المذكورين، ويقصد بالوجهين أن يكون معرفة، نحو: حبذا الرجلُ؛ فيكون حينها مرفوعًا. وأن يكون نكرة، نحو: حبذا رجلاً زيدٌ؛ فيكون حينئذ منصوبًا على التمييز[1].

ومن الواضح أن ابن بابشاذ قد اختار المذهب الثالث، وبيان ذلك أنه اعترض على القولين الأول والثاني بوصفه لهما بالغرابة، وأنه قال عن المذهب الثالث: إنه المذهب المشهور، فقام بتعريفه، إلا أنه لم يورد له أدلّة تقوّيه، فاكتفى بذكره مجرّدًا من الأدلة، إضافة إلى أنه لم يفنّد أدلة المذهبين الأول والثاني، ولم ينسب أصحاب المذاهب. وهذه المسألة من المسائل القليلة التي جعل فيها مذهبه المختار مؤخرًا ولم يبتدئ به، وعلى كل حال فاختياره للمذهب الأخير يكاد يكون صريحًا.

المسألة العاشرة: أيّ الفعلين في باب التنازع هو العامل؟:

المقصود بالتنازع: هو أن يتقدم عاملان فأكثر ويتأخر عنهما معمول فأكثر كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى، نحو: ضربني وضربتُ زيدًا، وقد ذكر ابن بابشاذ في هذه المسألة خلافًا بين البصريين والكوفيين، مفاده: أن البصريين يختارون إعمال الثاني، وأوضح أن حجتهم في ذلك السماع والقياس؛ فالسماع قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[2]، فلو كان العامل هو الأول لقال: يستفتونك قل الله يفتيكم فيها في الكلالة، وقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[3]، ولم يقل: آتوني أفرغه عليه قطرًا. وهذه بعض

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٤٥، ٣٤٤. وانظر الوجهين اللذين ذكرهما في باب نعم وبئس ٢/ ٣٣٩، ٣٣٨.

(٢) النساء: ١٧٦.

(٣) الكهف: ٩٦.

الأدلة السماعية التي ذكرها عن البصريين. وأما القياس: فإن العرب كانت تحمل كلامها على القرب والمجاورة فيما معه زوال المعنى، نحو: هذا جحر ضبٍّ خربٍ؛ فأولى أن يحمل على القرب والمجاورة فيما يصح معه المعنى؛ ولذلك اختير إعمال الثاني.

أما الكوفيون فيختارون إعمال الأول، وحجتهم: أنه أسبق الفعلين، فإذا سبق ذكره ولفظه ذكْر الثاني ولفظه لم يخشَ مع تقديمه وقوته أن يبطل عمله، فقام بوصف كلامهم بأنه باطل بدليل الآيات التي ذكرناها، واحتجّوا بأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، نحو: ضربني وضربتُ زيدًا، وردّه بأنه ليس بحجّة؛ لأنه ورد في كتاب الله أكثر من أن يُحصى، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]؛ فما بعده من التفسير قائم مقام تقدم الذكر. واحتجوا كذلك بأن إعمال الأول أجود بالإجماع في قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[2]

فلم يرْوه أحدٌ (قليلاً) على إعمال الثاني، وردّه بأنه ليس فيه دليل؛ من جهة أنه أمرٌ قاد إليه المعنى، والمعنى: أنه سعى لطلب الملك دون غيره؛ بدليل قوله في البيت الثاني:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

ثم استطرد في بيان معنى البيت[3].

وبناءً على ما سبق يتضح أن ابن بابشاذ اختار مذهب البصريين؛ بدليل تصديره قولهم، مستدلاً لهم بأدلة من السماع والقياس، مفنّدا حجج الكوفيين العقلية والسماعية كلها، وهذا اختيار منه يكاد يكون صريحًا.

المسألة الحادية عشرة: المحل الإعرابي لـ(ليس ولا يكون):

(ليس ولا يكون) أداتان من أدوات الاستثناء، وقد ذكر ابن بابشاذ أن في محلهما خلافًا على مذهبين، هما: الأول: أنه ليس للجملة موضع من الإعراب، بل هي جملة تدل على معنى الاستثناء، ولا تتعلّق بما قبلها تعلّق المعمول بالعامل، وتكون حينئذ بمنزلة قوله

(١) الإخلاص: ١.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لامرئ القيس (ديوانه ١٦٧).

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٥٠-٣٥٥.

تعالى: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾[١]، ثم قال تعالى بعد ذلك: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾[٢]، «فكأنه في المعنى بمنزلة: الأعراب أشدّ كفرًا ونفاقًا إلا من آمن بالله واليوم الآخر. فكما أن هذه الجملة قد أخرجت من الجملة المتقدمة وليس لها موضع من الإعراب، فكذلك ما ذكرناه»[٣]. والثاني: أن للجملة موضعًا من الإعراب، ووصف هذا القول بأنه هو الصحيح، وبيانه: أنها إذا وقعت بعد نكرة فإنها في محل الصفة، نحو: جاءني رجالٌ ليس زيدًا، وإن وقعت بعد معرفة فإنها حالٌ، نحو: جاءني القوم ليس زيدًا، ثم ذكر أن علة قولنا عن هذا المذهب بأنه الصحيح؛ أنه سُمع عن العرب: أتتنا امرأةٌ لا تكون فلانة؛ فأنث الفعل لما جعله صفة[٤].

وبناء على ما سبق فإن اختيار ابن بابشاذ للقول الثاني اختيار صريح؛ بدليل قوله عنه: وهو الصحيح، مستدلّا له بدليل سماعي، غير أنه لم يفنّد رأي المذهب الأول، ولم ينسب القولين إلى أصحابهما.

---

(١) التوبة: ٩٧.

(٢) التوبة: ٩٩.

(٣) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٨٨.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٨٧-٦٨٩.

الفصل الثالث: المسائل المختارة في باب الحروف:

المسألة الأولى: مجيء (الواو) بمعنى (ثُمّ) أو زائدة:

لحرف (الواو) في اللغة العربية عدة أضرب، وما ذكره ابن بابشاذ من قول بعضهم: إنها تأتي بمعنى (ثُم) أو تأتي زائدة، فإنه لا يسلّم بذلك، بل ويُوجب ردّه إلى أصله، ونسب هذا إلى البصريين عندما قال: «فلا يسلّمه المحققون من أصحابنا»[(١)].

فاعترض ابن بابشاذ على من يرى زيادة (الواو) ومجيئها بمعنى (ثُم)، بدليل قوله: فلا يسلمه المحققون من أصحابنا، فهو ينسب نفسه إلى البصريين. إضافة إلى أنه لم يسرد أدلة القائلين بذين الضربين، فاكتفى باعتراضه عليهم و لم يعلّل لذلك.

المسألة الثانية: القول في (لعل) هل هي مفردة أو مركبة؟

معلوم أن (لعل) حرف من أخوات (إنّ) التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وكلامنا هنا عن كونها مفردة أو مركبة. فقد ذكر ابن بابشاذ أن هناك خلافًا لم يذكر أطرافه، فجاء برأيه مباشرة القائل بأنها مفردة عندما قال: والصحيح أن (لعل) مفردة. وأوضح قائلا: إن من جعلها مركّبة فإنه وَهِمَ لما سَمِع فيها أربع لغات، وهي: (لَعَلَّ، ولَعَنَّ، وعَلّ، وعَنَّ)[(٢)].

فإنه يتبيّن لنا مما سبق أنه اختار كونها مفردة، واعترض على من يجعلها مركبة ووسمه بالإيهام، غير أنه لم يوضح سبب اختياره، ولا من قال به.

المسألة الثالثة: نصب الاسم الظاهر بعد اسم (ليت):

(ليت) من الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وما يهمنا هنا هو نصب الاسم الظاهر بعد اسمها، نحو: ليت زيدًا قائمًا، فقد اختار ابن بابشاذ واحدًا من ثلاثة أقوال سردها، الأول: أنه على حذف الخبر، ومثّل له بقول الشاعر:

يَـــا لَيْـــتَ أيَّـــامَ الـــصِّبَا رَوَاجِعَـــا[(٣)]

---

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ٨٠.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٢١٦.

(٣) هذا الرجز ينسب إلى العجاج وإلى ابنه رؤبة، وليس في ديوانيهما، وهو من شواهد الكتاب١/ ٢٨٤، والخزانة٤/ ٢٩٠، وشرح الأشموني١/ ٤٠٣.

ونسب هذا القول إلى البصريين عندما قال: قول أصحابنا. الثاني: أن الاسمين منصوبان بـــ(ليت) بمنزلة (تمنّيت)، ونسبه إلى الفراء؛ حيث نقل عنه أنه قال: إنها تنصب الاسمين. الثالث: أنه على تقدير (كان)، ونسبه إلى الكسائي؛ حيث علّل الكسائي ذلك بأنه قد كثر معها استعمال (كان) في مثل قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾[١]، و: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ﴾[٢]. ثم أعقب هذه الأقوال باختياره للمذهب الأول بقوله: والتعويل على الوجه الأول[٣].

وبناء على ذلك فإن ابن بابشاذ موافق لمذهب البصريين القائلين بأنه على حذف خبر (ليت)، وقد نسب مذهبه إلى مذهبهم بقوله: قول أصحابنا، ويعني بذلك البصريين، مذيّلاً المسألة باختياره صراحة. ثم إن ابن بابشاذ لم يفنِّد رأيي الفراء والكسائي، فتراه يعرض قوليهما دون اعتراض. إضافة إلى أنه لم يقم بتعليل اختياره.

المسألة الرابعة: اتصال (ما) بآخر (إنّ، وأنّ، ولكنّ):

هذه حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، فإذا دخلت (ما) عليها فإن ابن بابشاذ يجعل الأحسن والأقيس إبطال عملها وتكون حينئذ كافةً، ونسب هذا المذهب إلى جلّ النحويين، وأعقب رأيه بأن هناك من يقول إنها نكرة مبهمة، بمنزلة الشأن والقصة، والجملة بعدها في محل الخبر. ونسب هذا القول إلى ابن درستويه وقوم من الكوفيين[٤].

وعليه فإن ابن بابشاذ يجعل (ما) المتصلة بآخر هذه الأحرف حرفًا زائدًا، في حين أن ابن درستويه وقومًا من الكوفيين ذهبوا إلى أنها اسم نكرة مبهمة، ودليل اختياره المذهب الأول أنه ابتدأ به، ذاكرًا بأنه الأحسن والأقيس، مضعّفًا المذهب المخالف بصيغة التضعيف (قيل)، علمًا أنه لم يفنّد ما ذهب إليه ابن درستويه ومن معه.

---

(١) النبأ: ٤٠.

(٢) الحاقة: ٢٧.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٢٤- ٢٢٥.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٢٦وهناك تناقض لرأيه يتبيّن في ٣/ ٩٢١. وقد استحسن رأيًا لابـــن درســـتويه في ٣/ ٩٢٣.

المسألة الخامسة: إبطال عمل (إنّ) المكسورة المخفّفة:

لا خلاف في أن (إنّ) المكسورة المشدّدة عاملة، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وأما (إنْ) المكسورة المخفّفة فإنّ ابن بابشاذ يرى بطلان عملها، ناسبًا هذا الرأي إلى أكثر النحويين، مدلّلا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1].

ومن الواضح أنه جزم بذلك؛ لأنه ساق هذا الرأي عند حديثه عن الفرق بين المفتوحة والمكسورة، و لم يُورد مذهبًا مخالفًا لرأيه، بل اكتفى به ناسبًا إياه ومستدلّا عليه.

المسألة السادسة: القول في (حتّى) الجارّة الداخلة على الأسماء:

لـــ(حتّى) الداخلة على الأسماء عدة أضرب، والكلام هنا عن الجارّة الداخلة على الأسماء، فابن بابشاذ يرى أن الجرّ يكون بها نفسها، وهذا أحد ثلاثة أقوال ذكرها، الأول: وهو ما قدمتُه، وقد نسبه إلى سيبويه. الثاني: أن الجرّ يكون بها ولكن بإضمار (إلى)، ونسبه إلى الكسائي. الثالث: أن الجرّ يكون بالمعنى الذي هو الغاية. وذكر أنه مذهب قوم من الكوفيين. وختم المسألة بما يدل على اختياره لمذهب سيبويه، وهو قوله: والصحيح مذهب سيبويه، معلّلا ذلك بأنه لما ثبت أن العطف بها نفسها وجب أن يكون الجرّ بها نفسها[2].

فواضح أنه اختار مذهب سيبويه، معللا ذلك بتعليل قياسي، من دون الاعتراض على من خالفوا مذهبه أو تفنيد آرائهم.

المسألة السابعة: الخلاف في خافض تمييز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر:

تأتي (كم) في العربية خبرية أحيانًا، واستفهامية أحيانًا أخرى، وقد يدخل على الاستفهامية حرف جر، نحو: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك، ولا خلاف بين النحاة في أن تمييز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر يكون مجرورًا، وإنما الخلاف في الجار نفسه، فابن بابشاذ يرى أن الجار إمّا (كم) نفسها تشبيهًا لها بالخبرية، وإمّا بالإضافة، ولا يُجيز أن

---

(١) الطارق: ٤.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٥٦.

يكون الجر بإضمار (مِن) خلافًا للخليل[١] والزجاجي، وحجته في المنع: أن حروف الجر لا تُضمر[٢].

فقد خالف ابن بابشاذ في هذه المسألة الزجاجي في أن الجر يكون بإضمار (مِن)؛ لأن حروف الجر عنده لا تُضمر، وهذه علة عقلية. وقد وصف ابن بابشاذ مذهبه فيها بأنه مذهب المحققين.

المسألة الثامنة: القول في حروف النداء:

اختلف النحاة في حروف النداء، هل هي حروف أو أسماء للفعل-في معنى كلام ابن بابشاذ- على قولين: الأول: أنها حروف، وذكر أنه مذهب الأكثر. الثاني: أنها أسماء للفعل، وبيّن أنه مذهب بعض النحاة. ثم أورد حجج أصحاب المذهبين؛ فالمذهب الأول يراها حروفًا؛ لأنها لا تدل على معنًى إلا في غيرها. وأما القائلون بأنها أسماء للفعل فلأنهم رأوا المنصوب والمجرور يقع بعدها، إضافة إلى أنه قد سُمع إمالة (يا) والحروف لا تمال[٣].

ويبدو أن ابن بابشاذ قد اختار المذهب الأول، والدليل على ذلك: أنه ابتدأ به -كعادته في غالب المسائل التي ناقشها-، ذاكرًا بأنه مذهب الأكثر، وأنه في غير موضع يأتي بمصطلح (حروف) تعبيرًا عن حروف النداء، كذلك تسميته الفصل الذي يحوي هذه المسألة بـــ(معرفة حروف النداء)؛ إلا أنه لم ينسب هذين المذهبين إلى أصحابهما، و لم يقم بتفنيد حجة المذهب المخالف.

المسألة التاسعة: حكم حذف حرف الجزم وبقاء عمله:

من المتفق عليه أن حروف الجزم خاصة بالأفعال، وأنها تعمل وهي مذكورة في الكلام، وأما عملها وهي محذوفة فإن ابن بابشاذ لا يجيزه، واستدل على ذلك بدليل قياسي وهو: أن

---

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن، شيخ النحاة ومخترع العروض والقافية، والمعجم والأصوات، ولد سنة١٠٠هـ، ومات سنة١٧٥هـ، له ترجمة في: إنباه الرواة١/ ٣٧٦، ومعجم الأدباء١١/ ٧٢، وطبقات القراء١/ ٢٧٥، وغيرها.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٢٩.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٦٧.

هذه الحروف مماثلة لحروف الجر؛ فإذا كانت عوامل الجر لا تعمل وهي محذوفة غالبًا مع كثرتها وقوّتها، فالأولى ألّا تعمل حروف الجزم محذوفة أيضًا، وذكر هذا الرأي مخالفًا به رأي الكوفيين الذين يجيزون حذف الجازم وبقاء عمله، ودليلهم الذي نقله عنهم قول أبي طالب:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُــلُّ نَفْــسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِن أَمْــرٍ تَبَــالاَ[(١)]

وذكر أن معناه عندهم: لتفدِ نفسك كل نفس، وردّه بأنه لا دليل فيه؛ لاحتمال أنه يريد: أنت تفدي نفسك، فاستغنى بالكسرة عن الياء[(٢)].

ومن الواضح أن ابن بابشاذ جاء برأيه في المسألة بشكل مباشر دون أن ينسبه إلى أحد من النحويين، مستدلاً بدليل قياسي، ومفنّدًا رأي الكوفيين المخالف ودليلهم السماعي.

المسألة العاشرة: (حاشا) هل هي حرف أو فعل؟:

من المتفق عليه أن (حاشا) أداة من أدوات الاستثناء، وابن بابشاذ يرى أنها حرفٌ، ولا تكون فعلاً؛ موافقًا بهذا سيبويه؛ حيث صرّح بأن سيبويه يجرّ بـــ(حاشا) قولاً واحدًا[(٣)].

فمذهب ابن بابشاذ إذن موافق لمذهب سيبويه في أن (حاشا) لا تكون إلا حرفًا، لكنه لم يبيّن علة ذلك، ولم يأتِ بالرأي القائل: إنها تكون فعلاً، بل اكتفى بذكر ما ذهب إليه مباشرة، وهذا دليل يكاد يكون صريحًا على اختياره مذهب سيبويه.

المسألة الحادية عشرة: مجيء (إنْ) شرطية للماضي وللمستقبل:

لـــ(إنْ) المكسورة المخفّفة عدة معانٍ، منها، المخفّفة من الثقيلة، والزائدة، والنافية، والشرطية. وهذه الأخيرة عند ابن بابشاذ تأتي للماضي وللمستقبل؛ خلافًا لأبي بكر مبرمان[(٤)] الذي يحصر الشرط على المستقبل فقط، ودليل ابن بابشاذ هو قوله تعالى: ﴿**وَإِن**

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي طالب (ديوانه٦١)، وينسب لحسان وليس في ديوانه، وينسب للأعشى (زيادات ديوانه٢٥٢).

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٨٤، ٥٨٣.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٨٦.

(٤) هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر العسكري المعروف بمبرمان النحوي، نحوي مشهور، من تلاميذ المبرد، توفي سنة ٣٢٦هـ، ترجمته في: إنباه الرواة ٣/ ١٥٤، معجم الأدباء ١٨/ ٢٥٤، وبغية الوعاة ١/ ١٧٥.

﴿تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[١]، فالظاهر في الآية هو الاستقبال والمعنى للمضيّ[٢].

فاختيار ابن بابشاذ إذن هو مجيء (إنْ) الشرطية للماضي وللمستقبل؛ معارضًا أبا بكر مبرمان الذي يجعل الشرط محصورًا على المستقبل، مستدلّا -أعني ابن بابشاذ-بدليل نقلي وهو الآية المذكورة.

المسألة الثانية عشرة: مجيء (أنْ) بمعنى (أيْ):

(أنْ) هذه لها عدة مواضع، منها: أن تكون زائدة، ومصدرية، ومخفّفة من الثقيلة. وما يهمّنا هنا هو موضع رابع ذكره ابن بابشاذ، وهو أن تكون بمعنى (أيْ)؛ حيث قال: إن الكوفيين لا يعرفون أنَّ (أنْ) هذه، من نحو: كتبتُ إليك أنْ قم، بمعنى: أيْ قم. واشترط ابن بابشاذ لها ثلاثة شروط، الأول: أن تكون بعد كلام فيه معنى القول وليس القول نفسه. والثاني: أن تكون بعد جملة. والثالث: ألّا تكون معمولة لما قبلها ولا داخلة في صلة[٣].

فإنه يتبيّن لنا مما سبق أن هذا الموضع الذي ذكره ابن بابشاذ ليس عند الكوفيين، ولكنه لم يذكر مَن قال بهذا المذهب الذي ارتضاه، و لم يوضّح هل الكوفيون يمنعون هذا أو لا؟.

المسألة الثالثة عشرة: مجيء(أمْ) زائدة:

(أمْ) حرفٌ من حروف العطف، وهذا أحد أنواعها لدى ابن بابشاذ خلافًا لأبي زيد[٤] الذي ذكر أن مِن أقسامها الزائدة، وذكر ابن بابشاذ أن أبا زيد وحده الذي يرى ذلك؛ مستدلاً بقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾[٥]، وأنه لم يتابعه أحدٌ على ذلك، سوى ما يُحكى عن أحد القراء من أنه كان يقف ويُوقِف القارئ على قوله:

---

(١) الرعد: ٥.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٢٨.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٣١، ١٠٣٠.

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، عالم باللغة والنحو والحديث، توفي سنة ٢١٥هـ، له ترجمة في: إنباه الرواة٢/ ٣٠، وبغية الوعاة١/ ٢٥٤، ومعجم الأدباء١١/ ٢١٢.

(٥) الزُّخرُف: ٥٢.

على قوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ﴾[١]، ثم يستأنف: ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾[٢]؛ لأنه اعتقد زيادتها، واستشهد أبو زيد كذلك بقول الشاعر:

يَا دَهْرُ أَمْ ما كَانَ مَشْيِيْ رَقَصَا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصَا[٣]

وردّه بأنه لا دليل فيه؛ لاحتمال أن يكون التقدير: كأن مشيي في شبابي يا دهر رقصا، أم كان مشيتي توقصا، واحتمال أن (ما) تكون زائدة، و(أمْ) محمولة على كلام متقدّم[٤].

وبناءً على ما سبق فلا يرى ابن بابشاذ مجيء (أمْ) زائدة، خلافًا لأبي زيد الذي يرى مجيئها زائدة، والذي يقول عنه ابن بابشاذ إنه وحده من يرى ذلك، فاعترض عليه وفنّد أدلته السماعية وتوجيهاته فيها.

---

(١) الزُّخرُف: ٥١ــ٥٢.

(٢) الزُّخرُف: ٥٢.

(٣) البيت من الرجز، وهو مجهول القائل، وهو في معاني الأخفش، ص٣٠، والمقتضب ٣/ ٢٩٧، والخزانة ١١/ ٦٦.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٤٥، ١٠٤٤.

القسم الثاني

الدراسة

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: مصادر ابن بابشاذ في الاختيارات النحوية.

الفصل الثاني: طرائقه في الاختيارات.

الفصل الثالث: أسس اختياراته.

الفصل الرابع: أصول الاحتجاج النحوية لاختياراته.

الفصل الخامس: التقويم.

الفصل الأول

مصادر ابن بابشاذ في الاختيارات النحوية

اعتمد ابن بابشاذ في شرحه لكتاب الجمل عامة وفي اختياراته خاصة على عدد من المصادر، إذ «كان ابن بابشاذ حريصًا على توثيق مادة كتابه، مستعينًا بما يمده به فكره النيّر وعلمه المتفجّر، وما وجدناه مسطورًا في مؤلفات النحويين من شواهد، وما صدر من آراء السابقين ومروياتهم ومناقشاتهم، وما تلقفه من أفواه بعض مشايخه. والموارد التي استقى منها واعتمد عليها قسمان: شفوية ومدوّنة. أما الشفويّة فأعني بها ما دوّنه عن أفواه الذين عاصرهم واتصل بهم، ونقولاته عن هذا الطريق قليلة جدًّا...وأما الموارد المدوّنة فأعني بها ما تركه العلماء من مصنفات، نظر فيها المؤلف واعتمد عليها في النقل، فذكرها تارة واكتفى بذكر مؤلفيها أخرى»[(١)]. فكانت مصادره التي حصرتها من خلال شرحه ثلاثة أنواع: النقول الشفويّة، وأعلام نقل آراءهم من كتب غيرهم، وآخرين ذكر مؤلفاتهم ونقل منها. وهذا ما أحاول تفصيله من خلال هذا الفصل.

فقد ذكر ابن بابشاذ في اختياراته كثيرًا من الكتب، رجع إليها ونقل منها ناصًّا على أسمائها، فكانت مصادر مهمة لشرحه واختياراته فيه، أذكر منها: كتاب العين للخليل، والكتاب لسيبويه، وإصلاح المنطق لابن السكيت[(٢)]، وشرح كتاب الألف واللام للمازني، وأدب الكاتب لابن قتيبة[(٣)]، وكتاب الهجاء للزجاجي، وإن كان نقله من الكتب التي يذكرها بالاسم أقل من الأعلام الذين يكتفي بذكر أسمائهم عن ذكر كتبهم المعروفة. وقد ذكر كتاب العين للخليل مثلاً في حديثه عن أوزان جموع التكسير، حيث قال: «ومن ها هنا قال أصحابنا في رجل سمي بشجاع: إنك تجمعه على (شُجعان وشِجعان وأشجعة وشِجعة)، حكاها صاحب العين...»[(٤)]. فهو هنا ينصّ على أنه نقل هذه المعلومة من كتاب العين دون أن يذكر اسم صاحبه؛ لشهرته. وكذلك نقل من كتاب سيبويه كثيرًا ولكنه نصّ على

---

(١) مقدمة المحقق لشرح ابن بابشاذ ٢١، ٢٠.

(٢) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت أبو يوسف، نحوي لغوي كوفي، توفي سنة٢٤٤هـ، له ترجمة في: وفيات الأعيان٢/ ٨٠٨، ومعجم الأدباء٧/ ٣٠٠، وبغية الوعاة٢/ ٣٤٩.

(٣) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري النحوي، عالم جامع لعدد من العلوم، توفي سنة٢٧٦هـ، له ترجمة في: إنباه الرواة٢/ ١٤٣، ووفيات الأعيان١/ ٢٥١، وبغية الوعاة٢/ ٢٩١.

(٤) شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٩٦. وينظر كتاب العين ١/ ٢١٢، ٢١١.

اسم الكتاب دون ذكر اسم صاحبه في حديثه عن جمع ما كان على أربعة أحرف أو خمسة جمع تكسير، حيث شرح ذلك شرحًا موجزًا انتهى إلى قوله: «وقد ذكرنا أصول ذلك في الأسماء والصفات، وإن كان قد بقي من الصفات شيء لم يذكر فإنه يُطّلع عليه في مكانه من الأصول في الكتاب وغيره إن شاء الله»[(١)]. ونصّ على اسم كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت في شرحه باب الأفعال المهموزة، كما نصّ هنا أيضًا على كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة، فقال: «وقد ذكر ابن قتيبة في هذا عدة أبواب في أدب الكاتب، في النصف الثاني منه، وكذلك ذكره في إصلاح المنطق فيُطلب من هناك»[(٢)]. وهكذا نجده ينصّ على كتاب شرح الألف واللام للمازني[(٣)].

وهكذا نجد ابن بابشاذ يعتمد في شرحه واختياراته على التراث اللغوي والنحوي قبله، ولا خلاف في أن بناء اللاحق على جهد السابق هو المنهج السليم في العلم والمعرفة والحضارة الإنسانية عمومًا.

وفيما مضى ذكرنا نماذج من اعتماد ابن بابشاذ في شرحه للجمل وفي اختياراته على عدد من كتب السابقين التي نصّ على أسمائها في مواضعها.

وهنا أذكر مصدرًا آخر هو من أهم مصادر ابن بابشاذ في شرحه واختياراته، وهو أخذه آراء العلماء ناصًّا على أسمائهم دون ذكر كتبهم، ولا شك في أن بعض هؤلاء لهم كتب معروفة رجع إليها وأخذ منها، ولكن بعضهم لا يوجد له مرجع يمكن لابن بابشاذ أن يطّلع عليه ويأخذ منه؛ لفقدان تلك المصادر في وقت مبكر، أو لأنهم لم يؤلفوا كتبًا أصلاً، وإنما تداول العلماء آراءهم عبر الأجيال فوصلت إلينا.

وأذكر من هؤلاء على سبيل المثال عيسى بن عمر[(٤)] وأبا عمرو بن العلاء[(٥)] ويونس بن

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٧٣١. وينظر الكتاب ٢/ ١٩٧.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٩٠٦. وينظر أدب الكاتب ٣٩١_٣٩٨، وكتاب إصلاح المنطق ١٦٥، ١٦٤.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٧١٠. ولم أقف على كتاب المازني.

(٤) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري أبو سليمان، أحد أئمة البصريين وأحد القراء، توفي سنة١٤٩هـ، له ترجمة في: معجم الأدباء١٦/ ١٤٧، وطبقات النحويين البصريين٣٢، وبغية الوعاة٢/ ٢٣٧. وينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٦٤، ٣/ ٦٣٤، ٣/ ٦٣٥، ٣/ ٦٤٦، ٣/ ٦٤٩، ٣/ ٦٥٧، ٤/ ١٠٠٩.

(٥) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني، اسمه زبان، أحد أئمة النحو، وأحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٤هـ، له ترجمة في: مراتب النحويين١٤، وبغية الوعاة٢/ ٢٣١، والأعلام٣/ ٧٢. وينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٦٤، ٢/ ٤٦٥، ٣/ ٩٥٨.

ويونس بن حبيب[١] وأبا محمد اليزيدي[٢] وقطربًا[٣] وهشام بن معاوية[٤] وأبا عبيدة معمر بن المثنى[٥] وأبا عمر الجرمي[٦] وغيرهم ممن استدل بآرائهم في بعض من اختياراته النحوية.

وأذكر مثالاً على ذلك مسألة عطف الاسم المعرف بـــ(أل) على المنادى، في مثل: يا زيدُ والغلام، ويا زيدُ والعباس، ويا خالدُ والحارث؛ فذكر جواز الرفع والنصب في المعطوف. وأن الرفع مذهب الخليل وسيبويه والمازني، واختار النصب فيما لم تكن فيه (أل) ملازمة، مثل: الرجل والغلام، وذكر أن هذا مذهب أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبي عمر الجرمي في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[٧]، وقول الشاعر:

أَلا يَا زَيــدُ والــضَّحاكَ سِــيرَا فَقَدْ جاوَزْتُما خَمَــرَ الطَّرِيــقِ[٨]

ومن الواضح أن ابن بابشاذ هنا يميل إلى القول الأول باختيار الرفع، الذي سبق أنه قول الخليل وسيبويه والمازني، وهذا القول لا يفرق بين ما كانت (أل) فيه ملازمة، مثل: العباس والحارث، وبين ما لم يكن كذلك، مثل: الرجل والغلام والطير؛ لأنه ذكر هذا القول

---

(١) هو يونس بن حبيب الضبي البصري أبو عبد الرحمن، أحد أئمة النحو الأوائل، توفي سنة١٨٢هـ، له ترجمة في: مراتب النحويين٢١، وطبقات النحويين واللغويين٣٣، وبغية الوعاة٢/ ٤٢٦. وينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥٣، ٢/ ٤٦٤، ٢/ ٤٦٨، ٢/ ٥٢٥، ٣/ ٦٥٩، ٣/ ٧٠٦، ٣/ ٧٦٣، ٣/ ٧٦٦، ٣/ ٩٣٢، ٤/ ١٠٥٠.

(٢) هو يحيى بن المبارك اليزيدي أبو محمد، عالم نحوي مقرئ لغوي، توفي سنة٢٠٢هـ، له ترجمة في: طبقات النحويين واللغويين٢٦٦، وبغية الوعاة٢/ ٣٤٠، والأعلام٦/ ١٨٢. وينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ٥٦٤.

(٣) هو قطرب بن مستنير أبو محمد اللغوي البصري النحوي، تلميذ سيبويه، توفي سنة٢٠٦هـ، له ترجمة في: طبقات النحويين واللغويين٦٧، وإنباه الرواة٢/ ٣٦، وبغية الوعاة٢/ ٢١٩. وينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٧٥.

(٤) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، من تلاميذ الكسائي، توفي سنة٢٠٩هـ، له ترجمة في: إنباه الرواة٣/ ٣٦٤، ووفيات الأعيان ٢/ ١٩٦، وبغية الوعاة٢/ ٤٠٩. وينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ٣/ ٩٦١.

(٥) هو معمر بن المثنى التقفي أبو عبيدة التميمي، لغوي نحوي بلاغي، توفي سنة٢٠٩هـ، له ترجمة في: إنباه الرواة٣/ ٢٨٠، وبغية الوعاة٢/ ٢٩٤، والأعلام٩/ ٧٢٨. وينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٩٦.

(٦) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري، عالم بالحديث والنحو واللغة، توفي سنة٢٢٥هـ، له ترجمة في: تاريخ بغداد٩/ ٣١٣، وبغية الوعاة٢/ ٨، والأعلام٦/ ١٧. وينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٦٤، ٢/ ٥٥١، ٣/ ٨٢٨، ٤/ ١٠٠٧، ٤/ ١١٢١.

(٧) سبأ: ١٠.

(٨) البيت من الوافر، وهو مجهول القائل، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥٥، والجمل١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٣، والخمر: ما سدّ الطريق من الشجر.

كالمتفق عليه، ثم ذكر القول الثاني بقوله: «وقد كان بعضهم يختار النصب...»[١]. وهذه المسألة يطول شرحها وذكر آراء العلماء فيها إذا أردنا تحريرها،[٢] وليس هذا من هدفي في هذا المبحث تحديدًا.

ومثل هذا ما ذكره في أحكام الخبر من الخلاف في إعراب (وحده) من قولك: زيدٌ وحده، فقد عرض الآراء في صحة هذا الاستعمال، فذكر أن من أجازه أعرب (وحده) ظرفًا في موضع الخبر، أو قدّره مصدرًا في موضع الخبر كذلك، ثم ذكر القول الآخر بعدم صحة هذا التعبير؛ لأنه فنّد جميع ما احتج به من ذهب إلى القول الأول الذي فصّل القول فيه، ذاكرًا حجج القائلين به حجة حجة مع إبطالها من جهة اللفظ أو المعنى، وفي معرض ذلك قال: «وهذا مذهب يونس، وتقديره: زيدٌ على حدته أو على حياله أو على انفراده؛ فكما أن الكلام مستقل بالخبر مع هذه التقديرات فكذلك ما وقع موقعها»[٣]. ومع هذا الاحتجاج يرى ابن بابشاذ خلافه وأن (وحده) ينتصب على الحال، لا على الظرف ولا المصدر، وعلى ذلك لا يصح هذا التعبير[٤].

ولا أدري ما الذي يمنع صحّة هذا التعبير الواضح (زيدٌ وحده)، وإنما ينبغي أن ينحصر الخلاف في إعرابه، أو بتعبير أدق: في إعراب (وحده) فيه بين المصدريّة، والحالية، والظرفية، على التقديرات المختلفة؛ فلا أرى وجهًا للقول بعدم صحّة هذا التعبير، إلا أن يكون ذلك من باب أنه لم يسمع عن العرب لا بلفظه ولا بما يشبهه مما يمكن حمله وقياسه عليه.

ومسألة ثالثة هي ما ذكره في باب أقسام المفعولين من الخلاف في عمل المفعول به؛ إذ ذكر أربعة أقوال، حيث قال: «...فمذهب سيبويه أن العامل في (عمرو) ـفي نحو: ضرب زيد عمرًاـ (ضرب) وحده، ومذهب هشام أن العامل فيه الفاعل وحده، ومذهب

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٦٤.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في: الكتاب١/ ٣٠٥، والمقتضب٤/ ٢١٢، وارتشاف الضرب٣/ ١٣٢

(٣) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥٣.

(٤) ينظر تفصيل هذه المسألة في: الكتاب١/ ١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٦٣، وشرح الكافية للرضي١/ ١٨٥، وهامش المقتضب ٣/ ٢٣٩.

الفراء_رحمه الله_ أن العامل فيه مجموع الفعل والفاعل، ومذهب الأحمر[١] أن العامل فيه المعنى والمخالفة، وأصحها كلها مذهب سيبويه...»[٢]. فجاء اختياره لقول سيبويه في هذه المسألة صريحًا، ثم أطال في الدفاع عنه وتفنيد ما خالفه من آراء. وليس من هدفي في هذا المبحث مناقشة المسألة وتتبع الآراء فيها بالدراسة والمقارنة والترجيح[٣]، وإنما إثبات أنه ينقل في اختياراته آراء بعض العلماء من كتب غيرهم؛ لأنهم ليس لهم كتب أو فُقدت كتبهم فلم تصل إلينا، مثل: هشام بن معاوية الضرير، وخلف الأحمر في هذه المسألة.

ومن المهم أن أختم هذا الجانب بتأكيد ما بدأت به من أن العلماء وكتبهم من أوسع مصادر ابن بابشاذ في شرحه واختياراته، سواء أكان النقل عنهم بذكر أسمائهم أم بذكر كتبهم، وقد لحظت أن أكثر ما في شرحه واختياراته هو الاكتفاء بذكر اسم العالم عن ذكر كتابه، فقد ذكر سيبويه[٤] في كثرة كاثرة، بل لا يغادر مسألة غالبًا في شرحه دون الإشارة إليه، كما ذكر كذلك الخليل بن أحمد[٥] والكسائي[٦] والفراء[٧] والأخفش[٨] وأبا زيد الأنصاري[٩] والمازني[١٠] والمبرد[١١] والزجاج[١٢] وابن السراج[١٣] وابن درستويه[١] وأبا سعيد السيرافي[٢] وأبا علي الفارسي[٣] وأبا الحسن الرماني[٤] وأبا الفتح ابن جني[٥] وغيرهم

---

(١) هو خلف بن حيان أبو محرز الأحمر اللغوي النحوي الأديب، توفي سنة١٨٠هـ، له ترجمة في: مراتب النحويين٤٧، وبغية الوعاة١/ ٥٥٤، والأعلام٣/ ١٦٣.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٩٦١.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في: الكتاب١/ ٣٠، ومعاني القرآن للفراء١/ ١٤، والإنصاف١/ ٧٨.

(٤) أحصيت نحو ١٢٠ موضعًا من غير تدقيق ذكره فيها باسمه الصريح (سيبويه).

(٥) صرّح باسمه في نحو ١٥ موضعًا في إحصاء غير دقيق، منها: ٢/ ٣٨٢، ٢/ ٤٢٩، ٢/ ٤٦٤.

(٦) ذكره باسمه في نحو ١٥ موضعًا، منها: ١/ ٢١٢، ١/ ٢٢٥، ١/ ٢٨٦.

(٧) ذكره في نحو ٢٥ موضعًا، منها: ١/ ١٧٥، ١/ ٢١٢، ١/ ٢٢٤.

(٨) صرّح باسمه في نحو ٥٠ موضعًا، منها: ١/ ٨١، ١/ ١٠١، ١/ ١٣٥.

(٩) ينظر مثلا شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٠٠، ٤/ ١٠٤٤.

(١٠) ذكره في نحو ١٥ موضعًا، مثل: ١/ ٨٨، ٢/ ٤٦٤، ٣/ ٦٢١.

(١١) ذكره في نحو ٣٥ موضعًا، مثل: ١/ ١٢٧، ١/ ١٣٩، ٢/ ٣٢٦.

(١٢) ينظر مثلا شرح ابن بابشاذ ١/ ٩٦، ٢/ ٣٧٥، ٢/ ٣٩١.

(١٣) ينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٤٢، ٣٥٧، ٧٠٧.

الرماني[٤] وأبا الفتح ابن جني[٥] وغيرهم من علماء النحو وأعلام العربية في العصور قبله. وهذا شأن من يريد الإضافة إلى جهد السلف بكل علم وفن.

والمصادر الشفوية عند ابن بابشاذ في شرحه واختياراته من أقل المصادر، فمع أن الرواية الشفوية عن الشيوخ المعاصرين للعلم كثيرة في كتب التراث إلا أنه لم يُكثر منها، فلا يمكن القول: إنه اعتمد عليها كما اعتمد على الأعلام والكتب المدونة التي يمكن الرجوع إليها والتحقق منها غالبًا.

فمن المواضع التي نقل فيها ابن بابشاذ الرأي مشافهة ما ورد في شرح باب الأحرف المشبهة بـــ(ليس) من أنّ (إنْ) إذا وليت (ما) النافية بطل عملها في نحو قول الشاعر:

وَمَــا إن طِبُّنَــا جُــبْنٌ ولَكِــنْ مَنَايَانَــا وَدَوْلَــةُ آخَرِينَــا[٦]

حيث قال: «وكان بعض الشيوخ يقول في هذا شيئًا: إنّ (ما) معناها النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا»[٧]. فابن بابشاذ هنا يروي هذا القول سماعًا عن بعض الشيوخ دون ذكر اسم ذلك الشيخ، وهو يختار في هذه المسألة الخلافية القول الآخر وهو أنّ (إنْ) لا تُبطل عمل (ما) في هذه الحالة، ويضعّف القول بذلك، ويقول: وهذا القول يضعف من جهة

---

(١) ينظر مثلًا شرح ابن بابشاذ ١/ ١٧٢، ١/ ٢٢٦، ٣/ ٩٢٣.

(٢) هو الحسن بن عبد الله المرزبان أبو سعيد السيرافي النحوي القاضي، شارح كتاب سيبويه، توفي سنة٣٦٨، ترجمته في: وفيات الأعيان١/ ٣٦١، وبغية الوعاة١/ ٥٠٩، ومعجم الأدباء٨/ ١٤٥. وينظر مثلًا: شرح ابــن بابــشاذ ١/ ١٧٥، ١/ ٢٩١، ٢/ ٣٢٢.

(٣) ذكره في نحو ٤٥ موضعًا في شرحه، مثلًا: ١/ ٩٥، ٢/ ٣٧٦، ٢/ ٥٤٠.

(٤) هو علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرماني، نحوي كبير ممن شرح الكتاب، توفي سنة ٣٨٤هـ، ترجمته في: نزهة الألباء٢٣٣، وبغية الوعاة٢/ ١٨٠، ومعجم الأدباء١٤/ ٥٦. وينظر مثلًا شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٤٠، ٣/ ٨٨٣، ٧٠٧.

(٥) هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي، إمام في اللغة والنحو والأدب، تلميذ أبي علي الفارسي، توفي سنة٣٩٢هـ، ترجمته في: إنباه الرواة٢/ ٢٣٥، وبغية الوعاة٢/ ١٣٢، ومعجم الأدباء١٢/ ٨١. وينظر مثلًا شرح ابن بابــشاذ ١/ ١٩٦، ٢٣٩، ٣/ ٨٤٣.

(٦) البيت من الوافر، وهو لغروة بن مسيل المرادي، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٧٥، والمقتضب ١/ ٣٦٢.

(٧) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٣٢.

المعنى في البيت، وذلك لأن (لكنْ) لا تعطف بها المفردات إلا بعد النفي.

ومن ذلك قوله: «وسمعت أبا يعقوب ابن خَرَّزاذ[١] ـرحمه اللهـ يقول: سمعت أبا الحسن المهلّبي[٢] يقول: الضُحى بالضم قبل الضَّحى، كأنه أول ما تطلع الشمس قيل: ضُحى، وإذا ارتفعت قيل: ضَحى»[٣]، وهذا في معرض اختياره للقول بأن (الضحى) مما يذكر ويؤنث في العربية، وكذلك مما يمدّ ويقصر على اختلاف المعاني، والرد على من أنكر ذلك.

وقد تكون المسألة من المسائل التي أخذها غيره مشافهة، فيذكر ذلك في اختياره، كما في باب الحكاية، حيث ذكر أن أبا القاسم الزجاجي ردّ على من ذهب إلى جواز حكاية (مَن) في الوصل قياسًا مطردًا بما حُكي من أن أبا بكر بن دريد[٤] أنشده عن أبي حاتم السجستاني[٥] عن أبي زيد الأنصاري:

أتَــوْا نَــارِي فَقُلْــتُ مَنُــونَ أنْــتُمْ فَقَالُوا الجِنُّ قُلْــتُ عِمُــوا ظَلامَــا[٦]

وقال: هذا شاذ، فمُنع الحمل على البيت والقياس عليه، وهو من الضرورات[٧].

وهذه مسألة معروفة بكتب النحو، وقد قال عنها ابن مالك[٨]:

---

(١) هو يوسف بن يعقوب بن إسماعيل خرزاذ النجيرمي أبو يعقوب، نحوي لغوي مصري، توفي سنة ٤٢٣هـ، ترجمته في: بغية الوعاة٢/ ٣٦٤.

(٢) هو علي بن أحمد أبو الحسين المهلبي، كان إمامًا في النحو واللغة والأخبار والأدب، توفي سنة٣٣٥هـ، ترجمته في: بغية الوعاة٢/ ١٤٧.

(٣) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٨٨٨.

(٤) هو محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الأزدي، من أعلم الناس باللغة والأدب، توفي سنة٣٢١هـ، ترجمته في: تاريخ بغداد٢/ ١٩٥، ومعجم الأدباء١٨/ ١٢٨، والبداية والنهاية١١/ ١٧٦.

(٥) هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني البصري الفارسي، مقرئ نحوي لغوي، توفي سنة ٢٤٨هـ، ترجمته في: بغية الوعاة١/ ٦٠٦.

(٦) البيت من الوافر، وهو لشمير بن الحارث، وهو في النوادر في اللغة ١٢٣، والكتاب١/ ٤٠٢، والمقتضب ٢/ ٣٠٧.

(٧) ينظر شرح ابن بابشاذ ٦٥١.

(٨) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الأندلسي الجياني، نحوي لغوي مقرئ مشارك في الفقه والأصول والحديث وغيرها، توفي سنة ٦٧٢هـ، ترجمته مع مصادرها في: معجم المؤلفين١٠/ ٢٣٤.

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظمٍ عُرِفْ[١]

والقصد أن ابن بابشاذ ذكر أن الزجاجي يردّ على من خالف اختياره برواية شفهية مسلسلة، كما يرد بها على من روى قافية البيت بـ(عموا صباحا) بأن الأبيات الثابتة بهذه الرواية قافيتها ميم وليست حاء. وليس القصد هنا مناقشة هذه المسألة المشهورة[٢].

ومما يدخل في هذا الجانب ما يذكره ابن بابشاذ في شرحه واختياراته من نسبة القول إلى مجهول، بمثل قوله: وقيل، وحُكي، ويروى، ورُوي، ونحوه مما يدل على الرواية الشفهية دون تحديد المروي عنه أو الراوي. وهذا عنده كثير[٣]، وإن كان لا يصل إلى كثرة المصادر الأخرى عنده من النقل عن العلماء وكتبهم.

والرواية الشفهية كانت الأساس في العلوم والمعارف عند العرب إلى ما بعد الإسلام بمدة، حيث انتشرت الكتابة والتدوين، فقلّ الاعتماد على مجرد المشافهة. والله أعلم.

وهكذا نرى تنوعًا وغنًى وثراءً في مصادر ابن بابشاذ وموارده في اختياراته التي يبنيها على النقل والرواية أولاً قبل النظر والتفكير.

---

(١) متن الألفية لابن مالك ٥٦.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ٦٥١، والكتاب ١/ ٤٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩.

(٣) ينظر على سبيل المثال شرح ابن بابشاذ ١/ ٦٤، ١/ ١٠٦، ١/ ١٨٧، ١/ ٢١٤، ٢/ ٣٨٢، ٢/ ٤٦٦، ٢/ ٥٧٨، ٣/ ٨٦٨، ٣/ ٩٠٢، ٤/ ١٠٠٠، ٤/ ١٠٠٧، ٤/ ١٠٤٤.

الفصل الثاني

طرائقه في الاختيار

ويشتمل على ما يلي:

توطئة.

المبحث الأول: الاختيار الصريح.

المبحث الثاني: الاختيار الضمني.

المبحث الثالث: طرائق أخرى له في الاختيار.

توطئة:

من خلال الدراسة والنظر في اختيارات ابن بابشاذ في شرح الجمل وجدت له أكثر من طريقة في الاختيار، وهو قد ينصّ صراحة على ترجيح قول في مسألة مع ذكر ما يراه مرجِّحًا من الأدلة النقلية والعقلية. وقد يكون ترجيحه يُفهم ضمنًا من خلال مناقشته للمسألة وأدلتها وآراء العلماء فيها دون أن ينصّ صراحة على أنه اختار قولاً على آخر، وهذا هو الأكثر في اختياراته حسب ما وقفتُ عليه. وهناك طرائق أخرى في الاختيار عنده أهمها: ألا ينصّ على أي خلاف في المسألة التي هي من مسائل الخلاف المشهورة عند النحاة قبله أو بعده، وهو على علم بالخلاف فيها دون شك، ولكنه يكتفي بذكر قول واحد في شرحه ولا يلتفت إلى الخلاف أصلاً، كأنه لا يعتدّ به ولا يرى له حظًّا من النظر.

وفي هذا الفصل حاولت تتبع ذلك كله عنده بالتوضيح والتمثيل والمناقشة. والله الموفق.

المبحث الأول: الاختيار الصريح:

ظهر من خلال الدراسة أن المسائل التي يختار فيها ابن بابشاذ أحد القولين أو الأقوال صراحة قليلة بالنسبة لما لا يظهر ذلك صريحًا من عباراته في الشرح والعرض والمناقشة. وبهذا المبحث حاولتُ عرض نماذج كافية من ذلك.

فمن المسائل التي فيها اختيار صريح في شرحه ما جاء في باب المستثنى من اختلاف أهل العلم في عامل النصب في المستثنى، وذكر فيه ابن بابشاذ أربعة أقوال مختارًا واحدًا منها صراحة مدافعًا عنه، حيث قال: «وقبل أن نشرع في الباب يجب أن نقدم معرفة العامل في ذلك، وفيه أربعة أقوال، أصحّها أن العاملَ الفعلُ المذكورُ، أو معنى الفعل بتوسط (إلا)، فإذا قلت: ما قام القوم إلا زيدًا، فالعامل (قام) بتوسط (إلا) المقوية للفعل؛ لأن الفعل لا يتعدى فقوي بالحرف. ونظيره باب المفعول معه، فإذا قلت: القوم في الدار إلا زيدًا، فالعامل (في الدار) بتوسط (إلا). والدليل على أن العمل للفعل المتقدم بتوسط (إلا) لا لنفس (إلا) امتناعهم من إجازة: إلا زيدًا قام القوم، مع إجازتهم: قام إلا زيدًا القوم. وهذا قول المحققين من المتقدمين والمتأخرين»[(١)]. ثم ذكر الأقوال الثلاثة الأخرى تباعًا مع أدلتها مفنّدًا ومضعّفًا. ومنها قول أبي العباس المبرد: إن العامل في المستثنى هو معنى (إلا)، ومعناها أستثني، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فكأنك قلت: قام القوم أستثني زيدًا[(٢)]، وقد ضعّف ابن بابشاذ هذا القول من وجوه، منها: أنه لو كان العامل معنى (إلا) لوجب أن ينصب المستثنى بغير الموجب، من نحو قولك: ما قام أحد إلا زيد، بالرفع، وهل قام أحد إلا زيد. وهذا لا قائل به؛ مما يدل على بطلان هذا القول. ودليل آخر أنه لو جاز أن يعمل معنى (إلا) لجاز أن يعمل معنى كل حرف من حروف المعاني، مثل حروف الاستفهام والنفي، وهذا أيضًا لم يقل به أحد، أضف إلى ذلك أن هذا القول يؤدي إلى جعل جملة الاستثناء جملتين، والقول المختار يجعله جملة واحدة؛ فهو أخصر وأبين، ولا فائدة في جعلها جملتين، وإنما يُجعل الكلام جملتين أو أكثر في مواضع الذكر والثناء، والدعاء والمدح، والفخر وما جرى مجرى ذلك مما

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٦٩.

(٢) ينظر قول المبرد في المقتضب ٤/ ٣٩٠.

يستحب فيه تكثير الجمل لمضاعفة الثواب والأجر، وليس شيء من ذلك هنا؛ فيبطل هذا القول[١].

والقول الثالث نسبه إلى الفراء، وهو أن (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا) فخُففت وأُدغمت، فإذا نصبنا المستثنى فالناصب (إنّ) المدغمة في (لا)، وإذا رفعنا فالرافع (لا) بمنزلتها في العطف[٢].

و لم ير ابن بابشاذ هذا القول في حاجة إلى مناقشة وردّ؛ فاكتفى بعرضه حرصًا منه على استيفاء قول العلماء في المسألة كما يبدو، و لم يرد عليه، ولعله يراه باطلاً بداهةً لما فيه من التكلف والتناقض الظاهر، وإن كان ابن بابشاذ أجمل الردّ على هذا القول ضمن ردّه على القول الرابع الآتي[٣].

والقول الرابع أن المستثنى منصوب بإضمار (أنّ)، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فكأنك قلت: إلا أن زيدًا لم يقم، وهذا القول نسبه إلى الكسائي[٤].

ويفنّد ابن بابشاذ هذا القول مع الذي قبله في قوله: «وهذا أعجب من الذي قبله؛ لأنا لم نجد (أنّ) قط تعمل في اسم ثم تحذف في نفسها ويحذف خبرها، وبمثله يبطل قول الفراء، ويبطله أيضًا أن الرفع بـــ(لا) لا يجوز؛ لأن (لا) التي للعطف لا تستعمل بعد النفي، فكيف يجوز في الاستثناء؟»[٥].

وختم ابن بابشاذ اختياره هذا الصريح بتقريره بقوله: «فقد ثبت معرفة العامل الذي يجوز ذكره في الباب»[٦]، أي لا يجوز في هذه المسألة أن يذكر فيها غير القول الأول؛ لأن ما عداه ظاهر البطلان عنده. ويبدو ابن بابشاذ محقًّا في هذا الاختيار والقول لما قدمه من الأدلة على صحته وضعف ما عداه. والله أعلم.

---

(١) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٧٠.

(٢) لم أجد قول الفراء في معانيه، وهو في المساعد لابن عقيل ١/ ٥٥٧.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٧٠.

(٤) ينظر قول الكسائي في المساعد ١/ ٥٥٦.

(٥) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٧١.

(٦) الموضع السابق.

ومن المسائل التي كان اختياره فيها صريحًا ما جاء في باب النواسخ الفعلية في (كان) وأخواتها، وقد ذكر الزجاجي أن هذه الأفعال يجوز تقديم أخبارها عليها وتوسيطها[١].

وعلق على ذلك ابن بابشاذ بقوله: «وأما قوله: يجوز تقديم أخبار هذه الحروف[٢] عليها وتوسيطها فإنما يعني ما لم يلزم أوله (ما). وجملة الأمر أن الخبر في هذا الباب على أربعة أقسام»[٣]، وقد سرد هذه الأقسام الأربعة ممثلاً لكل منها، وهي: خبر لا يكون قط إلا مقدمًا، وهو كل خبر كان استفهامًا مثل: من كان أبوك؟ وكيف أصبح زيد؟ وأين أمسى أخوك؟. وخبر لا يكون قط إلا مؤخرًا بعد الفعل، وهو كل فعل من هذه الأفعال قد لزم أوله (ما)، وهو: ما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام. وخبر في تقديمه خلاف، وهو خبر (ليس). وخبر أنت فيه مخير في التقديم والتأخير، وهو ما لم يقع فيه مانع من الموانع المذكورة، مثل: كان زيد حاضرًا، وكان حاضرًا زيد، وحاضرًا كان زيد. وهذا هو الأصل، وقد علل له بأن هذه الأفعال لما تصرفت في أنفسها تصرفت في معمولها مع عدم المانع[٤].

ذكر ابن بابشاذ ضمن كلامه عن هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في تقديم خبر الأفعال التي يلزم أولها (ما)، كما اختلفوا في تقديم خبر (ليس) عليها بين المنع والجواز، ورجح صراحة الأول، وقال: هو الصحيح. وذكر أن الجواز هو مذهب صاحب الجمل، كما أشار إلى أنه مذهب البصريين وهو اختيار ابن كيسان[٥] في (ما زال) خاصة، كما ذكر اعتماد المنع عند أبي علي الفارسي وأصحابه وأبي سعيد السيرافي وأصحابه، بل لم يذكروا خلافًا في هذه المسألة عند البصريين، فقد أجمعوا على المنع لعلة واضحة[٦]، ووافقهم في هذا الفراء

---

(١) ينظر الجمل ٤٢.

(٢) لعل المراد (الأفعال) لأن (كان) وأخواتها أفعال.

(٣) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٧٤.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٧٤_١٧٦.

(٥) ينظر قول ابن كيسان في الجمل٤٢، وارتشاف الضرب٣/ ١١٧٠، والتصريح١/ ٦٠٩.

وابن كيسان هو محمد بن أحمد أبو الحسن، المتوفى سنة ٢٩٩هـ، أخذ عن المبرد وثعلب فخلط بين المذهبين مع ميلٍ إلى البصريين غالبًا. ترجمته في البلغة ١٨٣، ١٨٤.

(٦) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٧٥، وارتشاف الضرب٣/ ١١٧١، ١١٧٢، والتصريح١/ ٦٠٩، والإنصاف١/ ١٥٥.

وغيره من الكوفيين[١]، و لم يذكر سيبويه في الكتاب قولاً واضحًا في هذه المسألة.

وخلاصة ما أشار إليه من العلة في المنع هي أن الفصل بين (ما) المصدرية والفعل لا يجوز؛ لأنهما يقدران بمصدر في (ما دام) وحُمل عليه غيره، وتقديم الخبر على (ما) فيها يؤدي إلى مانع نحوي آخر هو أن (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٢].

ونخلص من هذا إلى أن ابن بابشاذ اختار في هذه المسألة منع تقديم الخبر على الفعل صراحة في (زال، وفتئ، وانفك، وبرح)، ويرى أن هذا هو قول الكوفيين والبصريين خلافًا لصاحب الجمل وابن كيسان في (زال) خاصة، ويبدو أن نسبة القول بالجواز في هذه المسألة إلى البصريين لا تصح. والله أعلم.

ومن الاختيارات الصريحة عنده ما جاء في (حتى) الداخلة على الأسماء المفردة المجرورة، وقد ذكر في إعراب الاسم المجرور بعد (حتى) ثلاثة أقوال، الأول: أنه مجرور بـــ(حتى) نفسها، وهو قول سيبويه[٣]. والثاني: أن الجر بـــ(حتى) بإضمار (إلى)، وهذا مذهب الكسائي[٤]. والقول الثالث: أن الاسم بعد (حتى) مجرور بالمعنى الذي فيه وهو الغاية، ونسب هذا القول إلى جماعة من الكوفيين دون تحديد[٥].

وقد اختار ابن بابشاذ القول الأول صراحة معللاً لذلك بقوله: «والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنه لما ثبت أن العطف بها نفسها وجب أن يكون الجر بها نفسها»[٦]. واكتفى بهذا وهو من باب استخدام دليل الخصم ضده، فكأنه يقول: إذا اتفقتم مع سيبويه على أن (حتى) العاطفة الداخلة على المفردات تعطف بنفسها ما بعدها على ما قبلها فينبغي أن يكون الأمر كذلك في الجر. و لم يزد على هذا شيئًا من الأدلة، كما لم يفند الأقوال الأخرى التي لم يذكر

---

(١) ينظر المواضع السابقة، و لم أجد قول الفراء في معانيه.

(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ١٧٥، وارتشاف الضرب٣/ ١١٧١، ١١٧٢، والتصريح١/ ٦٠٩، والإنصاف١/ ١٥٥.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٥٥، والكتاب١/٩٦ ، وينظر تفصيل آراء النحاة في المسألة في شرح المفصل لابن يعيش٨/ ١٧، وشرح الرضي٤/ ٥٤، وارتشاف الضرب٤/ ١٧٥٢، والهمع٢/ ٤٢٦.

(٤) ينظر المواضع السابقة.

(٥) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٥٥.

(٦) شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٥٦.

حججها أصلاً.

والخلاصة أن ابن بابشاذ اختار في هذه المسألة قول سيبويه وهو أن (حتى) جارة بنفسها مع التعليل لاختياره.

هذه ثلاثة نماذج لاختياره الصريح من بين ما سبق في القسم الأول من المسائل التي فيها هذا النوع من الاختيار الذي سبق القول: إنه أقل من الاختيار الضمني الذي سأذكر له نماذج في المبحث الآتي إن شاء الله.

المبحث الثاني: الاختيار الضمني:

سبق القول: إن الاختيار الضمني الذي يفهم من خلال عرض الآراء والمناقشة دون التصريح هو أوسع أنواع الاختيار عند ابن بابشاذ في شرحه لجمل الزجاجي. وهذا عرض لنماذج من ذلك في هذا المبحث.

من نماذج الاختيار الضمني عند ابن بابشاذ ما ذكره في تثنية أسماء الإشارة والموصولات، حيث عرض اختلاف النحاة حول تثنية أسماء الإشارة والموصولات، فاختار القول بأن ما يدل على اثنين أو اثنتين منها لا يعد مثنًّى حقيقة، وإنما هو على صورة المثنى؛ لأنه لا ينطبق عليه تعريف المثنى بالمعنى النحوي المعروف، ثم ذكر قول من يرى أن هذه الصيغ من المثنى حقيقة، مبطلاً هذا القول بأدلة أوجزها بقوله: «والتثنية المنقلبة التي يسلم فيها الواحد تختص بالأسماء المعربة، مثل قولك: مسلمان وقاضيان وفتيان. فأما اللذان واللتان وهذان وهاتان فليست بتثنية صناعية؛ لأنه لم يسلم فيها بناء واحدها، وإنما هي صيغ للتثنية، وقد ذهب قوم من الكوفيين إلى أنها تثنية حقيقية، ولو كانت كذلك لسلم فيها الواحد ولكانت تتنكر معرفتها وتتعرف نكرتها، وفي بطلان ذلك دليل على صحة خلافه»[(١)]. وهذا اختيار واضح للقول الأول ولو كان ضمنيًّا؛ لأن قوله وفي بطلان ذلك _أي بطلان هذا الدليل_ دليل على صحة خلافه، يلزم منه أمران: صحة القول الأول بالمنطوق، وعدم صحة القول الثاني بمفهوم المخالفة.

ويفهم من هذا أن مفهوم المثنى الحقيقي عند ابن بابشاذ هو الاسم النكرة الذي يزاد على آخره ما يدل على التثنية مع سلامة بناء الأصل، وأن ذلك خاص بالمعربات، وعليه فليس من باب التثنية الحقيقية ما يدل على اثنين من صيغ المبنيات كأسماء الإشارة والموصولات. ثم أورد قول من ذهب إلى أنها مثنًّى حقيقة، وقد نسب هذا القول إلى جماعة من الكوفيين، وردّه بالدليل الذي سبق، فدل ذلك على أنه اختار القول الأول ضمنًا[(٢)].

---

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ٤٤.

(٢) ينظر الموضع السابق، وتفصيل آراء النحاة في هذه المسألة في: شرح الكافية٢/ ٤٧١، وارتشاف الضرب١/ ٥٢٧، والتصريح١/ ٦٧.

وينبني على هذه المسألة إعرابها بالحروف أو بناؤها بالتثنية، في نحو قولنا: نجح اللذان اجتهدا، فـــ(اللذان) على اختيار ابن بابشاذ مبني على الألف في محل رفع فاعل، وعلى القول الثاني الذي نسبه إلى جماعة من الكوفيين يعرب فاعلاً مرفوعًا وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنًّى. وهذا الذي يفهم من عبارات أكثر المتأخرين خاصة في كتب النحو التعليمي(١).

ومثل هذا الاختيار ما جاء في (كلا وكلتا) اللتين اختار فيهما ابن بابشاذ أيضًا مثل ما اختار هنا، وذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أنهما من المثنى حقيقة، ثم دافع عن رأيه بمثل ما صنع هنا وأبطل القول الآخر كذلك؛ مما يدل على اختيار ضمني(٢). ويبدو لي أن الصواب ما ذهب إليه الكوفيون في المسألة لسهولته ويسره. والله أعلم.

ومن نماذج الاختيار الضمني عنده ما ذكره في باب التنازع من الخلاف بين النحاة في أي الفعلين المتنازِعين أولى بالعمل في المعمول المتنازع عليه.

وقد سبق أن المقصود بالتنازع أن يتقدم عاملان فأكثر ويتأخر عنهما معمول فأكثر، ويكون كل من المتقدم طالبًا لذلك المتأخر، مثل: أُحِبّ ويحبني خالدٌ أو خالدًا. وقد أورد ابن بابشاذ في هذه المسألة الخلاف المشهور بين الكوفيين والبصريين، مفاده أن البصريين يختارون إعمال الثاني، وأوضح أن حجتهم في ذلك السماع والقياس، فالسماع قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾(٣)، ولو كان العامل هو الأول لقال: يستفتونك قل الله يفتيكم فيها في الكلالة، وقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(٤)، ولم يقل: آتوني أفرغه عليه قطرا.

وهذه بعض الأدلة السماعية التي ذكرها للبصريين، وأما القياس فإن العرب كانت تحمل كلامها على القرب والمجاورة فيما معه زوال المعنى، وهذا نحو: هذا جحر ضبٍّ خربٍ،

(١) ينظر على سبيل المثال: أوضح المسالك لابن هشام ١/ ١٢٧ وما بعدها.
(٢) ينظر شرح ابن بابشاذ ١/ ٩٥، ٩٦.
(٣) النساء: ١٧٦.
(٤) الكهف: ٩٦.

فأولى أن يحمل على القرب والمجاورة فيما يصح معه المعنى؛ ولذلك اختير إعمال الثاني.

وأما الكوفيون فيختارون إعمال الأول، وحجتهم أنه أسبق الفعلين، فإذا سبق ذكره ولفظه ذكر الثاني ولفظه لم يخش مع تقديمه وقوته أن يبطل عمله.

وبعد هذا أشار ابن بابشاذ إلى أن كلام الكوفيين باطل بالآيات التي ذكرها، مبطلاً حجتهم بأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، في نحو: ضربني وضربت زيدًا، وقال: إن هذا ليس بحجة؛ لأنه ورد في كتاب الله أكثر من أن يحصى، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]؛ فما بعده من التفسير قائم مقام تقدم الذكر. وردّ حجتهم الأخرى كذلك بأن إعمال الأول أجود بالإجماع في قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فلم يروه أحد (قليلاً) على إعمال الثاني. قال ابن بابشاذ: ليس فيه دليل؛ من جهة أنه أمر قاد إليه المعنى، والمعنى: أنه سعى لطلب الملك دون غيره؛ بدليل قوله في البيت الثاني:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[2]

ثم استطرد طويلاً في بيان معنى البيتين. وأنه لا حجة فيهما لما ذهب إليه الكوفيون[3].

وبناء على ما سبق يبدو جليًّا أن ابن بابشاذ اختار مذهب البصريين في هذه المسألة ضمنًا بدليل تصديره المسألة به واستدلاله لهم بأدلة من السماع والقياس، وتفنيده جميع حجج الكوفيين السماعية والعقلية؛ مما يجعل هذا الاختيار واضحًا قريبًا من الصريح[4].

ومن الاختيار الضمني أيضًا ما كان منه في باب الجوازم من اختيار القول بعدم حذف حرف الجزم مع بقاء عمله، وردّ القول بجواز ذلك، حيث قال: «وجملة هذه الحروف الجازمة لا يجوز أن تعمل وتحذف؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فإذا كانت عوامل الجر مع كثرتها وقوتها لا تعمل وتحذف غالبًا، فأحرى وأولى ألا تعمل حروف الجزم

---

(١) الإخلاص: ١.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لامرئ القيس (ديوانه ١٦٧)، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٧٩.

(٣) ينظر شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٥٠- ٣٥٥.

(٤) ينظر تفصيل آراء النحاة في: الكتاب ١/ ٧٤، والإنصاف١/ ٨٣، والمقتضب١/ ٧٦، واللباب١/ ١٥٦.

وتحذف، والكوفيون يجيزون ذلك ويستدلون بقول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُــلُّ نَفْــسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْــرٍ تَبَــالاَ[1]

...قالوا معناه أراد: لتفد نفسَك كل نفس. وهذا لا دليل فيه؛ لاحتمال أن يكون أراد: أنت تفدي نفسَك، فاستغنى بالكسرة عن الياء»[2].

ومن الواضح أن ابن بابشاذ هنا لا يجيز أن يعمل حرف الجزم محذوفًا، والدليل على ذلك قياسي، وهو أن حروف الجزم مثل حروف الجر، وهي لا تعمل محذوفة غالبًا بإجماع النحاة؛ فينبغي أن تكون حروف الجزم كذلك. وقد ردّ الدليل السماعي الذي استشهد به الكوفيون على جواز المسألة باحتمال آخر، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وهذا اختيار ضمني يكاد يكون صريحًا، وأمثال هذا في اختيارات ابن بابشاذ كثير. كما يعلم ذلك مما سبق في القسم الأول. والله الموفق.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي طالب (ديوانه٦١)، وينسب لحسان وليس في ديوانه، وينسب للأعشى (زيادات ديوانه٢٥٢).

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٨٣، ٥٨٤.

المبحث الثالث: طرائق أخرى له في الاختيار:

درست في المبحثين السابقين الاختيار الصريح والضمني في اختيارات ابن بابشاذ، وهنالك نوع ثالث بدا لي أنه من باب الاختيار أيضًا، وهو ما يذكر فيه قولاً واحدًا في شرحه مع الأمثلة والشواهد دون إشارة إلى أي خلاف في المسألة، مع أنها من مسائل النحاة المشهورة قبله وبعده.

ولعل ابن بابشاذ في هذه الحالة لم يلقِ بالاً للخلاف؛ لأنه لا يراه معتبرًا أو لا يرى فائدة من ذكره أو نحو ذلك من الأسباب التي تجعله يذكر قولاً واحدًا ابتداءً ويُعرض عن الخلاف جملة؛ لأنه يبعد جدًّا عندي ألا يكون اطلع على الخلاف في تلك المسائل التي عُرف فيها الخلاف في كتب النحاة، ومنها بعض مصادره التي اعتمد عليها في اختياراته كما سبق في الفصل الأول من هذا القسم.

وتلك المسائل التي لم يشر فيها إلى خلاف من الكثرة في شرحه بحيث لا يمكن حصرها ودراستها في بحث واحد؛ فأكتفي بعرض نماذج منها مع إثبات الخلاف فيها من كتب النحاة، ومحاولة التماس الأسباب التي دعت ابن بابشاذ إلى الإعراض عن ذكر الخلاف في كل مسألة فيها في هذا المبحث. والله الموفق.

فمن ذلك ما ذكره في باب الإغراء عن العامل: «أنه لا يتقدم معموله عليه، لا يجوز: زيدًا عليك، كما يجوز: زيدًا أكرم؛ لأن هذه الأشياء ليست بأفعال ولا مشتقة من الأفعال، وإنما هي متضمنة معنى الأفعال»[(١)].

فمن الواضح أنه يعني أن أسماء الأفعال المنقولة، مثل: (عليك) بمعنى الزم، و(إليك) بمعنى تنحَّ، و(دونك) بمعنى خذ. لا يجوز أن يتقدم عليها معمولها في باب الإغراء، ويعلل لذلك بأن التصرف بالتقديم والتأخير بين العامل والمعمول إنما يكون للأفعال؛ لأنها الأصل في العمل دون ما شاركها في العمل مما ليس بفعل ولا مشتقٍّ من الفعل من الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ونحوها مما له حكم الفعل؛ لمشاركته له في الأحرف والمعنى دون اسم الفعل المشارك له في المعنى فقط دون الأحرف، فهو أقل

(١) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٧١٦.

تصرفًا وتمكنًا؛ فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه، فتقول: أكرم زيدًا، وزيدًا أكرم، ومحمدٌ مكرمٌ الضيفَ، ومحمدٌ الضيفَ مكرمٌ، ولا يجوز في نحو: عليك المذاكرة، ودونك الكتاب ونحوهما أن تقول: المذاكرة عليك، أو الكتاب دونك؛ لما ذكره.

والذي يهمنا هنا أن ابن بابشاذ ساق هذا الحكم النحوي مساق المتفق عليه، ولم يشر فيه إلى خلاف كعادته في بعض المسائل من شرحه؛ إذ يذكر ما فيها من خلاف مناقشًا ومرجحًا، ولكننا عند النظر في هذه المسألة من كتب النحو عامة، وشروح الجمل خاصة نجدها من مسائل الخلاف المعروفة.

قال ابن عصفور[١]: «واختُلف في تقديم معمول هذه الظروف عليها، ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك واستدلوا بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[٢]، فـ(كتاب) معمول (عليكم) وهو مقدم عليه. وأما قول الشاعر:

يَـــا أَيُّهَـــا المـــائِحُ دَلْـــوِيْ دُونَكَـــا[٣]

وهو عند الكوفيين كالآية.

ومذهب أهل البصرة منعه وهو الصحيح.

أما الآية فـ(كتاب) مصدر وضع موضع الفعل، و(عليكم) متعلق بالمصدر...وأما قوله: دلوي دونكا، فـ(دلوي) مفعول بفعل مضمر، و(دونك) بمعنى تأخر»[٤].

فابن عصفور في هذا النص ينصّ على الخلاف في هذه المسألة، ويذكر أدلة الكوفيين

---

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور أبو الحسن الإشبيلي الحضرمي، أحد كبار نحاة الأندلس، توفي سنة٦٦٩هـ، ترجمته في: وفيات الأعيان١/ ٣٨٢، وإنباه الرواة٢/ ٣٣٢، ومقدمة تحقيق شرحه الكبير على جمل الزجاجي١/ ١٣.

(٢) النساء: ٢٤.

(٣) هذا صدر بيت من الرجز عجزه:

إني رأيت الناس يحمدونكا

وهو رجز ينشده الكوفيون مرويًّا عن راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ذكره البغدادي في الخزانة مع قصة له. والمائح: الذي يترل في البئر إذا قل الماء فيملأ الدلو. ينظر: الخزانة٣/ ١٥، ومعاني القرآن للفراء١/ ٢٦٩، والإنصاف١/ ٢٨٨.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٩٤، ٢٩٥. قال المحقق عن قوله بمعنى تأخر: كذا، والصواب خذ.

ويردها بما لا يخلو من التكلف فيما يبدو، ويرجح قول البصريين دون أن يذكر أي دليل لهم. وليس الغرض هنا مناقشة هذه المسألة بعرض أقوال أهل العلم وأدلتهم والمقارنة بينها والترجيح، وإنما الغرض إثبات أن هذه المسألة من مسائل الخلاف المشهورة، لكن ابن بابشاذ لم يشر إلى ذلك بشرحه.

ويكفي دليلاً على أن هذه المسألة من أشهر مسائل الخلاف أن ابن الأنباري[١] جعلها ضمن كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، فأطال في مناقشتها وعرض أدلة الفريقين فيها، وانتهى إلى ترجيح قول البصريين كعادته[٢].

وكذلك درج شراح الجمل على ذكر الخلاف في هذه المسألة، بل قل ما نجد كتابًا نحويًّا ذكر هذه المسألة دون أن يعرض الخلاف فيها[٣].

و لم أجد تفسيرًا لعدم تعرض ابن بابشاذ للخلاف في هذه المسألة التي تبدو أدلة الكوفيين فيها قوية؛ لأنهم اعتمدوا على السماع الذي لم يجد أمامه البصريون إلا اللجوء إلى التأويل بالتقدير ونحوه. وهذه المسألة وأمثالها تجعلنا نسأل عن منهج ابن بابشاذ في ذكر الخلاف أو عدم ذكره ومعياره في ذلك.

وفي هذا الباب ذكر أن ما في آخر هذه الكلمات، مثل الكاف في (عليك)، والكاف والميم في (عليكم)، والكاف في (دونك وإليك)، ونحوها أحرف لا ضمائر، و لم يشر إلى الخلاف في المسألة صراحة، وهي أيضًا من مسائل الخلاف المعروفة[٤].

ومما ذكر فيه ابن بابشاذ قولاً واحدًا وهو من مسائل الخلاف ما جاء في باب الجزاء من القول بأن (حيث) تأتي ظرفًا للزمان كما تأتي ظرفًا للمكان، وهذا الأخير متفق عليه. أما الأول فهو قول ضعيف عند أكثر النحاة بل لم يذكره إلا قليل منهم، مضعفين له، ومع ذلك

---

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات الأنباري النحوي، من أئمة النحو الكبار، توفي سنة ٥٧٧هـ، ترجمته في: إنباه الرواة٢/ ١٦٩، ووفيات الأعيان١/ ٢٧٩، وطبقات الشافعية٤/ ٢٤٨.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٢٣٥-٢٨٨.

(٣) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن للفراء١/ ٢٦٠، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ١٠٠٦، ١٠٠٧، وشرح الكافية للرضي٣/ ٤٠، والهمع٥/ ١٢٥.

(٤) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٧١٦، ٧١٧.

يقول ابن بابشاذ: «وأما استعمالها زمانًا فكقولهم:

لِلْفَتَـــى عَقْـــلٌ يَعِـــيشُ بـــهِ حَيْثُ تَهْـــدِي سَـــاقَهُ قَدَمُـــهْ[١]

أي: زمان ذلك»[٢] فهو يسوق هذه المعلومة كالمتفق عليه، وليس الأمر كذلك، وهذا. ما جعل ابن خروف[٣] يرد عليه بقوله: «أما ما أنشده ابن بابشاذ...، فلا حجة فيه؛ لأنها ظرف مكان على أصلها، والمعنى: حيث كان وتصرف من البلاد»[٤].

والقول بأن (حيث) تأتي ظرف زمان كما تأتي ظرف مكان ينسب للأخفش[٥]. وهو ضعيف لا حجة فيه، فلم يذكره فيما وقفت عليه إلا من أراد الرد عليه، مثل ابن مالك الذي قال عنه: «ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان، وجميع شراح البيت جعلوه للمكان»[٦].

وهذه المسألة تدل على أن ابن بابشاذ يعرض عن ذكر الخلاف ولا يشير إلى القول المخالف عندما لا يكون عنده ما يرد به عليه.

ومن هذه المسائل الخلافية التي أوردها ابن بابشاذ دون أن يشير إلى الخلاف فيها ما ذكره في باب ما ينصرف وما لا ينصرف من أن الاسم الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون يشترط في منعه ثلاثة شروط: «...أن تكون الألف والنون زائدتين، وأن يكونا بعد ثلاثة أحرف فما زاد، وأن تكون الكلمة غير مضاعفة...، ولو سميت بـــ(جَنْجان)[٧] لصرفت؛ لأنه مضاعف بوزن (فعلال) كـــ(قمقام وزلزال)، ولو سميت

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لطرفة (ديوانه ٨٦).

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٦٠٣.

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن محمد أبو الحسن الحضرمي الأندلسي المعروف بابن خروف، نحوي كبير من شراح الكتاب والجمل، توفي سنة ٦٠٩هـ، ترجمتـــه في: وفيـــات الأعيـــان٣/ ٣٣٥، والأعـــلام٤/ ٣٣٠، ومعجـــم المؤلفين٧/ ٢٢١.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٩١.

(٥) ينظر كتاب الشعر للفارسي ١/ ١٨٢، والهمع٣/ ٢٠٧، والخزانة٧/ ٥١.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٣.

(٧) اسم بلد بفارس كما في معجم البلدان ١٦٨/١ ، وقيل: اسم علم على شخص، وقد ورد في الكتاب٣/ ٢١٨، ٢١٩، والأصول٢/ ٨٧.

بقولك (دمان ويدان) ولم تحكِ التثنية لصرفت؛ لأنه ليس بوزن (فعلان)، ولو سميت بـــ(حسّان وتبّان ومرّان ورمّان) نظرت؛ فإن كان الاشتقاق يؤدي إلى كون النون من نفس الكلمة صرفت، وإن كانت زائدة لم تصرف»[(١)].

وموضوعنا هنا هو الشرط الثاني أن تكون الألف والنون بعد ثلاثة أحرف، وهذا الشرط لم يذكره الزجاجي في الجمل، وابن بابشاذ أورده مع الشرطين الآخرين مورد المتفق عليه دون أن يشير إلى خلاف، وليس الأمر كذلك، وقد ردّ عليه ابن خروف بهذا الشرط بقوله: «واشترط ابن بابشاذ أن يكون قبلهما ثلاثة أحرف تحرزًا من (يدان ودمان) إذا سُمي بهما، قال: لأن هذا النوع مصروف، وليس كما زعم؛ لأن الألف والنون زائدتان لا محالة، وما قبلهما اسمان متمكنان من حرفين صحيحين، فكما يمتنع الصرف إذا قلت: (دميان ويديان) في هذه اللغة؛ كذلك يمتنع الصرف إذا كان كل واحد منهما من حرفين، ولم يمتنع الصرف في شيء مما هما فيه إلا لمجرد زيادتهما والتعريف، لا لكون الكلمة (فعلان) كما زعم، كما لا يصرف كل ما فيه تاء التأنيث طال أو قصر، كذلك هذا النوع»[(٢)].

ومن الواضح أن هذا الشرط محل خلاف كبير بين النحاة، وقد ذكره السيوطي في الهمع[(٣)] وحكى فيه الخلاف، كما ذكره البطليوسي في شرحه حيث قال: «وشرطنا أن يكون عدد حروفه أكثر من ثلاثة؛ لأنه إن لم يكن كذلك انصرف، نحو رجل سميته بـــ(سنان وبيان ويدان ودمان) في مذهب من أجراهما مجرى المفرد ولم يجرهما مجرى التثنية...»[(٤)].

ولعل ابن بابشاذ أخفى الخلاف هنا ولم يشر إليه؛ لأنه ليس عنده ما يرد به على القول المخالف، أو يثبت به ما اطمأنت إليه نفسه في المسألة.

وهذا الذي رأيت تسميته بالاختيار المباشر أو الاختيار الخفي وإن كان لم يذكر خلافًا في المسألة أصلاً؛ فيظن من لم يطّلع على المسألة عند غيره أنها من المسائل المتفق عليها،

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٤٧.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٩٢٣.

(٣) الهمع ١/ ١٠٨.

(٤) الحلل في إصلاح الخلل في الجمل ٢٨٣.

والواقع خلاف ذلك، واعتبار هذا من الاختيار خير عندي من اتهام ابن بابشاذ بأنه لم يعلم بالخلاف في المسألة مع أنه مشهور ومعروف قبله، وموجود في بعض مصادره التي اعتمد عليها في شرحه.

هذه المسائل التي ذكرتها نماذج لغيرها مما لم يشر فيه ابن بابشاذ في شرحه إلى أي خلاف، وإنما اختار القول الذي يراه صوابًا وذكره مباشرة مكتفيًا به، وهو إنما يفعل ذلك فيما اتضح لي عند المسائل الخلافية التي ليس له حجة قوية على اختياره فيها، أو ليس له حجة يرد بها على قول من خالفه، وهو إنما يذكر الخلاف فيما كانت حجته واضحة قوية فيها وحجة خصمه ضعيفة في نظره. وهذه ظاهرة في شرحه تستحق التوقف عندها ودراستها؛ لأنها جانب خفي في منهجه لم يشر إليه في المقدمة، ويعدّ هذا من المآخذ عليه عندي.

وخلاصة القول في هذا الفصل أن ابن بابشاذ له في الاختيار ثلاث طرائق واضحة محددة التزم بها في شرحه دون أن يقتصر في الاعتماد على واحدة منها دون الأخرى، فالطريقة التي يختار بها ما يراه راجحًا في شرحه تأتي عفوًا دون قصد منه، هذا ما ظهر لي في شرحه ولم يتيسر لي إحصاء كلٍّ من هذه الطرائق الثلاث لمعرفة أيها كان أكثر في اختياراته، وليس هذا عندي هو المهم، وإنما المهم عندي هو إثبات أن طرائقه في الاختيار انحصرت في هذه الطرائق الثلاث. والله أعلم.

الفصل الثالث

أسس اختياراته

ويشتمل على ما يلي:

توطئة.

المبحث الأول: موقفه من البصريين.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من الزجاجي.

المبحث الرابع: ما انفرد به من اختيارات.

توطئة:

الاختيار من مذاهب النحاة في الدرس النحوي يقوم على أسس منهجية يقتضيها من يختار قولاً أو مذهبًا؛ ليقول به ويدافع عنه.

وما من نحوي بعد اكتمال وضع قواعد النحو والصرف في الكتاب لسيبويه إلا وله اختيار بكتابه أو شرحه بناء على الأسس التي بنى عليها منهجه العام، أو مدرسته التي ينتمي إليها.

والأسس التي يبني عليها النحاة اختياراتهم عادة لا تخلو من أن تكون موافقة لإحدى المدرستين المشهورتين في النحو، البصرة والكوفة، أو موافقة لعلم من أئمة النحو يكون صاحب الاختيار على صلة به من جانب ما، كأن يكون شيخًا له أو شارحًا لكتابه أو تكون الاختيارات بناء على أساس شخصي من النحوي دون نظرٍ إلى مخالفتها لمدرسة أو علم أو موافقتها.

وابن بابشاذ في اختياراته من خلال شرحه لجمل الزجاجي يصدق عليه هذا المنهج العام للنحاة في اختياراته وهو في الغالب بصري، وقد يستحسن مذهب الكوفيين في مسألة أو مسألتين حسب اطلاعي، وكذلك الغالب عليه الاتفاق مع الزجاجي صاحب كتاب الجمل الذي أقام شرحه عليه، وقد يختلف معه أيضًا على أن ابن بابشاذ نحوي كبير في منزلة الأئمة الأعلام في عصره، فلا غرابة أن يختار لنفسه قولاً في مسألة ينفرد بها. وهذا ما أحاول دراسته من خلال نماذج متعددة في هذا الفصل. والله الموفق.

المبحث الأول: موقفه من البصريين:

كان ابن بابشاذ في مجمل اختياراته في شرحه على جمل الزجاجي متّبعًا مذهب البصريين، فهو مذهبه عمومًا يفخر بالانتماء إليه ويدافع عنه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فجاءت معظم اختياراته بناء على هذا الأساس الذي استقر عليه الفكر النحوي في عصره وفي بلده، فلا عجب أن يعدّ إمام النحاة «سيبويه –رحمه الله– الثقة فيما يرويه، والموثوق فيما يعنيه»[١]. فكان ما نقله أضعاف أضعاف ما نقله عن غيره من الأقوال والآراء.

وعلى هذا الأساس نجد ابن بابشاذ يعبّر في اختياره لمذهب البصريين بمثل قوله: «...فإن المحققين من أصحابنا...»[٢]، وقوله: «ومذهب البصريين المحققين»[٣]، بل لا يكاد يطلق وصف المحققين إلا على البصريين الذين كثيرًا ما عبّر عنهم بقوله: «عند أصاحبنا»[٤]، و«أصحابنا المحققون»[٥]، ونحوه من العبارات الشائعة في شرحه، ولا يكاد يأتي الباحث على حصرها، فهذا أكثر من أن يحصى أو يمثل له؛ إذ لا تكاد مسألة من اختياراته في شرحه تخلو منه إلا في القليل النادر.

ومما يصور موقفه من البصريين بجلاء وأنه معتمد عليهم، منتمٍ إليهم استشهاده بأقوال أئمتهم المتقدمين في مسائله، وهو يحكي الخلاف غالبًا بذكر قولهم ونقل عبارات علمائهم من أمثال الخليل، وسيبويه، والأخفش، والمازني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي الذي يبدي إعجابًا شديدًا بآرائه أحيانًا، وقد يذكر معهم أئمة الكوفيين المتقدمين، مثل الكسائي، والفراء، ليثبت وجود الخلاف في المسألة، ولكنه يناصر البصريين غالبًا.

وعليه يمكن القول: إن المنهج العام لابن بابشاذ هو مسايرة البصريين في منهجهم العام، فلا نكاد نجد مسألة أجمع عليها البصريون أو غالبهم وخالفهم ابن بابشاذ إلا في القليل النادر الذي يأتي ذكره في موقفه من الكوفيين واختياراته الفردية.

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٩٤٠.

(٢) شرح ابن بابشاذ ١/ ٢١٤.

(٣) شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٦٦.

(٤) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٣٣.

(٥) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٣٤.

وإنما نجد خلاف ابن بابشاذ مع البصريين في أفرادهم، الذين قد يختلفون داخل مذهبهم، فيكون لفرد أو أفراد منهم رأي في المسألة يخالف به رأي المذهب أو عامة أهله، وفي هذه الحالة يختار ابن بابشاذ ما يراه صوابًا مخالفًا لعلم من أعلام البصريين، ولو كان من أئمتهم الكبار، أو متفقًا مع واحد منهم ولو لم يتفق معه أحد قبله، كما سبق ذلك في أخذه بقول الأخفش في أن (حيث) تردُ ظرف زمان أحيانًا[(١)]، وهو قول لم يقل به غير الأخفش قبله، ومع ذلك اختاره في شرحه، وحكاه كالمتفق عليه، مما يدل على قوة شخصيته، واعتداده برأيه، واتّباعه لما يراه صوابًا دون نظرٍ لمواقف الآخرين.

ويدل على ذلك أيضًا اعتراضه أحيانًا على أقوال الأئمة الأعلام من متقدمي أهل مذهبه، فحتى الخليل إمام النحاة، والواضع الأخير للنحو لم ينج من اعتراض ابن بابشاذ عليه فيما كان مسلّمًا له به قبله، فقد اعترض عليه في قوله: إن (إيَّا) من إياك وأخواته اسم مضمر، والكاف بعده اسم مضمر أيضًا، فهو في محل جرّ بإضافة (إيَّا) إليها. وقد احتج الخليل بقوله هذا بما روي عن العرب من قولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِ»[(٢)]، فجر (الشواب) بإضافة (إيَّا) إليها؛ فدل ذلك على أن الكاف إذا وقعت موقعها كانت في موضع الجر. وهذا عند ابن بابشاذ شاذ لا يقاس عليه؛ لقلة الرواية، والراجح عنده أن (إيَّا) اسم مضمر، والكاف حرف خطاب مبني لا محل له من الإعراب، وهو قول سيبويه والأخفش، اللذَينِ لم يعترضا على الخليل صراحة كما فعل ابن بابشاذ وإن كانا قد قالا بخلاف قوله في المسألة.

وهذا الذي أيده ابن بابشاذ من قول سيبويه والأخفش هو الذي استقر عليه الدرس النحوي بعده، حتى لا يكاد يذكر قول الخليل في المسألة عند أكثر النحاة، خاصة في كتب النحو التعليمي. والله أعلم.

وكذلك اعترض على قول يونس في (لبيك)، حيث قال ابن بابشاذ في شرحه: «ولأصحابنا في (لبيك) قولان: مذهب يونس أنه مفرد وليس بمثنى، وأن ألفه إنما انقلبت ياء

---

(١) ينظر في الصفحة رقم [٧٩]. من هذا البحث.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٨٢، وينظر: الكتاب١/ ١٤١.

لاتصالها بالمضمر...، ومذهب سيبويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر، قال الشاعر:

دَعَــوْتُ لِمَــا نَــابَنِي مِــسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّــيْ يَــدَيْ مِــسْوَرِ[١]

أي: دعوت مسورًا لحاجتي، فلباني مجيبًا مقبلاً علي، وإذا كان كذلك فـــ(لبى يدي مسور) مثنى»[٢].

وابن بابشاذ هنا يذكر رأيين للبصريين في المسألة مناقشًا رأي يونس منتهيًا إلى ما يدل على رفضه له، ثم يختار قول سيبويه. ولعل أحدًا لم يفعل ما فعله ابن بابشاذ في هذه المسألة من المناقشة، والترجيح، والرفض كما يفهم ذلك من عبارته التي نسب فيها القول إلى نفسه على غير عادته في نسبة القول إلى من قال به إن كان أحد قال به قبله.

وكذلك ردّ على الأخفش في قوله إن الألف في (الفتى) منقبلة عن واو، بدليل ظهورها في الفتوة، قال ابن بابشاذ: «لا دليل في ذلك؛ لأنا إذا بنينا مثال (فَعْلَة أو فُعُولة) من الرمي، قلنا: رَمْوَة ورُمُووَة»[٣]، فهو هنا يرد على الأخفش قوله، مبطلاً دليله بأن (رمى) يائي اتفاقًا، ومع ذلك تقلب لامه واوًا في بعض الأبنية الافتراضية؛ فدل ذلك على أن (الفتى) مثله، بدليل قلب ألفه ياء في التثنية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[٤].

وعلى هذه الطريقة يردّ على جماعة من كبار أئمة البصرة، مثل أبي زيد الأنصاري[٥] والزيادي[٦] والمبرد[٧]؛ مما يدل على قوة شخصية هذا الرجل وإمامته في النحو ومكانته فيه، فهو وإن كان بصري النزعة والمذهب فليس ذلك عن تقليد أعمى، وإنما عن بصيرة ودراسة ونظر ودليل.

---

(١) البيت من التقارب، وهو لا يعرف قائله، وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧٦.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٩٣٢.

(٣) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٨٤٣.

(٤) يوسف: ٣٦.

(٥) ينظر شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٤٤.

(٦) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان أبو بكر الزيادي، نحوي لغوي راوية، توفي سنة ٢٤٩هـ، ترجمته في: بغية الوعاة١/ ٤١٤، ومعجم الأدباء١/ ١٥٨. وينظر شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٧٤.

(٧) ينظر شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٧٠، والمقتضب٤/ ٣٩٠.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين:

تقدم في المبحث السابق أن ابن بابشاذ بصريّ عمومًا، وهو يجاهر ببصريته ويدافع عن آراء البصريين مجتمعين ومختلفين؛ ولهذا لم نجد له ميلاً يذكر إلى الكوفيين في مذهبهم العام أو الأخذ بآراء أئمتهم الكبار، مثل الكسائي والفراء.

وقد حاولت أن أجد مسائل وافق فيها رأي الكوفيين فلم أجد من ذلك إلا قليلاً جدًّا، مثل ما ذكره في الظروف من أن الظرف الأحسن فيه الرفع إذا كان المعنى مستوعبًا له، نحو: الصومُ اليومُ، والأحسن فيه النصب إذا لم يكن المعنى مستوعبًا للظرف كله، مثل: الأكل اليومَ. فهذه قاعدة عامة ذكرها الكوفيون[1] ووافقهم فيها ابن بابشاذ واستحسنها، حيث قال: «وكل ما كان من المعاني مستوعبًا لظرفه كان الأحسن رفعه، وما كان غير مستوعب لظرفه كان الأحسن نصبه. وهذا من أصول الكوفيين المستحسنة. مثال ذلك: الصيام اليومُ، والاعتكاف يومُ الخميس، وتقول: الأكل اليومَ، والشرب اليومَ، وكل ما رفع من هذا فهو مقدر بحذف مضاف، وكل ما نصب فهو مقدر بكون أو استقرار، قال الله تعالى: ﴿**ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ**﴾[2] على تقدير: أشهر الحج أشهر معلومات، أو الحج حج أشهر معلومات، وحذف هذا للعلم به؛ من حيث علم أن الحدث ليس الزمان»[3].

ومن الواضح أن هذا الكلام يقصد به أن الحدث إذا كان يستغرق الظرف كله فالأحسن في إعرابه أن يكون مرفوعًا خبرًا بالمبتدأ الذي هو الحدث، ويكون هذا على تقدير حذف مضاف؛ لأن الخبر والمبتدأ في المعنى لابد أن يكونا شيئًا واحدًا، وليس الحدث والظرف كذلك. وإن كان الحدث يقع في جزء من الظرف ولا يستغرقه فالأحسن في إعراب الظرف النصب على الظرفية، ويكون الخبر شبه الجملة على تقدير كون أو استقرار على نحو ما هو مقرر في كتب النحو، كما في قول ابن مالك:

---

(١) قول الكوفيين في معاني القرآن للفراء٢/ ٨٠، وشرح المفصل٢/ ٤٥.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) شرح ابن بابشاذ ١/ ١١٦، ١١٧.

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَــرّْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أوِ اسْــتَقَرّْ[١]

وهذا الذي نقله ابن بابشاذ عن الكوفيين ملمح دلالي طريف، بُنيت عليه القاعدة النحوية في هذا الباب من الأصول الكلية التي سبق إليها الكوفيون، ولم يكن لابن بابشاذ بدٌّ من الاعتراف بسبقهم إليها والإشادة بها، وهذا يدل على أنه ليس متعصبًا ضدهم، وإنما اختار مذهب البصريين في مجمل شرحه عن دراسة ومعرفة بالمذهبين وقناعة بما انتهى إليه البصريون غالبًا. والله أعلم.

وقد يذكر رأيا للكوفيين إلى جانب رأي البصريين دون نقد أو اعتراض؛ مما يدل على أنه ساوى بينهما وأجاز الأخذ بهما، مثل ما ذكر في حكم تعريف الأعداد المركبة من (أحد عشر إلى تسعة عشر) حين عرض في حكم ذلك ثلاثة مذاهب[٢]، الأول: تعريف الاسم الأول فقط، فتقول: عندي الأحدَ عشرَ درهمًا، وعلة ذلك أنهما جُعلا كالشيء الواحد، والتعريف يكون في أول الاسم، فكأن (أل) في الاسم الأول من المركبين تعريف لهما جميعًا. وقد نسب هذا المذهب إلى البصريين. الثاني: تعريف الاسمين الأول والثاني دون التمييز، نحو: عندي الأحدَ العشرَ درهمًا ــ باعتبار أن المركب اسمان منفصلان، ولو عطفت أحدهما على الآخر لتعرفا جميعًا. وقد نسب هذا القول إلى الكوفيين والأخفش. الثالث: تعريف الاسمين والتمييز جميعًا، نحو: عندي الأحدَ العشرَ الدرهمَ. ونسب هذا القول إلى قوم من الكتاب دون تحديد، واصفًا إياهم بأنه لا يعرّج عليهم؛ لأن مذهبهم فاسد، وعلل ذلك بأن التمييز لا يكون قط معرفًا[٣].

وابن بابشاذ هنا لم يعترض على قول الكوفيين كما لم يقارن بينه وبين قول البصريين ليرجح أحدهما على الآخر، وربما شغله عن ذلك الردُّ على القول الثالث الذي يبدو غريبًا، ولا أدري إن كان ابن بابشاذ هنا جعل قول الكوفيين كقول البصريين في الصحة والصواب،

---

(١) متن الألفية ١٦.

(٢) ينظر: الكتاب١/ ١٠٥، ومعاني القرآن للفراء٢/ ٣٤، والمقتضب٢/ ١٧٥، والإنصاف١/ ٣١٢ (المسألة٤٣)، وشرح الكافية للرضي٣/ ٣١٠، والهمع٣/ ٢٥٩، ٢٦٠.

(٣) ينظر: شرح ابن بابشاذ٢/ ٤١٠.

أو أنه فعل ذلك؛ لأن قول الكوفيين هنا قال به الأخفش قبلهم؛ فلا يعدو أن يكون رأيًا من آراء البصريين اختاره الكوفيون فيما بعد.

والذي يهمني أن ابن بابشاذ أقرّ هذا الرأي المنسوب إلى الكوفيين مثل ما أقرّ رأي البصريين دون أن يذكر أي دليل أو شاهد لأحدهما. ومثل هذا السكوت والاكتفاء بحكاية القول دون نقده أو الاعتراض عليه كثير عنده في الشرح، وهذا يمثل جزءًا من موقفه من الكوفيين.

فيما عدا هاتين المسألتين لم أجد له موقفًا إيجابيًّا تجاه الكوفيين بتأييد مذهبهم، إلا أنه يعتدّ برأيهم ويحرص على ذكره إلى جانب رأي البصريين في كل مسألة خلافية غالبًا، كما يذكر الآراء الفردية لأئمة الكوفيين مثل ما يفعل مع أئمة البصريين؛ إذ ذكر جماعة من كبار أئمة الكوفيين بأسمائهم، ناسبًا إليهم أقوالهم مثل خلف الأحمر الذي ذكره في موضع واحد[١] والكسائي في نحو اثني عشر موضعًا[٢] والفراء الذي ذكره في نحو ثلاثة وعشرين موضعًا[٣] وهشام بن معاوية الضرير في موضع واحد[٤] وابن السكيت[٥] وثعلب[٦].

وليس معنى عنايته بذكر آراء الكوفيين وحرصه على نسبتها إليهم والتنصيص على أئمتهم الأعلام إلى جانب البصريين في أكثر مسائل الخلاف أنه يفعل ذلك موافقة لهم، بل اعترافًا بهم وأنهم أهل رأي معتبر في النحو، وإن كان مرجوحًا عنده في الغالب.

وابن بابشاذ في اعتراضه على أقوال الكوفيين ورده عليهم لطيف هادئ لا يغلظ لهم القول ولا يفحش، وإنما يناقش آراءهم وأدلتهم في هدوء مع رفضها ما وجد إلى ذلك

---

(١) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٣/ ٩٦١.

(٢) ينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ٢١٢، ١/ ٢٢٥، ١/ ٢٥٥، ١/ ٢٨٦، ٢/ ٣٥٧، ٢/ ٥٩٧، ٣/ ٦٧١، ٣/ ٧٢٥، ٣/ ٨٢٧، ٣/ ٨٣٢، ٣/ ٩٣٩، ٣/ ٩٥١.

(٣) ينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ١٧٥، ١/ ٢١٢، ١/ ٢٢٤، ٢/ ٣٢٢، ٢/ ٣٥٧، ٢/ ٣٧٤، ٢/ ٤٣٣، ٢/ ٤٩٤، ٢/ ٥٤٤، ٣/ ٦٧٠، ٣/ ٨٤٠، ٣/ ٨٤٢، ٣/ ٨٤٤، ٣/ ٨٤٦، ٣/ ٨٥٧، ٣/ ٩٣٩، ٣/ ٩٥٥، ٣/ ٩٦١، ٤/ ١١٢٦، ٤/ ١١٣٣.

(٤) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٣/ ٩٦١.

(٥) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٥٨٤.

(٦) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٧٥.

سبيلاً.

وخلاصة القول أن ابن بابشاذ بصريّ غير متعصّب لمذهبه أو متعصب ضد الكوفيين، فهو يعترف بهم ويضعهم في الكفة المقابلة للبصريين، ويهتم بتتبّع آرائهم في مسائل الخلاف وإن لم يوافقهم في الغالب العام، لكنه يرد عليهم بأسلوب علمي هادئ، أو يكتفي بحكاية قولهم دون ردّ أو تفنيد، كما يفعل ذلك كثيرًا مع أقوال البصريين. وهذا موقف وسط يُحمد لابن بابشاذ -رحمه الله-.

المبحث الثالث: موقفه من الزجاجي:

اختيارات ابن بابشاذ التي أدرسها في هذا البحث جاءت على جمل الزجاجي، فكان لابد أن أخصص مبحثًا للنظر في موقفه من الزجاجي الذي بنى شرحه على جمله في النحو.

وموقف ابن بابشاذ في شرحه من الزجاجي صاحب الأصل يتمثل في الموافقة والتأييد غالبًا مع الاستدراك عليه والاعتراض على بعض آرائه أحيانًا، فهذه ثلاثة مواقف لابن بابشاذ مع الزجاجي مع التفاوت الكبير بينها في الكم، أذكر لها نماذج فيما يأتي ــإن شاء اللهــ.

أما موقفه المؤيد للزجاجي مع توضيح جهده والثناء عليه والإشادة به فهو الموقف العام في الشرح كله؛ فلا أحتاج إلى ضرب أمثلة وذكر نماذج له؛ لأن الشرح مليء بذلك فيعد الموقف الأصل الغالب لابن بابشاذ من الزجاجي، وإنما أحتاج إلى ذكر أمثلة ونماذج من استدراكاته عليه في المواضع التي يرى أنه قصّر فيها أو اعتراضاته عليه فيما يرى أنه أخطأ فيها، أو خالف الأرجح.

فمن استدراكاته عليه ما جاء في باب التوابع من أن الزجاجي لم يذكر عطف البيان، حيث قال: «ولم يذكر صاحب الجمل عطف البيان، لأنه يشبه النعت. وينبغي أن يفرق بينهما؛ لأن الفرق بينه وبين النعت قد وقع من حيث كان النعت بالأسماء المشتقة، وعطف البيان بالأسماء الجامدة، كتبيين الأسماء بالكنى والكنى بالأسماء، مثل: جاء أبو علي زيدٌ، وجاء زيدٌ أبو علي، كأنك عطفت على الاسم الأول فبينته باسم آخر هو هو في المعنى»[(١)].

وابن بابشاذ هنا يرى أن الزجاجي قصّر في ذكر التوابع بإهماله عطف البيان، لكنه يعتذر له بأنه جعله من باب النعت؛ لما بينهما من الشبه، ثم يوضح الفرق بينهما بالأمثلة.

وفي باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية استدرك عليه أنه لم يذكر المفعول له ولا المفعول معه مع الاعتذار له كعادته، حيث قال: «ولم يذكر أبو القاسم ها هنا المفعول له ولا المفعول معه؛ لأنه رأى المفعول معه لا يتعدى الفعل إليه إلا بواسطة، مثل: استوى الماء والخشبةَ، وسار زيدٌ وعمرًا، ورأى المفعول له يتعدى تارة باللام وتارة بغير اللام، مثل:

---

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ٦٥.

جئتك طمعًا وللطمع؛ فلذلك لم يذكر هذين القسمين»[(١)].

وهنا اعتذر ابن بابشاذ للزجاجي بعد استدراكه عليه و لم يذكر شرحًا لما استدركه كما فعل في المسألة السابقة، ولكن المهم أن الزجاجي أهمل هذين البابين من أبواب المفعولات؛ فاستدرك عليه ابن بابشاذ ثم اعتذر له بما لا يعدّ عذرًا فيما يبدو. والله أعلم.

ومنها استدراكه عليه في جواز دخول (رُبَّ) على المضمر مع كونه معرفة، في نحو: رُبَّه رجلاً ورُبَّه امرأة، حيث ذكر ابن بابشاذ هذا في أقسام (رُبَّ) ومثل له، ثم قال: «و لم يذكر أبو القاسم هذا القسم»[(٢)]. وهنا لم يعتذر له عكس المسألتين السابقتين، وقد شرح ما أهمله الزجاجي ومثل له كما في المسألة الأولى دون الثانية.

وهكذا نرى ابن بابشاذ يستدرك على الزجاجي أبوابًا ومسائل يرى أنه قصّر في ذكرها، ثم يبحث له عن الأعذار غالبًا ويشرح ما أهمله الزجاجي ويمثل له. وهذا من أهم أهداف كل شرح لمتن خاصة، وكل مؤلف في علم سبقه إليه آخرون عامة، فهو يحاول تكملة ما كان ناقصًا. والله الموفق.

هذا عن الاستدراك عليه، أما اعتراضاته فهي كثيرة في الشرح، أذكر منها أن الزجاجي قال في باب (كم): «إن الخفض في: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟ بإضمار (مِن)»[(٣)]، فاعترض عليه ابن بابشاذ بقوله: «...فليس بصحيح في قول المحققين؛ لأن حروف الجر لا تضمر، والجر بنفس (كم)، كما أن الجر بنفس (رُبَّ)»[(٤)]. فالزجاجي هنا يرى أن تمييز (كم) الاستفهامية الذي اتفقوا على جواز جره ونصبه إذا دخل حرف الجر على (كم)، يراه مجرورًا بـــ(مِن) مضمرة في حال جره، وابن بابشاذ يعترض عليه بأن حروف الجر لا تعمل مضمرة. وهذه مسألة اختلف فيها النحاة حتى داخل المذهب الواحد، والجمهور على ما ذهب إليه الزجاجي، قال ابن مالك:

---

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ١١١.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٦٧.

(٣) الجمل ١٣٥.

(٤) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٢٩.

مَيِّزْ فِي الاِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَـا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا
وأجز ان تجـره مـن مـضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا[1]

وابن مالك هنا يذكر ما ذهب إليه الزجاجي قولاً واحدًا، ولا يلتفت إلى ما قاله ابن بابشاذ؛ لأن حذف حرف الجر مما أجمعوا عليه في مواضع، كأن يكون مع (أنَّ، وأنْ) المصدريتين عند أمن اللبس، كما قال ابن مالك:

وَعَـدِّ لاَزِمًـا بِحَـرْفِ جَـرِّ وَإِنْ حُـذِفْ فَالنَّـصْبُ لِلْمُنْجَـرِّ
نَقْـلاً وَفِـيْ أَنَّ وَأَنْ يَطَّـرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْـتُ أَنْ يَـدُوا[2]

وكذلك الجر بـ(رُبّ) محذوفة بعد (بل، والفاء، والواو) وغيرها، مما لا يراه ابن بابشاذ مخالفًا للجمهور، كما أشار إلى ذلك في آخر كلامه الذي نقلته ويراه الجمهور موافقين لما ذهب إليه الزجاجي وغيره، كما قال ابن مالك:

وحُـذِفَتْ رُبَّ فَجَـرَّتْ بَعْـدَ بَـلْ والْفَا وبَعْدَ الـوَاوِ شَـاعَ ذَا العَمَـلْ
وقَـدْ يُجَـرُّ بِـسوى رُبَّ لَـدَى حَـذْفٍ وبعـضُه يُـرَى مُطَّـرِدا[3]

فهذه من المسائل التي اعترض فيها ابن بابشاذ على الزجاجي، وهو غير محق في هذا الاعتراض على ما يبدو. والله أعلم.

وإذا رجعنا إلى مسألتنا -وهو وجه الجر في تمييز (كم) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر- وجدنا سيبويه يسأل الخليل عن قول العرب عن ذلك بقوله: «وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جروا أرادوا معنى (مِن) ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضًا عنها»[4].

وجواب الخليل هذا الذي نقله سيبويه وأقرّه صريح في أن (مِنْ) هنا مضمرة حذفت تخفيفًا لوجود حرف الجر قبلها، ولكنه ليس صريحًا في أن الجار للتمييز هنا هو (مِن)

---

(١) متن الألفية ٥٥.
(٢) متن الألفية ٢٥.
(٣) متن الألفية ٣٢.
(٤) الكتاب ٢/ ١٦٠.

المضمرة. وهذه ثغرة في كلام الخليل نفذ منها ابن بابشاذ ليرد على من خالفه، حيث قال: «...وليس في حكاية الخليل: على كم جذعٍ بيتك؟ دليل؛ لأن الجر يحتمل أن يكون بالإضافة...»[(١)].

ويفهم من كلام ابن الأنباري في الإنصاف أن القول بأن التمييز المجرور هنا عامله (مِن) مضمرة هو قول الكوفيين في مقابل القول بأن الجار هو (كم)، حيث قال: «...لا نسلّم أن جر الاسم بعد (كم) بتقدير (مِن)، بل العامل فيه (كم)؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده...»[(٢)]. فهل هذا قول البصريين؟ الجواب عندي: لا؛ لما سبق في نقل سيبويه عن الخليل وإن كان محتملاً، فإن جمهور البصريين لم يفهموا من كلام الخليل إلا أنه يريد أن الجر هنا بـــ(مِن) مضمرة، قال أبو حيان[(٣)] في حديثه عن وجه جر التمييز في هذه المسألة: «...ويجوز جره بـــ(مِن) في مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجمهور...»[(٤)]. ويفهم من هذا أن الخلاف في هذه المسألة هو خلاف عام بين النحاة من كل مدرسة وعصر، وليس خلافًا مذهبيًّا بين البصريين والكوفيين جملة.

ونخلص من هذا إلى أن ما ذهب إليه الزجاجي هو قول الخليل، وسيبويه، والفراء وجمهور النحاة في كل عصر، فاعتراض ابن بابشاذ على الزجاجي هنا يعدّ ضعيفًا عند أكثر النحاة.[(٥)] والله أعلم.

ومما اعترض فيه ابن بابشاذ على الزجاجي ما يراه من عدم دقة في استخدام بعض المصطلحات النحوية، مثل: الحرف، الذي أطلقه الزجاجي في باب الحروف التي يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، حيث قال الزجاجي في هذا الباب: «وهي: إنما، وكأنما، وليتما،

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٢٩.

(٢) الإنصاف ١/ ٣٠٧.

(٣) هو محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان النحوي الأندلسي العلامة، من أئمة النحو والقراءات والتفسير، توفي سنة ٧٤٥هـ، ترجمته في: طبقات الشافعية٩/ ٢٧٦، وبغية الوعاة١/ ٢٨١، والدرر الكامنة٥/ ٧١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٧٨.

(٥) ينظر تفصيل آراء النحاة في هذه المسألة: المساعد٢/ ١٠٨، شرح الأشموني٤/ ٨٠، شرح الكافية الشافية٤/ ١٧٠٤، ١٧٠٥، شرح الكافية للرضي٣/ ١٥٥، شرح التسهيل٢/ ٤٢٠، المغني١/ ١٨٥.

ولعلما، وبينا، وبينما، وأين، وكيف، وهل، وبل، ومتى»[١]، فاعترض عليه ابن بابشاذ بقوله: «أما تسمية جميع ما في هذا الباب حروفًا فليس بتحقيق؛ لأنه قد ثبت أنّ (أين، ومتى، وكيف) غير حروف، بل هي أسماء وظروف بالأدلة المذكورة، ولكن لما كان أكثر ما ذكر حروفًا غلّب الحكم للأكثر»[٢].

وهذا الاعتراض واضح لكن ابن بابشاذ أجاب عنه بنفسه بأن عذر الزجاجي في ذلك هو تغليب الأكثر بتسمية الباب باسم أكثر ما فيه. وهذا عذر واضح مقبول، فكأن ابن بابشاذ إنما أثار هذا الاعتراض وأجاب عنه دفاعًا عن المؤلف في وجه من قد يعترض عليه. ولعل هذا من أهداف بعض اعتراضاته في شرحه للجمل، وهو أمر معروف في الشروح والحواشي في النحو وغيره مما يثير الشارح فيه شبهات ثم يرد عليها ليُغلق الباب على من قد يعترض عليه مستقبلاً، خاصة إذا كان الشارح هو صاحب المتن نفسه، كما نجد ذلك كثيرًا عند ابن هشام[٣] في شرحه على متنيه: قطر الندى، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب.

ولابن بابشاذ اعتراض آخر على الزجاجي في هذا الباب، حيث قال: «وأما قوله: الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر، فليس بتحقيق أيضًا؛ لأنها ليست ترفع شيئًا فينسب إليها الرفع، وكيف يصحّ ذلك مع قوله: ترفع ما بعدها بالابتداء؟»[٤].

وهذا اعتراض أوضح من سابقه؛ لأن المبتدأ بعد هذه الحروف لم يقل أحد بأنه مرفوع بها، ولا قصد الزجاجي ذلك؛ ولهذا عقّب ابن بابشاذ على اعتراضه هذا بإيراد سيل من الأعذار تنفي عن الزجاجي كل لوم، بل يكفي أي واحد منها لإبطال هذا الاعتراض من أساسه، حيث قال: «وعذره ألا تكون الباء من قوله: (بالابتداء) متعلقة بـــ(ترفع)، بل تكون الباء وما بعدها في موضع الحال متعلقة بمحذوف، كأنه قال: التي ترفع ما بعدها، أي: وهو مبتدأ، أو كائن بالابتداء، ونسب الرفع إليها؛ لأنه يجاورها، والعرب تسمي الشيء

---

(١) الجمل٣٠٢.

(٢) شرح ابن بابشاذ٣/ ٩١٩.

(٣) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين أبو محمد الأنصاري المصري، علامة في النحو وعلوم الإسلام والعربية، توفي سنة ٧٦١هـ، ترجمته في: الدرر الكامنة٢/ ٣١٨، وبغية الوعاة١/ ٣٩٣، وحسن المحاضرة١/ ٢٤٧.

(٤) شرح ابن بابشاذ٣/ ٩١٩.

باسم ما يجاوره، ولذلك قال: وتسمى حروف الرفع. ويجوز أن يكون الفعل للمخاطب، كأنه قال: باب الحروف التي ترفع أنت أيها المخاطب ما بعدها بالابتداء والخبر. ويجوز أن يكون الفعل لما لم يسمّ فاعله بالياء، فإن ثبت أن الرواية (يرتفع) لم يلزمه شيء من جميع ما ذكرناه»[1].

وهذا يؤكد ما سبق من أن اعتراض ابن بابشاذ على الزجاجي أكثره من باب الدفاع عنه في وجه من قد يعترض عليه في المستقبل. وليس من باب الاعتراض بمعناه الحقيقي. هذا بخلاف استدراكاته عليه، فهي وإن قلّت تُعدّ مآخذ حقيقية على الزجاجي. والله أعلم.

(١) شرح ابن بابشاذ٣/ ٩١٩، ٩٢٠.

المبحث الرابع: ما انفرد به من اختيارات:

فيما سبق تبيّن موقف ابن بابشاذ من البصريين، والكوفيين، ومن الزجاجي صاحب الجمل، كما تبيّنتْ بصريته عمومًا، وأن ذلك ليس تقليدًا منه لأحد، بل بناء على ما يغلب عليه ظنه من الصواب والراجح حسب جهده في دراسة النحو، وهو نحوي أصيل له مكانته التي يعتد بها. ومما يؤكد هذا ما انفرد به من اختيارات في بعض المسائل التي أعرض نماذج منها في هذا المبحث -إن شاء الله-.

من ذلك رأيه في مسألة العامل الرافع للمبتدأ، وهي من مسائل الخلاف المشهورة في النحو، وقد اختلف النحاة منذ القدم في عامل المبتدأ. وذهب المبرد إلى أن «الرافع للمبتدأ هو التجرد من العوامل»[(١)]، فجعل التجرد هو الرافع، وهذا القول أحد الأقوال في المسألة، وقد قال ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا[(٢)]

وعلى هذا فالمبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، فيكون العامل في المبتدأ أمرًا معنويًّا، والعامل في الخبر أمرًا لفظيًّا.

وهنالك من ذهب إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، فالعامل فيهما معنوي، وضعّفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في موضعين، فحاول بعضهم تجنب هذا المأخذ بالقول: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا. وهنالك من قال: إنهما ترافعا، بمعنى أن الخبر رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر.

قال ابن عقيل: «وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه»[(٣)]، ويعني بالأول ما ورد في بيت ابن مالك، وإنما لم يرَ طائلاً تحت هذا الخلاف؛ لأنه لا أثر له في تركيب الجملة والإعراب ولا في المعنى، وإنما هو مجرد تقدير للعامل.

---

(١) المقتضب٤/ ١٢٦.

(٢) متن الألفية١٦.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١/ ١٨٢، ١٨٣.

للعامل.

وقد أورد ابن الأنباري آراء النحاة في هذه المسألة ناقدًا لها جميعًا إلا قول سيبويه وجمهور البصريين الذي سبق في بيت ابن مالك، فوصف قول المبرد الذي جعل التجرد هو الرافع بأن التجرد من العوامل هو عدم العوامل، ولا يكون عدم الشيء موجبًا لعمله(١).

كما انتقد قول الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الرافع للمبتدأ هو الخبر، والرافع للخبر هو المبتدأ، بأن الشيء لا يكون عاملاً ومعمولاً من جهة واحدة لما في ذلك من التضاد(٢).

ويبدو أن ابن بابشاذ يرى رأي سيبويه وجمهور البصريين بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، لكنه يفسّر الابتداء الذي هو عامل معنوي بأنه الاهتمام بالشيء وجعله أولاً لثانٍ، بحيث يكون الثاني خبرًا عنه(٣). وتفسيره هذا لمعنى الابتداء مما انفرد به في هذه المسألة.

ومما انفرد به أيضًا رأيه في أسماء الأفعال، وقد اختلف جمهور البصريين في أسماء الأفعال، هل هي أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال؟ أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة؟ أو للمصادر النائبة عن الأفعال؟ أو هي نفسها أفعال؟(٤)، وأكثر البصريين على القول الأول، وخالفهم ابن بابشاذ فذهب إلى القول الثالث بأن أسماء الأفعال هي أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، كما ذهب إلى أنها في موضع المفعول، مخالفًا للمشهور عند جمهور البصريين من أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب كالأفعال الماضية وأفعال الأمر؛ لأن قولك (صه) وقع موقع سكوتًا، أي: اسكت سكوتًا. والمصادر تنصب على أنها مفعول مطلق، وهو اسم منصوب بالفعل الذي ناب عنه؛ لوقوعه موقعه، فكذلك أسماء الأفعال التي هي بمعناه، ولم أجد أحدًا ذهب إلى هذا غير ابن بابشاذ(٥).

ومما انفرد به أيضًا القول بجواز الفصل بين (إذن) والمضارع المنصوب بها بالدعاء والنداء.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ١٤٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ١٤٤.

(٣) ينظر: شرح ابن بابشاذ١/ ١٤٣.

(٤) ذكر هذه الآراء الأربعة في هذه المسألة الشيخ خالد الأزهري في التصريح٢/ ١٩٥.

(٥) ينظر: شرح ابن بابشاذ١/ ٧.

وقد أجمع النحويون[١] على أن من جملة نواصب الفعل المضارع في كلام العرب (إذن)، واشترطوا لنصبها أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، وأن تكون (إذن) في صدر الجملة، وألا يفصل بينهما، واستثنوا من هذا الأخير الفصل بالقسم دون غيره من الفواصل، كما في قول الشاعر:

إِذَنْ واللهِ نَـــــــرْمِيَهُمْ بِحَـــــــرْبٍ تُشِيبُ الطِّفلَ مِـــنْ قبْـــلِ المَـــشِيبِ[٢]

ولهذا قال ابن مالك:

وَنَـــصَبُوا بِـــإِذَنِ الْمُـــسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَـــلاَ

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَـــا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَـــا[٣]

وانفرد ابن بابشاذ في هذه المسألة بأنه يجوز أيضًا الفصل بالدعاء، أي: الجملة الدعائية، والنداء، أي: المنادى؛ حيث قال في باب من مسائل (إذن): «قد تقدمت شرائط (إذن) وأحكامها، وأنها إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بطل عملها. فإذا كان الذي بعدها قسمًا أو دعاءً أو نداءً لم يبطل عملها، كقولك: إذن-والله-أحسنَ إليك، إذن-أحسن الله جزاءك-أجازيَك، إذن-يا فلان- أكافئَك؛ لأن هذه اعتراضات لا تفصل بين العامل والمعمول، بل تشدّه وتؤكده. قال الله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[٤]. فاعترض بين الصفة والموصوف بقوله: لو تعلمون، وهذا في الكلام أكثر من أن يحصى. وأما قول الشاعر:

لَئِنْ عَادَ لِيْ عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَـــا وَأَمْكَنَنِيْ مِنْهَا إِذًا لَـــا أُقِيلُهَـــا[٥]

فإنما رفع لأنه اعتمد على الشرط فألغى (إذن) عن عملها»[٦].

---

(١) ينظر: المقتضب٢/ ١١، وشرح ابن عقيل على الألفية٢/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان (ملحق ديوانه ٣٧١).

(٣) متن الألفية ٥١.

(٤) الواقعة: ٧٦ــ٧٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة (ديوانه ١٧١).

(٦) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٦٥.

فابن بابشاذ هنا لا يرى فرقًا في نصب المضارع بـــ(إذن) بين الفصل بالقسم الذي أجمع عليه جمهور النحاة؛ لسماعه عن العرب، وبين الفصل بالنداء والجملة الدعائية، ولم يذكر سماعًا عن العرب فيهما وليس عنده ذلك، بدليل أنه استشهد بآية الواقعة التي فيها الفصل بين الصفة والموصوف بجملة، وكأنه يقيس على هذا الفصل بين (إذن) والمضارع المنصوب بما ذكر، وليس هذا صوابًا فيما يبدو؛ لأن ذلك يتوقف على السماع، وليس كل فصل بين شيئين متلازمين يجوز القياس عليه.

وهذه المسألة مما يؤكد اعتداد ابن بابشاذ بالقياس وإن لم يوفّق بتطبيقه؛ فكان قول الجمهور هو الراجح على ما يبدو. والله أعلم.

وعلى هذه الطريقة نجد لابن بابشاذ انفرادات في مسائل معدودة يرى فيها رأيًا في وجه من وجوه الاستعمال، أو تقدير الإعراب، أو تفسير المعنى، وذلك لا يتجاوز عشر مسائل فيما حاولت إحصاءه من خلال شرحه[1].

ونخلص من هذا الفصل إلى أن ابن بابشاذ له أسس واضحة يختار على أساسها في شرحه، فيأتي اختياره موافقًا للبصريين والزجاجي صاحب الجمل أو مخالفًا لهم، بناء على منهجه العام واجتهاده في دراسة المسائل النحوية، وبناء على ذلك انفرد بقليل من المسائل، رأى فيها رأيًا خالف به الجميع، فهو إمام مجتهد في النحو يبني على ما شاده السابقون دون أن يقلّدهم في كل شيء، أو يتعمد مخالفتهم. وهذا منهج سديد، وأساس متين، في الدراسة والبحث.

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن بابشاذ ١/ ٧١، ١/ ١٣٣-١٣٥، ٢/ ٤٨٤، ٢/ ٤٨٥، ٣/ ٦٣٣، ٣/ ٩٧٠.

الفصل الرابع

أصول الاحتجاج النحوية لاختياراته

ويشتمل على ما يلي:

توطئة.

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

توطئة:

ظهر مما سبق في الفصول الماضية أن ابن بابشاذ نحوي كبير وعالم متمكن، له شخصيته المستقلة ومكانته المعروفة بين أهل التخصص في كل زمان ومكان، وهذا يدل على أنه لا يختار إلا على بيّنة، ولا يرجح إلا بدليل من أدلة النحو وأصوله المعتبرة المقررة عند أهله ودارسيه في تاريخه الطويل، وهي السماع، والقياس، والإجماع. وهذه هي أصول الاحتجاج التي تبيّن لي أن ابن بابشاذ بنى اختياراته عليها دون غيرها من أصول النحو المختلف فيها[١].

وهذا ما أحاول تتبعه في البحث والدراسة في هذا الفصل الذي خصصته للنظر في أصول الاحتجاج النحوية لاختياراته من خلال ثلاثة مباحث، الأول: للسماع بأنواعه. والثاني: للقياس. والثالث: لإجماع النحاة. والله الموفق.

(١) ينظر على سبيل المثال: مقدمة الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي.

المبحث الأول: السماع:

السماع هو الاحتجاج بالمسموع الوارد في القرآن الكريم، أو الحديث الشريف على اختلاف في الاحتجاج به بين النحاة، وكلام العرب شعره ونثره في أصول الاحتجاج بضوابطه المكانية والبيئية، وشروطه المعتبرة عند أهله(١).

والسماع بهذا المفهوم هو أول أدلة النحو بالإجماع، وأهمها على الإطلاق؛ إذ لم ينازع فيه من حيث المبدأ أحدٌ من أهل العلم في تاريخ النحو الطويل؛ لأن أوائل النحاة وأسلافهم من قدامى اللغويين العرب عنوا عناية كبيرة، وبذلوا جهودًا واسعة، في النظر إلى القرآن الكريم في قراءاته المختلفة، وكذلك الحديث الشريف برواياته المتعددة، وكلام العرب في أصول الاحتجاج الذي حرصوا على جمعه وتتبّعه من أفواه الأعراب، والرواة الذين صحبوهم في حلهم وترحالهم، يدونون كل ما سمعوه منهم في جميع أحوالهم وطبقاتهم، وقبائلهم المتنقلة وسط جزيرتهم.

وابن بابشاذ يشرح كتاب الجمل الذي بلغت شواهده نحو مائة، مع أنه كتاب تعليمي، يعتمد على الأمثلة الصناعية في الشرح، وتقديم القواعد النحوية إلى المتعلمين في يسر وسهولة ما أمكنه ذلك.

أضاف ابن بابشاذ إلى هذه الشواهد ما يقرب من خمسين وثلاثمائة شاهد مختلف من خلال شرحه.

وكان على رأس شواهده القرآن الكريم وقراءاته، وهو المنبع الأصيل، وركن الفصاحة والبلاغة، والمحور الرئيس في استنباط أحكام الشريعة وقواعد اللغة العربية، فلا عجب أن يحتفي به ابن بابشاذ احتفاءً واضحًا، ويحلّه من شرحه مكانًا واسعًا؛ إذ استشهد بالشواهد من القرآن والقراءات فيما يقرب من خمسمائة موضع، بعض الشواهد فيها مكررة أكثر من مرة. وكان يسوق شواهده القرآنية بعبارات من نحو: قال تعالى، وقال ﷻ، وقال ﷻ، وقال الله سبحانه، وفي التنزيل، ونحوها مما تعورف عليه في عصره على خلاف ما كان عليه بعض كتب أوائل النحاة من عدم المبالاة بالتمهيد للآيات الكريمة بمثل هذه العبارات التعظيمية،

---

(١) ينظر: الاقتراح ٥٦.

اعتمادًا على أن القرآن معروف للجميع محفوظ بالصدور.

وعند دراسة طريقته في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته نجده يسوق الشاهد القرآني وحده في المسألة، أو يزيد عليه شواهد أخرى يجعلها مبنيّة على القرآن الذي يقدمه على غيره غالبًا، مثل قوله في باب النواسخ عند كلامه عن (كان) التامة: «...فهي تحتاج إلى فاعل فحسب، وتتميز عن الناقصة...، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[١]، ومنه قول الشاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِيْ فَإِنَّ الشَّيْخَ يُؤْلِمُهُ الشِّتَاءُ»[٢]

وقد يذكر في الآية قراءة لها صلة بالموضوع الذي يشرحه، كما فعل في باب الاستثناء حين قال: «...وقول الله سبحانه: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٣]، كل الناس على رفعه إلا ابن عامر[٤]، فإنه نصبه على أصل الاستثناء، وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[٥]، كل الناس على نصبه لأنه موجب»[٦].

وقد يذكر قراءة في الآية ويضيف إليها حديثًا نبويًّا، مثل قوله في باب أحكام الأمر: «...ولم يأت أمر للمخاطب معربًا إلا قليلاً، منه قراءة عامر في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[٧] بالتاء، ومنه قول النبي ﷺ: ((لتأخذوا مصافكم))»[٨].

وهو لا يذكر من الشاهد إلا موضع الاستشهاد، ثقة بأن القارئ على صلة بالقرآن

---

(١) البقرة: ٢٨٠.

(٢) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٩٣، ١٩٤، والبيت من الطويل، وهو للربيع بن ضبع كما في الأزهية ١٨٤، والخزانة ٧/ ٣٨١.

(٣) النساء: ٦٦.

(٤) هو عبد الله بن عامر بن يزيد الدمشقي المقرئ، أحد القراء السبعة، وقارئ أهل الشام، توفي سنة ١١٨هـ، ترجمته في: غاية النهاية١/ ٤٢٣، والنشر١/ ١٤٤، طبقات القراء١/ ٤٠٤.

(٥) البقرة: ٢٤٩.

(٦) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٨١.

(٧) يونس: ٥٨.

(٨) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٨٨، والحديث رواه الترمذي في سننه بالرقم (٣٢٣٥)، وقال: حسن صحيح.

والحديث؛ فلا تخفى عليه بقية النص إذا احتاج إليه. فمثلاً في حديثه عن (مهما)، قال: «...وهي اسم لا ظرف، والدليل على كونها اسمًا عود الضمير إليها، من نحو قوله ﷻ: ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[١]، والضمير لا يعود إلا على الأسماء»[٢]. فهو هنا لم يكمل الآية حتى بذكر جواب الشرط الذي لا يكتمل المعنى بدونه؛ لأن القارئ عنده يستطيع أن يفعل ذلك بنفسه؛ فلا حاجة إلى التطويل. ومع ذلك قد يذكر نصًّا طويلاً كاملاً من القرآن، كما فعل عند بيانه وجه الرفع في (أساطير الأولين)، من قوله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ ﴿٢٣﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٣]، وذلك ليبيّن سياق الكلام الذي جاء فيه هذا الوجه أو ذاك من الإعراب في الآية أو الشاهد؛ لأن ذلك مما لا يتضح إلا بذكر النص كاملاً، حتى يعلم ما ترتب عليه الرفع أو النصب أو الجزم في المسألة، فرفع (أساطير) في هذه الآية مثلاً جاء بناءً على أن القائلين لا يؤمنون بأن ربهم أنزل شيئًا، فهم كفار أو منافقون يعلنون الإسلام ويسرون الكفر استكبارًا عن الإيمان بما جاءهم به رسولهم، الذي لا يرونه أهلاً بأن ينزل الله عليه كلامه؛ ولهذا لم ينصبوا (أساطير) لأن نصبه يؤدي إلى أن المعنى أنهم قالوا: أنزل ربنا...أساطير الأولين، جوابًا للسؤال في الآية: ماذا أنزل ربكم، مع أن الواقع أنهم لا يؤمنون بأن هذا الذي جاءهم به نبيهم مما أنزله الله؛ ولهذا ارتفع (أساطير)، كأنهم قالوا: هذا الذي تدعي أن الله أنزله هو في الحقيقة أساطير الأولين. ولا يمكن أن يتضح هذا السياق اللغوي للدلالة على سبب الرفع في هذه الكلمة من الآية إلا بذكر النص كاملاً.

وأحيانًا يستشهد بأكثر من آية في مسألة واحدة، كما في قوله عند كلامه عن أفعل التفضيل وجواز جمعه جمعَ تكسير أو جمعَ مذكر سالمًا: «إن (أفعل) يجمع مسلَّمًا ومكسرًا، مثل: الأكابر والأصاغر...، وفي كتاب الله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[٤]، وفيه: ﴿وَمَا

(١) الأعراف: ١٣٢.
(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٦٠٤.
(٣) النحل: ٢٣ــ٢٤، وينظر شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠١٧.
(٤) الأنعام: ١٢٣.

نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[١]، وفيه: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾»[٢]. فهو هنا استشهد بثلاث آيات متتالية في مسألة واحدة لحاجته إليها جميعًا؛ لأنه لا يمكن إثبات أن (أفعل) هنا يُجمع جمع تكسير كما يُجمع جمعَ مذكر سالمًا إلا بذكر نصٍّ فيه شاهد لكل حالة، أو عدة نصوص فيها ذلك، كما هو الحال هنا.

وقد يذكر آية شاهدًا في مسألة ويضيف إليها شيئًا من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وذلك لزيادة التوضيح، كما في قوله عند كلامه عن ثبوت لام اسم المقصور في الجمع: «أما لام النهاء للزجاج فمسكّنة، وقد ثبت في المقصور من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾[٣]، جمع نُهْية، يقال: فلان ذو نُهْية، أي: ينتهى إلى أمره، فيمكن أن تكون لام النّهاء الذي هو الزجاج ياءً؛ لأن الشاعر قد قال:

تَرُضُّ الْحَصَى أَخْفَافُهُنَّ كَأَنَّمَـا يُكَسَّرُ قَيْضٌ بَيْنَهَـا وَنِهَـاءُ»[٤]

فهو هنا يوضح ما ورد في الآية من ثبوت لام الكلمة ياءً بما ورد في البيت الشعري من ثبوتها همزة منقلبة عن ياء.

وأحيانًا يقرّر حكمًا نحويًّا ثم يذكر آية فيها ما يوهم خلاف ما قرره ليزيل هذه الشبهة، مثل قوله عن (فعيل) حين قرر أن مؤنثه لا يجمع على (فعلاء)، حيث قال: «كل ما كان بوزن (فعيل) من الصفات صحيحًا مذكرًا لا معتلاً ولا مضاعفًا، فإنه يجمع على (فُعَلاء)، وهو مثل: ظريف وظرفاء، وشريف وشرفاء؛ ولا يجوز أن يجمع المؤنث على (فُعَلاء)، لا تقول: ظريفة وظرفاء. فإن اعتُرض بقوله ﷻ: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾[٥]، وواحده (خليفة)، ففيه جوابان: أحدهما: أنه قد سُمع منهم: خليفة وخليف. والآخر: أنه عُلم أن (خليفة) صفة تختص بالمذكر؛ فقد صار التأنيث لفظيًّا لا معنويًّا»[٦]. وهو يقصد أن (خلفاء)

---

(١) هود: ٢٧.
(٢) شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٧٩، والآية في سورة الشعراء: ١١١.
(٣) طه: ٥٤.
(٤) شرح ابن بابشاذ ٥٦٣، والبيت من الطويل، وهو لعُتَيّ بن ملك كما في لسان العرب ١٥/ ٣٤٦.
(٥) النمل: ٦٢.
(٦) شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٨٨، ١٠٨٩.

أن (خلفاء) في الآية قد يكون جمع خليف لا خليفة، أو أن (خليفة) اسم مذكر وما في آخره من تاء لمجرد تأنيث اللفظ؛ فلا يعتد به في التأنيث فهو اسم مذكر؛ لأن العبرة بالمعنى لا بمجرد اللفظ، ولا يمكن الاعتراض بمثل هذا على القاعدة الصرفية العامة التي قررها.

وابن بابشاذ في استشهاده بآيات القرآن الكريم يعتني كثيرًا بوجوه القراءات فيها، خاصة القراءات المتواترة التي نصّ عليها صراحة في نحو ثمانية وستين موضعًا. ومنهجه العام في التعامل مع القراءات القرآنية مبنيّ على ما أصّله سيبويه إمام النحاة من أن القراءة سنة متبعة؛ فلا تُخالف[١]؛ ولهذا لم نجده في شرحه ردّ قراءة أو ضعّف قارئًا. وهو يسمي القراءات المتواترة السبع أو العشر قراءة الجماعة[٢]، أو قراءة الأئمة السبعة، كما في قوله عند حديثه عن الاسم النكرة بعد (إلا) وأنه لا يكون إلا منصوبًا: «...فإن كان ما بعد (إلا) نكرة كان منصوبًا، مثل: ما كان حجتُك إلا قولاً باطلاً، قال الله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[٣]، وهي قراءة الأئمة السبعة، ولم يُقرأ (مكاءٌ) بالرفع إلا شاذًّا»[٤].

وهو هنا يقرر قاعدة نحوية على قراءة الأئمة السبعة دون أن يلتفت في التقعيد إلى القراءات الشاذة التي ذكرها ولم يبن عليها قاعدة، فكأنه لا يعتد بالقراءة الشاذة إذا خالفت ما أجمع عليه الأئمة في القراءة المتواترة، وهذا يخالف ما أجمع عليه النحاة نظريًّا من عدم التفريق بين القراءات في الاستشهاد النحوي، فلا فرق في ذلك بين القراءة المتواترة والشاذة، كما نقل ذلك السيوطي والبغدادي[٥].

ويبدو أن ابن بابشاذ لا يرى هذا الإجماع، ولهذا لا يعتد بالقراءة الشاذة إذا خالفت المتواترة، ولعل هذا هو السر وراء حرصه الشديد على نسبة القراءات إلى مصادرها، كما في

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٧٤.

(٢) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن بابشاذ ١/ ٧٧، ١/ ٢١٤.

(٣) الأنفال: ٣٥.

(٤) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٨٥.

(٥) هو عبد القادر بن طاهر بن محمد أبو منصور البغدادي، عالم موسوعي أديب، توفي سنة ٤٢٩هـ، ترجمته في: طبقات الشافعية٣/ ٢٣٨، وإنباه الرواة٢/ ١٨٥، ووفيات الأعيان١/ ٢٩٨.

قوله عند حديثه عن الفرق بين (ما) و(ليس) النافيتين: «إذا وقع بعد الاسم فعل فيه ضمير الأول، كان الأولى حمله على الفعل، نحو: ما زيدٌ اضربه، وما زيدًا اضربه، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾[١]، وقرأ حمزة: {وما أنت تهدي العمي عن ضلالتهم}، فـــ(ما) على قراءة الأكثر حجازية، وعلى قراءة حمزة تميمية، فعلى هذا نقيس: ما أنت بقائم، وما أنت تقوم، وليس كذلك (ليس)، من نحو: لست تقوم»[٢]. فهو هنا يضع اعتبارًا لقراءة حمزة وإن خالفت قراءة الجمهور الذين وصفهم بالأكثر؛ لأن قراءة حمزة سبعية وليست شاذة، ولهذا تراه يجعل ما جاءت عليه قراءة الأكثر أولى، وهو نصب الاسم بعد (ما) مفعولاً به لفعلٍ يدل عليه ما بعده؛ لأن الفعل المذكور اشتغل عنه بالضمير العائد على الاسم السابق على نحو ما هو معروف من ترجيح النصب في هذه الحالة من مسائل باب الاشتغال؛ لأن (ما) نافية وهي مما يغلب دخوله على الفعل؛ فيختار النصب بعده لتكون الجملة فعلية، كما قال ابن مالك:

وَاختِيرَ نَصبٌ قَبلَ فِعْــلٍ ذِيْ طَلَــبْ وَبَعدَ مَــا إيــلاَؤُهُ الفِعْــلَ غَلَــبْ[٣]

وليس الأمر كذلك في (ليس) التي لا يغلب دخولها على الفعل، فرفع الاسم واجب؛ لأنه اسمها.

وابن بابشاذ مع جعله ما جاءت عليه قراءة الأكثر أولى يجعل الوجه الآخر الذي جاءت عليه قراءة حمزة جائزًا؛ لأنه من القراء السبعة فقراءته متواترة وليست شاذة كما في المسألة السابقة.

أما إشارته إلى اللهجات في هذه المسألة فسيأتي تفصيل منهجه فيها في هذا المبحث إن شاء الله.

وابن بابشاذ في اختياراته إن كان لا يرد قراءة ولا يضعف قارئًا فهو قد يلجأ إلى التأويل النحوي أو الدلالي؛ ليرد ما يبدو مخالفًا للقاعدة العامة من القراءات إلى الوجه الشائع

---

(١) النمل: ٨١.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٣٤.

(٣) متن الألفية ٢٥.

في كلام العرب، الذي وضع عليه النحاة القاعدة، مثل قوله: «...فإن قيل: فما تصنع بقراءة حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾[١] بضم التاء؟، قيل: لا يصح رد هذا إلى القديم جل وعلا، بل هو على تقدير وحذف، والتقدير: قد يترّل هؤلاء الكفار مترلة من يقال له: بل عجبت ويسخرون، فالتاء للنبي ﷺ»[٢]. فهذا التأويل بتقدير محذوف يتفق مع قراءة الجمهور وإن بدا متكلَّفًا ابتداءً، والذي ألجأه إلى مثل هذا هو احترامه للقراءات المتواترة جميعها، وهذا منهج سار عليه جمهور النحاة قبله[٣].

وإن كان التأويل هنا لاتساق المعنى وهو يفعل ذلك أيضًا لاتساق القواعد النحوية، كما في تأويله لقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[٤]: (تَخَفْ) بسكون الفعل، حيث قال فيها: «...ويمكن للآية أن تكون الجملة في موضع الحال، كأنه قال: لا تخفْ دركًا وأنت غير خاشٍ، يدل على صحة ذلك قراءة الجماعة: لا تخاف دركًا ولا تخشى؛ لأن الجملتين حينئذ في موضع نصب على الحال مما قبلهما، وهو قوله تعالى: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ﴾ ...»[٥]. وهذا التوجيه من أجل أن الفعل الأول جاء مجزومًا دون الثاني في قراءة حمزة، مع أنهما مرفوعان في قراءة الجمهور، فحاول بالتأويل رد ما جاء في قراءة حمزة إلى ما جاء في قراءة الجمهور التي هي الأصل عنده، دون أن يرد القراءة الأخرى؛ لأنها متواترة.

وإذا تساوى عدد القراء من السبعة في كل قراءة في الآية قعّد عليهما و لم يرجح إحدى القراءتين على الأخرى، كما في حديثه عن الفعل المضارع بعد (أنْ) المسبوقة بما يدل على الظن، فيحتمل أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة فيرفع ما بعدها، كما يحتمل أن تكون مصدرية فينصب ما بعدها، حيث قال: «وإن كان الفعل الذي قبلها فيه طرف من الشك

---

(١) الصافات: ١٢.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٠٩.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ١/٥.

(٤) طه: ٧٧.

(٥) شرح ابن بابشاذ٣٨٧، والآية: في طه: ٧٧.

وفيه طرف من العلم كنت مخيرًا، إن شئت جعلتها الناصبة للفعل؛ فنصبت بها، وإن شئت جعلتها المخففة من الثقيلة؛ فرفعت الفعل بعدها، وذلك قولك: ما أظن ألا يخرجَ زيدٌ، بنصب (يخرج)، وألا يخرجُ زيدٌ، بالرفع، قال الله ﷻ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[١]، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب[٢] وخلف[٣] بالرفع، وقرأه الباقون بالنصب...»[٤]. فهو هنا لم يرجح قراءة على أخرى، بل قررهما في الحكم النحوي، فأجاز الوجهين دون ترجيح؛ لتساوي القراء وعدم وجود أكثرية وقلة كما في المسائل السابقة. ولا أنسى التنبيه على حرص ابن بابشاذ على نسبة القراءات إلى قرائها.

وعلى هذا المنهج يسير ابن بابشاذ حتى في القراءات التي كثر جدل النحاة فيها قبله وبعده، لما في ظاهرها من مخالفة ما عليه الكثير الغالب من كلام العرب الذي وُضعت عليه القاعدة النحوية العامة، كقراءة حمزة بجر (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[٥]، والمتبادر أن (الأرحام) هنا جُرّ عطفًا على الضمير في (به) وهذا ما لا يراه الجمهور، الذين يحرص ابن بابشاذ على السير في ركبهم ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ولهذا قال هنا: «...فجرها بالعطف على الهاء، قيل: يمكن أن تحمل قراءته على غير هذا، وهو أن تكون الواو واو قسم، ويكون جواب القسم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[٦]؛ لأن العرب تعظم الأرحام وتقسم بها»[٧]. فهذه القراءة التي انفرد بها حمزة من السبعة وكثر جدل النحاة والمفسرين فيها قبولاً ورفضًا، وتأويلاً وتقديرًا، يذهب فيها ابن بابشاذ باختياره إلى وجه

---

(١) المائدة: ٧١.

(٢) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري أبو محمد، أحد القراء العشرة وأحد أئمة النحو واللغة والفقه والحديث، توفي سنة ٢٠٥هـ، ترجمته في: النشر١/ ١٨٦، ومعرفة القراء الكبار١/ ١٣٠، والأعلام٩/ ٢٥٥.

(٣) هو خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدي البغدادي، أحد القراء العشرة، توفي سنة ٢٩٩هـ، ترجمته في: النشر١/ ١٩١، وغاية النهاية١/ ٣٢٢، والأعلام٢/ ٣٦٠.

(٤) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٤٢.

(٥) النساء: ١.

(٦) النساء: ١.

(٧) شرح ابن بابشاذ ١/ ٨٥، ٨٦.

وجه ليس فيه مخالفة للقاعدة النحوية العامة التي توجب إعادة حرف الجر عند العطف على الضمير المجرور، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾[١]، وقوله ﷻ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[٢]، إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة في القرآن وغيره على هذا الأسلوب. فهو لا يرد مثل هذه القراءات ولا يمس قراءها بسوء، وإن كان حريصًا على تأويلها بما يتفق مع القاعدة النحوية العامة، التي يبدو هنا أنها وضعت على الكثير الشائع من كلام العرب، دون القليل النادر الذي رأى بعدهم أن يضع له اعتبارًا في القاعدة العامة حتى قال ابن مالك:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَـدَى عَطْـف عَلَـى ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ
وَلَيْسَ عِنْـدِيْ لاَزِمًـا إِذْ قَـدْ أَتَـى فِيْ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الـصَّحِيحِ مُثْبَتَـا[٣]

وهذه المسألة نموذج للقراءات التي أثارت جدلاً بين النحاة والقراء والمفسرين وغيرهم لا يكاد ينتهي، كما تضاربت فيها الأقوال والآراء بما يستحيل معه الجمع أو التقريب بينها. وهي قراءات قليلة انفرد بها بعض القراء.

وهكذا نرى منهج ابن بابشاذ في التعامل مع القرآن الكريم وقراءاته منهجًا وسطًا بين من يرفض بعض القراءات ويضعف قرّاءها، ومن يرفض القواعد النحوية العامة التي وضعت على الكثير الشائع من كلام العرب، وخالفتها تلك القراءات القليلة. فابن بابشاذ يحترم جميع القراءات فلا يرد قراءة ولا يضعف قارئًا، ولكنه لا يلتفت إلى الشاذ من القراءات إذا خالفت المتواتر، كما يرجح قراءة العامة على قراءات الأفراد المتواترة، فيضع لها اعتبارًا في التقعيد، ويحاول تأويل ما يبدو مخالفًا للقواعد بما لا مخالفة فيه من التقدير النحوي أو التفسير الدلالي. والله أعلم.

وفي الحديث النبوي الذي استقر الرأي أخيرًا على أنه المصدر الثاني في النحو واللغة بعد القرآن، كما أنه كذلك في التشريع، نرى ابن بابشاذ يسير فيه على منهج الجمهور من أسلافه النحاة، الذين لا يذكرون شيئًا نظريًّا عن الاستشهاد بالحديث في كتبهم النحوية التي

---

(١) المؤمنون: ٢٢.

(٢) الأحزاب: ٧.

(٣) متن الألفية ٤٣.

لا نجد فيها من الأحاديث النبوية بقدر ما نجد فيها الآيات، والقراءات، وكلام العرب خاصة الشعر، فهم نظريًّا لم يصرّحوا بعدم الاستشهاد بالحديث في النحو كما صرح بعض المتأخرين من أمثال ابن الضائع[١]، وأبي حيان النحوي، ولكنهم مع ذلك لا يكثرون من الاستشهاد بالأحاديث في مسائلهم النحوية والصرفية. وهذه قضية مما كثر الكلام فيه واستفاض التأليف والبحوث فيه في هذا العصر[٢]، مع أننا لا نجد عنها كثير كلامٍ في كتب التراث والسلف من النحاة الذين لم نجد لهم في إعراب الحديث إلا ثلاثة كتب[٣]، إلى جانب عشرات الكتب في إعراب القرآن وشواهد النحو الشعرية.

وعلى هذا المنهج سار ابن بابشاذ متّبعًا الجمهور من أعلام النحاة في كل عصر، مثل: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والزجاجي، وابن الحاجب[٤]، فلا نجد في شرح ابن بابشاذ واختياراته فيه إلا عددًا قليلاً من الأحاديث لم تتجاوز عشرين حديثًا، ثلاثة منها في المسائل النحوية، والبقية في المسائل اللغوية والصرفية، ففي حديثه عن جواز حذف خبر (إنّ) للاختصار إذا دل عليه دليل في الكلام، ذكر حديث ((إن المهاجرين قالوا: يا رسول الله، إن الأنصار قد فضلونا، آوونا وفعلوا بنا، فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: بلى، قال: فإنّ ذلك))[٥]. قال ابن بابشاذ: «...فحذف الخبر، أي: فإن معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة لهم»[٦].

وهنا ذكر حديثًا آخر وهو أثر عن عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- يعضّد ما جاء في الحديث السابق، حيث قال: «وجاء رجل إلى عمر بن عبد العزيز فكلمه في حاجة، ثم

---

(١) هو علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي، نحوي أندلسي، توفي سنة ٦٨٠هـ، ترجمته في: بغية الوعاة٢/ ٢٠٤، والأعلام٤/ ٣٣٣، ومعجم المؤلفين٧/ ٢٢٤.

(٢) ينظر على سبيل المثال: السيل الحثيث في الاستشهاد بالحديث لمحمود بن يوسف فجال.

(٣) الكتب هي: إعراب الحديث للعكبري، وشواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، وإعراب الحديث أو عقود الزبرجد على مسند أحمد للسيوطي.

(٤) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو المشهور بابن الحاجب، فقيه مالكي أصولي نحوي مقرئ، توفي سنة٦٤٦هـ، ترجمته في: معرفة القراء الكبار٢/ ٥١٦، ووفيات الأعيان١/ ٣١٤، وبغية الوعاة٢/ ١٣٤.

(٥) الحديث في غريب الحديث لابن سلام ٢/ ٣٧٠.

(٦) شرح ابن بابشاذ ١/ ٢١٨.

جعل يمتّ فيها بقرابته، فقال عمر -وكان فصيحًا- إنّ ذاك، ثم ذكر له حاجته، فقال: لعل ذاك[١]، أي: لعل حاجتك أن تقضى. وهذه المحذوفات والتلويح يقع في الكلام الفصيح، فيكون أوقع في النفس من التصريح»[٢]. فمثل هذه الأحاديث التي استشهد بها في تراكيب الكلام وقواعد الإعراب قليلة بالنسبة للأحاديث الأخرى التي استشهد بها في الدلالة على معنى كلمة أو اشتقاقها أو بناء لفظة، مثل استشهاده على أن كلمة (الكبد) مؤنثة بالحديث: ((في كل كبد حرّى أجر))[٣]، كما استشهد على تأنيث (الضلع) بالحديث: ((خُلقت المرأة من ضلع عوجاء))[٤].

وابن بابشاذ في استشهاده بالحديث لا يكتفي به غالبًا وإنما يذكر معه ما يعضده من آية أو شاهد من كلام العرب[٥]، كما أنه لا يفرق في استشهاده بالأحاديث بين الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، والموقوفة على الصحابة رضوان الله عليهم، والآثار من كلام التابعين، ولا يحرص على توثيق الأحاديث بذكر أسانيدها ورواتها ومصادرها كما يفعل ذلك في القراءات. وبهذا نرى أنه لم يخرج عن منهج القدماء السابقين له في منهجه العام في الاستشهاد بالأحاديث النبوية والآثار.

الاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره متفق عليه بين علماء العربية وإن اختلفوا في ضوابطه المكانية والزمانية والقبلية. وابن بابشاذ لا يختلف عن جمهور النحاة السابقين له واللاحقين به، الذين يُكثرون من الاحتجاج بالشعر دون النثر، فقد بلغت شواهده الشعرية أربعين وأربعمائة شاهد، واحدٌ وثلاثون منها من أنصاف الأبيات وأجزاء منها، وهذه الشواهد حرص ابن بابشاذ على نسبتها إلى قائليها، خاصة ما لم يكن من شواهد النحاة المشهورة قبله، مثل شواهد الكتاب لسيبويه التي هي محل ثقة للنحاة؛ فلا تحتاج إلى توثيق مرة أخرى بعد أن وثقها رواة الكتاب وشراح شواهده. أما غيرها فقد صرّح ابن بابشاذ

---

(١) ينظر: البيان والتبيين ١/ ٣٥٠.

(٢) شرح ابن بابشاذ ١/ ٢١٩.

(٣) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٣/ ٨٧٧، والحديث في المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٣٢٣.

(٤) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٤٧٧، والحديث في البخاري ٤/ ١٧٩.

(٥) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٦٤، ٣/ ٩٣٢.

باسم الشاعر في نحو ثمانية وسبعين شاهدًا، وبقي أربعة وخمسون شاهدًا في شرحه مجهولة القائل، وأغلبها من الشواهد التي نقلتها كتب النحاة قبله، وهي تنتمي إلى عصور الاحتجاج المختلفة من الجاهلية إلى العصر الأموي، لم ينفرد ابن بابشاذ بشاهد منها إلا في القليل النادر.

وكان ابن بابشاذ يستشهد بشواهد مجهولة القائل إذا كانت مشهورة مروية في كتب النحو قبله.

ومن منهجه في التعامل مع الشاهد الشعري حرصه على بيان موطن الاستشهاد منه من وجه إعرابي، أو معنى لفظ، أو اختلاف رواية في مسألة، كما فعل في البيت الذي أورده الزجاجي في باب إعمال الفعلين، وهو قول طفيل الغنوي:

وَكَمْتًـــا مُـــدَمّاةً كـــأنّ مُتُونَهـــا جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُـــذْهَبِ(١)

حيث قال: «فاعل (جرى) مضمر فيه دل عليه (لون مذهب)، وأورده شاهدًا على إعمال الثاني وهو نصب (لون) بـــ(استشعر)»(٢).

وابن بابشاذ في استشهاده بالشعر يحرص على ذكر الروايات في البيت مرجحًا بينها في الدفاع عن اختياره والرد على مخالفه، كما في حديثه عن (مَنْ) من قول عنترة:

يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَـــهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وليْتَها لَمْ تَحْـــرُمِ(٣)

حيث يرفض هذه الرواية التي استشهد بها الكوفيون على زيادة (مَن) في الكلام، والبصريون يجعلونها الموصوفة لا الموصولة، قال ابن بابشاذ مبطلاً الرواية من أساسها: «والرواية عند البصريين: يا شاة ما نقص، فرواية برواية، والقياس مع البصريين؛ لأن الأسماء-والله أعلم بالصواب- لا تزاد»(٤). فهو هنا يجعل الرواية محتملة لـــ(مَن) و(ما)، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، فلم يبق للكوفيين دليل لقولهم إن (مَن) تأتي زائدة، أما البصريون فمعهم القياس المتفق عليه، وهو أن الأسماء لا تأتي زائدة في الكلام.

ومن الأمور المهمة في استشهاده بالشعر أنه يرفض القول بالضرورة الشعرية إذا كثرت

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل (ديوانه٢٣).

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢٤٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو لعنترة (ديوانه٢٨).

(٤) شرح ابن بابشاذ ٤/ ٩٧٩، وينظر المزيد من الأمثلة من مثل هذا: ١/ ١٨٧، ١٨٨، ٢/ ٣٨٢، ٢/ ٤٦٦.

الشواهد على أسلوب ما، كما في باب المفعول المحمول على المعنى، حيث قال في بيت الأخطل الذي أورده الزجاجي:

مِثلُ القَنَافذِ هَدّاجونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهم هَجَرُ(١)

«وهذا البيت الأولى به ألا يكون ضرورة...، وإذا كثر هذا هذه الكثرة، كان الأشبه أن يكون اتساعًا لا ضرورة»(٢). فهو هنا يرى أن رفع المفعول به ونصب الفاعل أو نصبهما معًا أو رفعهما معًا اعتمادًا على المعنى الظاهر من الكلام من باب الاتساع لا من باب الضرورة الشعرية.

وأحيانًا يذكر ابن بابشاذ أكثر من شاهد شعري على المسألة الواحدة، كما في باب المفعول معه، حيث قال: «...مسألة يجوز فيها وجهان: أجودهما الرفع، وذلك مثل: ما أنت وزيدٌ، وكيف أنت وعمروٌ، والنصب جائز، كقول الشاعر:

فَمَا أَنَا والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غُصَّتْ تِهامَةُ بالرِّحَالِ(٣)

وقول الآخر:

فَمَا أَنَا والسَّيرَ في مَتلَفٍ يبَرِّحُ بالذّكَرِ الضّابِطِ(٤)

كأنه قال: ما أكون أنا والسير. والرفع أجود في جميع ذلك»(٥).

وقد يطيل في التعليق على شاهد شعري ببيان معاني بعض الكلمات، بالإضافة إلى أوجه الإعراب، كما في قوله في باب البدل: و«أما بيت الأعشى:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تُقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ(٦)

فشاهد على بدل الاشتمال؛ لأن (الثواء) الإقامة في الحول؛ وهو مشتمل عليه. و(تقضي لبانات) اسم (كان)، و(يسأم) منصوب بإضمار (أنْ)، وهي في موضع المصدر المعطوف

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل (ديوانه١١٠).

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٧٨.

(٣) البيت من الوافر، وهو لمسكين الدارمي (ديوانه٦٦).

(٤) البيت من المتقارب، وهو لأسامة بن الحارث الهذلي (ديوانه٢/ ١٩٥).

(٥) شرح ابن بابشاذ ٦٣٢، ٦٣٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو للأعشى (ديوانه٧٧).

على المصدر، و(في حول) خبر (كان) متعلق باستقرار محذوف؛ لأنه في موضع خبر (كان)»[١].

وأما أقوال العرب النثرية ولهجاتها فاستشهد بها ابن بابشاذ في ترجيح اختياره كما يحتج بها على مخالفيه. ويبدو أن أكثر نقوله النثرية اعتمد فيها على سيبويه في الكتاب، والفراء في معانيه، ومجموع ما أحصيته من الشواهد النثرية خمسة وأربعون ومائة شاهد، بين قول مأثور وحكمة ومثل. والأمثال قليلة لم تتجاوز أحد عشر مثلاً، وهو يذكر ما يدل على أن القول مثل، بمثل قوله: ومن كلام العرب[٢]، أو: وفي المثل[٣]، أو: في حكاية العرب[٤]، مثل استشهاده على مجيء خبر (عسى) اسمًا مفردًا، بقولهم: عسى الغوير أبؤسًا[٥].

وهذا من الاستعمالات النادرة في كلام العرب؛ لأن (عسى) من أخوات (كاد) التي لا يكون خبرها غالبًا إلا جملة فعلية فعلها مضارع.

ومن ذلك قول ابن بابشاذ: «ومن أمثال كلام العرب: كاد النعام يطير، وكاد العروس يكون أميرًا»[٦].

ومن الأمثال التي استشهد بها وهي تجري مجرى الحكم، قول العرب: في بيته يؤتى الحكم[٧]، على جواز تقديم الجار والمجرور على متعلقه بمثل هذا الأسلوب، وكذلك قولهم: الصيف ضيعت اللبن[٨].

أما لغات العرب فقد اهتم بها ابن بابشاذ اهتمامًا كبيرًا مقتفيًا أثر النحاة السابقين الذين جعلوها أصلاً من أصول الشواهد النحوية واللغوية عندهم، وابن بابشاذ يحرص على الإشارة إلى لغات القبائل العربية ويكثر في اختياراته من ذكر لغات أهل الحجاز ونجد، وتميم وطيئ،

---

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٠٦.
(٢) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن بابشاذ ٣/ ٨٥٦.
(٣) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن بابشاذ ١/ ١٤٤.
(٤) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٦٩.
(٥) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٧٠، ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.
(٦) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٥٧٢، والمثلان في مجمع الأمثال ٢/ ١٦٢.
(٧) ينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥٢، ومجمع الأمثال ١/ ٧٢.
(٨) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٠٣، ومجمع الأمثال ٢/ ٦٨.

وغيرها للدلالة على معاني المفردات وبيان اشتقاقاتها واختلاف دلالاتها، كما يستشهد بها في الأحكام النحوية، خاصة لغة أهل الحجاز وبني تميم، اللتين يبدو أنه له بهما عناية خاصة.

ومن منهجه في التعامل مع اللهجات أنه يبني الحكم النحوي على اللغتين ابتداءً، إذا كانتا لغة أهل الحجاز وبني تميم غالبًا، كما في قوله عند كلامه عن الاستثناء المنقطع: «...وهذا الضرب فيه مذهبان: مذهب أهل الحجاز نصبه، ومذهب بني تميم إجراؤه على ما قبله وإتباعه له. وذلك قولك: ما في الدار أحد إلا وتدٌ، وإلا وتدًا...، الحجة في النصب لأهل الحجاز؛ فإن الثاني لما انقطع معناه من الأول؛ ولم يكن من جنسه، انقطع أيضًا من إعرابه فلم يكن بلفظه. والحجة لبني تميم في الرفع من ثلاثة أوجه، أحدها: أنك إذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلا ثوبٌ، فقد نفيت الأحدين وما يتبع الأحدين...، والوجه الثاني: أن تكون غلبت من يعقل على مالا يعقل...، والوجه الثالث: أن يكون الأحدون قد ذكروا تأكيدًا»[(١)]، فهو لا يكتفي بذكر اللغتين مساويًا لهما، بل يتجاوز ذلك إلى الاحتجاج النحوي لكلّ منهما ولو بشيء من التكلف.

وقد سبق وصفه لقراءة الجمهور بأنها على لغة أهل الحجاز. وقراءة حمزة وحده بأنها على لغة بني تميم في تفريقه بين النفي بـــ(ليس) والنفي بـــ(ما) في باب الاشتغال[(٢)].

أما اللهجات العربية لغير أهل الحجاز وتميم فإنه وصف بعضها بالشذوذ أو الضعف؛ لأنها لا تتفق مع ما يراه قياسًا، مثل قوله: «...فإن قيل: فقد حكي عن العرب: أكلوني البراغيث، قيل: هذه حكاية شاذة من وجهين: أحدهما: مخالفتها للأصول وما عليه الجمهور. والآخر: وصف البراغيث بالأكل دون القرص، فقوي الشذوذ فيها؛ فلم يعتد بها»[(٣)]، فلغة (أكلوني البراغيث) من أشهر اللهجات العربية في النحو، ولها شواهد كثيرة، كما أنها وجدت في لغات عدد من القبائل ومع ذلك يصفها بالشذوذ في اللفظ والمعنى، ويقرر عدم الاعتداد بها، وهذا أمر غريب من ابن بابشاذ الذي عُرف باحترامه للمسموع من كلام

(١) شرح ابن بابشاذ ٣/ ٦٩٣، ٦٩٤.

(٢) ينظر: الصفحة رقم [١٠٩]. من هذا البحث، وشرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٣٤.

(٣) شرح ابن بابشاذ ١/ ٦٠.

العرب في عموم منهجه.

ونخلص من هذا المبحث على أن ابن بابشاذ له عناية كبيرة بالسماع بأنواعه المختلفة على تفاوت بينها، ومنهجه هذا في التعامل مع المسموع لم يخرج عما اعتاد النحاة قبله عمومًا، وإن كان له بعض الاختيارات التي بناها على اجتهاده الخاص في تطبيق ما يراه من معايير نحوية ودلالية تمثل مذهبه وجهده في دراسة النحو.

المبحث الثاني: القياس:

القياس هو: «عبارة عن رد الشيء إلى نظيره»[١]، أو هو: «حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام، وبعلة جامعة بينهما»[٢]. ويفهم من هذا أن القياس هو أن نحمل أسلوبًا من الأساليب، أو حكمًا من الأحكام على ما سمع عن العرب، فنبني كلامنا على ما تكلم به العرب من الأساليب، ونحمل كل جديد من الاستعمالات على ما يناسبه من الأحكام المتقررة في النحو، ومن ثَمّ كان القياس «هو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه»[٣]، ولهذا روي عن الكسائي أنه قال:

إِنَّمَـــا النَّحْـــوُ قِيَـــاسٌ يُتَّبَـــعْ وَبِهِ فِـــيْ كُـــلِّ أَمْـــرٍ يُنْتَفَـــعْ[٤]

فجعل النحو كله قياسًا، وهذا ما أكده ابن الأنباري في قوله: «واعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[٥]. ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا أنه إذا قال العربي: كتب زيدٌ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمًّى تصح منه الكتابة، نحو: عمرو وبشْر وأزدشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال. وكذلك القول في العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة والناصبة، والجارة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كلّ منها على ما لا يدخل تحت الحصر وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس واقتُصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع؛ فوجب أن يوضع وضعًا قياسيًّا عقليًّا لا نقليًّا»[٦].

---

(١) كتاب التعريفات للجرجاني ٩٦.

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ٢٢١.

(٣) الإصباح في شرح الاقتراح لمحمود فجال ١٧٥.

(٤) البيت من الرمل، وهو مطلع قصيدة للكسائي في وصف النحو، ينظر إنباه الرواة ٢/ ٢٦٧.

(٥) هذا التعريف لأبي علي الفارسي في التكملة ١٦٣.

(٦) لمع الأدلة لابن الأنباري ٩٥-١٠٠.

وبناء على هذا كان القياس حاضرًا عند النحاة من أول يوم عرف فيه النحو عمليًّا، فما من نحوي إلا وقد استعمل شيئًا من القياس في نحوه. أما نظريًّا فقد ذكروا أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[١] هو أول من بعّج النحو، ومدّ القياس وشرح العلل.

وقد ظل النحاة يستعملون القياس في أحكامهم وكتبهم، فسار ابن بابشاذ في هذا الطريق مثل سابقيه؛ إذ كان حريصًا على وضع قواعد نحوية تنضبط بها الأساليب والتراكيب المختلفة، ولهذا قال في مستهل شرحه: «إنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى، وكلام الرسول ﷺ، وكلام فصحاء العرب»[٢].

وإذا نظرنا في اختيارات ابن بابشاذ من خلال شرحه نجده منطلقًا من قوله هذا في استعمال أنواع من القياس، كما في نحو قوله عن المشابهة بين المقيس والمقيس عليه في العلة التي يبنى عليها الحكم النحوي: «ومتى كان (أفعل) صفة ومؤنثه بالهاء، مثل: أرمل وأرملة، فإنه يجوز أن يسلم وأن يكسَّر، فتقول: رجال أرملون وأرامل، ونساء أرملات وأرامل؛ لأنه قد أشبه الأسماء، ولأنه قد جرى مجرى (فُعْلان) الذي مؤنثه بالهاء، مثل: عُريان وعُريانة، وسُفيان وسُفيانة»[٣]، فهو هنا يقيس (أفعل) الذي هو وصف إذا كان مؤنثه بالهاء، وليس (فَعْلى) بألف التأنيث على الوصف (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلانة) بالهاء في جواز جمعه جمعًا سالمًا للمذكر والمؤنث، وجمعه جمع تكسير؛ لهذه العلة الجامعة بينهما، وهي تأنيثهما بالهاء وليس بالألف. وذلك ردًّا على من لا يجيز ذلك ويجب جمعه جمع تكسير حملاً على الممنوع من الصرف من هذه الأوصاف التي على وزن (أَفْعل فَعْلاء) و(فَعْلان فَعْلى)[٤].

هذا في قياس الصيغ الصرفية بعضها ببعض؛ ليكون المقيس مثل المقيس عليه في الأحكام، ومثله قياس الأساليب والتراكيب بحمل بعضها على بعض؛ ليكون المقيس مثل

---

(١) هو عبد الله بن زيد بن حارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي إسحاق، مشهور بكنية والده، أحد الأئمة في القراءات والعربية، توفي سنة١٢٧هـ، ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٤١، وطبقات القراء١/ ٢٣٥، وبغية الوعاة٢/ ٤٢.

(٢) شرح ابن بابشاذ ١، ٢.

(٣) شرح ابن بابشاذ ٤/ ١٠٨٠.

(٤) ينظر: لمع الأدلة لابن الأنباري ٩٣.

المقيس عليه في الإعراب والمعنى، وذلك مثل قوله في كلامه عن صيغ التعجب القياسية: «...فللتعجب طريقه بأربعة ألفاظ: ما أفْعَله، وأفْعِل به، وأفْعَل منه، وهو أفْعَلهما، من نحو: ما أحسن زيدًا، وأحسن بزيد، وهو أحسن من عمرو، وهو أحسن العمرين، والأصل من هذه الأربعة اللفظ الأول، والثلاثة الأخر محمولة عليه، ما جاز فيه جاز فيها، وما امتنع منه امتنع منها؛ من قبل أنه اللفظ الذي يختص بالتعجب ولا يصلح لغيره...، فإذا ثبت هذا فينبغي أن يُتشاغل بشرح (ما أفعله)؛ لكون ما بقي مقيسًا ومحمولاً عليه...»[(١)]، فهو هنا يجعل أسلوب (ما أفعله) أصلاً في باب التعجب فيحمل عليه غيره من الأساليب ويجعلها مقيسة عليه في الإعراب والمعنى بعلة جامعة هي دلالتها على التعجب والمبالغة والكثرة، ودليله على أن هذا الأسلوب هو الأصل في التعجب دون غيره أنه لا يستعمل إلا فيه، وبقية الأساليب تستعمل فيه وفي غيره، وكأنه يقرر أن كل شيء اختص بشيء ولم يتجاوزه إلى غيره يُعد أصلاً فيه يقاس عليه غيره مما يكون فيه وفي غيره؛ ولهذا جعل بقية التراكيب التي ذكرها للتعجب مثل إعراب الصيغة التي جعلها أصلاً ردًّا على من لا يرى ذلك[(٢)].

هكذا نرى ابن بابشاذ استعمل القياس في الأساليب، والصيغ، والأحكام بكثرة في شرحه واختياراته، بل قد يتجاوز استعمال القياس لتثبيت ما يراه في المسألة من رأي إلى استخدامه لحسم النـــزاع بينه وبين مخالفيه، كما في قوله عند رده على قول الكوفيين بزيادة (مَنْ) في قول عنترة:

يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَـــهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَها لَمْ تَحْـــرُمِ[(٣)]

حيث يرفض هذه الرواية التي استشهد بها الكوفيون على زيادة (مَن) في الكلام، فيذكر أن البصريين رووا البيت بـــ(ما) بدل (مَن) فتكافأت الروايتان وليست إحداهما بأولى من الأخرى، فلجأ ابن بابشاذ إلى حسم النـــزاع بالقياس بقوله: «والرواية عند البصريين: يا شاة ما قنص...، فرواية برواية، والقياس مع البصريين؛ لأن الأسماء-والله أعلم بالصواب-

(١) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٠٩، ٣١٠.

(٢) ينظر تفصيل آراء النحاة وما اختاره ابن بابشاذ منها في: الكتـــاب١/ ٧٢، شـــرح جمـــل الزجـــاجي لابـــن خروف٢/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية٤/ ٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) البيت من الكامل، وهو لعنترة (ديوانه٢٨).

لا تزاد»[١]، فهو هنا يحسم النـــزاع اعتمادًا على القياس العام المتفق عليه بين الفريقين عند اختلاف الرواية عندهما في موضع الشاهد، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، فكأن دليل كل من الفريقين قد سقط، فلم يبق إلا الرجوع إلى الأصل العام المتفق عليه وهو القياس[٢].

وبهذا يتضح أن القياس ركن أساس من أركان الصناعة النحوية عند ابن بابشاذ، وهو في هذا لا يختلف عن جمهور النحاة قبله وبعده.

(١) شرح ابن بابشاذ ٤/ ٩٧٩.

(٢) ينظر: الصفحة رقم [٤٠، ١١٥] من هذا البحث.

المبحث الثالث: الإجماع:

إذا أطلق الإجماع في النحو فالمراد به إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة، فاتفاق علماء النحو الأوائل من أهل البلدين يعد إجماعًا في النحو يحتج به عند جمهور النحاة(١).

وقد ذكر ابن جني ما يدل على أن النحاة لا يجيزون لأحد الإقدام على مخالفة الإجماع إلا بعد إمعان وإتقان. وعلى هذا فالاحتجاج بالإجماع جائز وإن كان محل خلاف بين النحاة قديمًا وحديثًا(٢).

ومن هنا كان الإجماع من أقل أدلة النحو شأنًا وإن كانت بعض البحوث الحديثة انتهت إلى أهميته ومكانته الكبيرة بين أصول النحو عمومًا(٣)، ومع ذلك نجد في البحوث الحديثة ما انتهى إلى أن المسائل المجمع عليها بين النحاة لا تزيد على مائتي مسألة إلا بقليل، وما عداها محل خلاف في إجماعهم عليها(٤).

وبناء على هذا كان الإجماع في اختيارات ابن بابشاذ من خلال شرحه من أقل أدلة النحو استعمالاً، وهو يشير إليه ويذكره في عدد من المسائل المختلف فيها ليثبت أن الخلاف في جانب من المسألة، وأن أصل المسألة محل إجماع بين النحاة، وذلك لتأييد اختياره والرد على مخالفه، سواء أكان ذلك في أساليب العربية وصور تراكيب الجمل فيها، أم في الأحكام النحوية. فمن الأول قوله: «أجمعوا على أنه لا يجوز عطف الصفة على الموصوف، لا تقول: مررت بإخوتك والظرفاء، وأنت تريد وصفهم»(٥)، وهذا في معرض شرحه لكلام الزجاجي عن تعدد النعوت للمنعوت الواحد، والأوجه الجائزة في ذلك من إتباعها جميعًا أو قطع بعضها، فذكر ابن بابشاذ الإجماع على أن هذا الوجه غير جائز باستعمال العرب؛ لأن

---

(١) ينظر: الخصائص لابن جني ١/ ١٨٩.

(٢) ينظر: الخصائص لابن جني ١/ ١٨٨، والإصباح في شرح الاقتراح ١٥٩، ١٦٠.

(٣) ينظر: رسالة الإجماع في النحو العربي، دراسة في أصول النحو، بحث للماجستير غير منشور لدخيل غنيم العواد، في جامعة أم القرى ١٤١٥هـ.

(٤) ينظر: المسائل المتفق عليها بين النحويين جمعًا وتصنيفًا ودراسة لدخيل عواد، بحث للدكتوراه في جامعة أم القرى غير منشور ١٤٢٣هـ.

(٥) شرح ابن بابشاذ ١/ ٧٥.

السامع لا يدري أقصد المتكلم أنه مرّ بإخوته وبقوم آخرين ظرفاء كما هو ظاهر العبارة؛ لأن العطف يفيد المغايرة، أم قصد وصف إخوته الذين مرّ بهم أنهم ظرفاء. فهذا التركيب في ذاته صحيح إذا كان المقصود المعنى الأول، وإنما يكون خطأً إجماعًا إذا قصد المتكلم المعنى الثاني؛ لأن اللفظ لا يدل عليه. والله أعلم.

وقد يجمع بين ذكر الإجماع على صحة الأسلوب والإجماع على إعراب شيء منه في مسألة واحدة، كما فعل عند حديثه عن إعراب (أحسن) من صيغة التعجب (ما أحسن زيدًا)؛ إذ ذكر أن الفاعل في هذا الفعل مضمر وجوبًا، «ولا خلاف أنه لا يجوز أن يعطف على ذلك المضمر ولا أن يبدل منه، ولا أن يخبر عنه، واختلف في تأكيده، فأجمعوا على أنه لا يجوز قبل ذكر المتعجب منه، من نحو: ما أحسن نفسُه زيدًا، واختلفوا إذا وقع بعد المتعجب منه، من نحو: ما أحسن زيدًا نفسُه، فمذهب الأكثر -وعليه المعول- أنه لا يجوز أن يكون تأكيدًا لذلك المضمر، ومذهب قوم من المتأخرين إجازة ذلك. وأجمعوا على جواز النصب لكونه تأكيدًا للمتعجب منه، وإنما لم يجز عند الأكثر ذلك المضمر؛ لأن التأكيد في الغالب إنما هو لما عرفت حقيقته وثبتت معرفته وليس كذلك هذا المضمر؛ لأنه مبهم راجع على مبهم، والغرض منه ذلك»[1]، فهو في هذا النص الموجز يذكر الإجماع أكثر من مرة ويعبر عنه بأكثر من لفظ، فيقول: لا خلاف مرة، وأجمعوا أخرى، والمراد واحد؛ فقد ذكر خلافهم في تأكيد الفاعل المضمر في فعل التعجب من هذه الصيغة إذا أُخّر على المتعجب منه ورجح عدم الجواز بقوله: وعليه المعول، ونسب هذا المذهب إلى الأكثر، كما علل له بعلة معنوية، هي: أن التأكيد لا يكون لشيء مجهول أو مبهم، مثل هذا الفاعل المضمر العائد على مبهم مثله، وهو (ما) التعجبية، وإنما يؤكد الشيء المعروف الثابت معرفته. وفي مقابل هذا الخلاف يذكر إجماعهم على أن هذا المضمر لا يجوز أن يعطف عليه ولا أن يبدل منه ولا أن يخبر عنه، كما يذكر إجماعهم على عدم جواز تأكيده قبل ذكر المتعجب منه، ثم يذكر إجماعهم على جواز النصب توكيدًا للمتعجب منه. وكل هذا من خلال هذه الأسطر القليلة. وعلى هذا يسير ابن بابشاذ في استخدامه للإجماع على ما يذكره من أساليب لكلام

(١) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣١٢، ٣١٣.

وأوجه الإعراب فيها.

ولا يكتفي ابن بابشاذ باستخدام الإجماع في اختياراته النحوية، بل يتجاوز ذلك إلى النص على الإجماع في القراءات القرآنية، وهذا كثير عنده في تعليله للأحكام النحوية وأساليب كلام العرب، مثل قوله في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره: «...فلذلك وقع الإجماع على القراءة في النصب؛ ولذلك جعله علي بن عيسى الرماني في باب ما يطلب الفعل؛ لأن (إنّا) يطلب الخبر في (خلقناه) وأجراه مجرى (أزيدًا ضربته؟)، ونحوه مما يطلب الفعل، وجوز أن يكون نصب (كل شيء) على البدل من اسم (إنّ) بدل اشتمال؛ إذ المعنى مشتمل عليه، كأنه قال: إنّ كل شيء خلقناه بقدر...»[(١)]. وجاء كلامه هذا تعليقًا على قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[(٢)]، وقد أورده شاهدًا على ما يترجح فيه النصب على الرفع من مسائل الاشتغال لتقدم ما يغلب دخوله على الفعل على الاسم المشغول عنه، مثل: همزة الاستفهام و(ما) النافية، فذكر إجماع القراء على نصب (كل) معللاً ذلك بالمعنى مشبهًا إياه بأسلوب ما تقدم عليه ما يغلب دخوله على الفعل، مثل: أزيدًا ضربته؟.

وبالرجوع إلى كتب القراءات في هذه الآية ندرك أنه يعني بإجماع القراء إجماع قراء القراءات المتواترة دون الشاذة، التي يبدو أن ابن بابشاذ لا يضع لها كبير اعتبار إذا خالفت المتواترة، وهذا يؤكد ما سبق ذكره في استشهاده بالقراءات[(٣)].

ففي هذه الآية قرأ برفع (كل) جماعة من قراء الشواذ، مثل: أبي السمال[(٤)] وغيره[(٥)].

ومع ذلك يذكر ابن بابشاذ إجماع القراء على النصب، ويعلل به اختياره للنصب في مثل هذا الأسلوب، وإن نقل بعد ذلك إجازة الرماني وجهًا آخر من الإعراب، وهو أن

---

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٦٤، ١٦٥.

(٢) القمر: ٤٩.

(٣) ينظر: الصفحة رقم [١٠٨] من هذا البحث.

(٤) هو قعنب بن هلال بن أبي مغيث العدوي البصري المقرئ، من قراء الشواذ، توفي سنة ١٦٠هـ، ترجمته في: غاية النهاية٢/ ٢٧، ووفيات الأعيان١/ ٢٠٧، وبغية الوعاة٢/ ٢٦٥.

(٥) ينظر تفصيل ذلك في: المحتسب لابن جني ٢/ ٣٠٠، والكشاف للزمخشري٤/ ٤٤١، والبحر المحيط٨/ ١٨١، والدر المصون١٠/ ١٤٦، ١٤٧، والتبيان للعكبري٢/ ١١٩٦، وإعراب القراءات الشواذ لابن خالويه٢/ ٥٣٤.

يكون (كل) بدلاً من اسم (إنّ) مع الاحتمال الأصل، وهو أن يكون منصوبًا بالفعل المقدر الذي دل عليه (خلقناه)، والكلام في هذه الآية يطول قراءة وإعرابًا وتفسيرًا[1]. والله أعلم.

وعلى هذا يبدو أن مصطلح الإجماع غير دقيق عند ابن بابشاذ، خاصة في القراءات، أما في الأحكام النحوية وأساليب كلام العرب فهو دقيق في استعماله، وقد ذكره كثيرًا في شرحه إلا أن أكثر ذلك لا صلة له بهذا البحث القائم على اختيارات ابن بابشاذ في مسائل الخلاف، ولهذا أكتفي بهذه الإشارة إليه.

ونخلص من هذا الفصل إلى أن ابن بابشاذ بنى اختياراته على أصول الاحتجاج النحوية المعروفة عند النحاة، التي اجتهد في تطبيقها والإفادة منها في درسه النحوي، وكان موفقًا في ذلك إلى حد بعيد؛ إذ كان يسلك المنهج الوسط ويحرص على ذلك غالبًا ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. والله الموفق.

(١) ينظر المواضع السابقة على سبيل المثال.

الفصل الخامس

التقويم

ويشتمل على ما يلي:

توطئة.

المبحث الأول: توثيقه لاختياراته.

المبحث الثاني: الاعتدال والتحيز.

المبحث الثالث: التعليل.

المبحث الرابع: الإيجاز والإطناب.

المبحث الخامس: تأثره بسابقيه.

المبحث السادس: أثره فيمن بعده.

المبحث السابع: قيمة اختياراته.

توطئة:

يقوم هذا الفصل على تقويم اختيارات ابن بابشاذ من خلال شرحه على جمل الزجاجي، وهذا التقويم يمثل لب عملي وخلاصة جهدي في هذا البحث. وقد نظرت فيه من عدة جوانب ليكون التقويم شاملاً ومنصفًا ومحايدًا دون إفراط أو تفريط؛ ولذلك نظرت فيه من عدة زوايا رأيت أنها كفيلة بتحقيق ما أصبو إليه من تقويم علمي متكامل؛ ولهذا نظرت إلى اختياراته من جهة توثيقها أولاً، والاعتدال والتحيز فيها ثانيًا، ومدى حرصه على التعليل لها ثالثًا، والإيجاز والإطناب في أسلوبه رابعًا، ثم تأثره بسابقيه من النحاة خامسًا، وأثره في خالفيه منهم سادسًا، ثم قيمتها العلمية العامة سابعًا وأخيرًا، فجاء هذا الفصل في سبعة مباحث، فهو أكبر الفصول وأهمها وخاتمها على نحو ما يظهر في الصفحات القادمة.

المبحث الأول: توثيقه لاختياراته:

الاختيار يكون من بين رأيين أو آراء، ولا قيمة للرأي ما لم يكن موثقًا بذكر قائله أو القائلين به، أو مصدره من المدارس النحوية أو أعلام النحو؛ ولهذا يحرص كل منتصر لرأي على توثيقه؛ ليجعله ذا قيمة علمية يمكن الاعتماد عليه، والدفاع عنه، والرد على مخالفيه.

وابن بابشاذ في اختياراته من خلال شرحه على جمل الزجاجي حريص كل الحرص على توثيق كل قول يختاره رأيًا لنفسه، أو مذهبًا يرجحه على غيره، وكذلك يحرص على توثيق الآراء الأخرى المرجوحة عنده، والتي يحرص على الرد عليها، وبيان ما فيها من خلل جعله يختار غيرها عليها؛ لأنه لا فائدة ترجى من الرد على قول غير موثوق به، أو رأي مجهول القائل مما لا يستحق النظر والمناقشة، فضلاً عن الترجيح.

ومن المعروف أن طرائق التوثيق عند القدماء تختلف عن الطرائق المعروفة عندنا اليوم، بل قد تختلف طرائق التوثيق من عصر لآخر في بعض الجوانب، بناء على الأعراف العلمية المتبعة، أو ما طرأ عليها من تطورات علمية وتقنية معروفة في كل عصر.

ومن خلال دراستي لاختيارات ابن بابشاذ لحظت أنه يوثق الرأي بنسبته إلى المذهب النحوي من بين المذهبين الكوفي والبصري، وقد سبق القول: إن أكثر اختياراته كانت الترجيح فيها للمذهب البصري على الكوفي، لكنه كان يحرص على كل حال على نسبة القول إلى المذهب عامة، أو بعض الأعلام من علماء المدرستين في كل عصر إلى زمن ابن بابشاذ، وقد ينسبه إلى طائفة من أهل المذهب دون جميعه، كأن يقول: هذا قول المحققين من أصحابنا، أو بعض المحققين، أو جماعة من الكوفيين، أو طائفة من الكوفيين، أو بعض الكوفيين، دون أن يصفهم بالتحقيق كما يفعل مع البصريين أو بعضهم. وقد حرص أيضًا على نسبة ما يفهمه من كتاب الجمل إلى مؤلفه الزجاجي، ولو لم يكن مصرّحًا به، وكذلك وثق كثيرًا من الآراء الفردية بنسبتها إلى قائليها من أعلام النحو، دون نظرٍ إلى المذهب الذي ينتمون إليه، أو بنسبتها إلى الكتب التي نقل منها، كما سبق القول بذلك مستوفى عند الكلام عن مصادره في الفصل الأول من القسم الثاني من هذا البحث[١].

---

(١) ينظر: الصفحة رقم [٥٨] من هذا البحث.

ولهذا سأكتفي هنا بضرب أمثلة متنوعة لما ذكرته هنا، من حرصه على توثيق اختياراته وتنوع مصادر التوثيق عنده، وطرائق توثيقه. ففي كلامه عن تعريف العدد المركب ذكر ثلاث مسائل أو أوجه، أولها: ما يكون جائزًا بلا خلاف، وهو تعريف الثاني بـــ(أل) دون الأول، مثل: ثلاثة الأثواب، وعشرة الغلمان، فهذا جائز باتفاق؛ لأنه على قياس: غلام الرجل وباب الدار. الثاني: ممتنع بلا خلاف، وهو عكس الأول بتعريف الأول بـــ(أل) دون الثاني، مثل: الثلاثة أثواب والعشرة غلمان، فهذا ممتنع باتفاق؛ لأنه مثل: الغلام رجل والباب دار. ثم ذكر الوجه الثالث المختلف فيه وهو تعريفهما معًا بـــ(أل)، مثل: الثلاثة الأثواب والعشرة الغلمان، فقال: «فالكوفيون يجيزون ذلك ويشبهونه بالحسن الوجه، والبصريون يمتنعون من إجازته؛ لأنه لا يشبه الصفة المشبهة؛ لأن (الوجه) وإن كان مجرورًا بلفظه فهو مرفوع في تقديره؛ لأنه الذي حسن، وليس المعدود مع العدد كذلك. والدليل على فساد قياسهم أنهم لا يجيزونه في أجزاء الدرهم وشبهه؛ فلا يجيزون: الثلث الدرهم، بالإضافة»[1]. فهو هنا يذكر الوجه المختلف عليه في المسألة ويحرص كعادته على نسبة كل قول إلى قائله توثيقًا له، ثم يذكر لكل مذهب دليله، ثم يفند رأي الكوفيين كما هي عادته غالبًا، فيذكر من الأدلة العقلية وما يوافق على عدم صحته الكوفيون ليبطل وجه الشبه بين إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها مع تعريفهما، وبين ما ذهبوا إليه من جواز تعريف جزأي العدد المركب مع تعريفهما، وهذا ترجيح ضمني لرأي البصريين بإبطال رأي من يخالفهم وإن لم يصرح بذلك.

وعلى هذا النحو يذكر في كثير من اختياراته رأي المذهبين المعروفين عامة مع ترجيح ما يراه فيختاره، وهذا من الكثرة عنده بحيث لا نحتاج إلى ذكر مزيد من الأمثلة له، وقد سبقت له أمثلة كثيرة في القسم الأول، وإنما الهدف هنا بيان أنه يحرص على نسبة اختياراته وما يقابلها إلى القائلين بها توثيقًا لها.

ومثل هذا ما ذكره في إعراب صيغة (ما أفعله) في التعجب حيث ذكر الخلاف في (ما) هذه وأنها «عند سيبويه وأكثر النحويين اسم تام لا يحتاج إلى صلة يقدر بـــ(شيء)، وهي

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٠٩.

عند أبي الحسن الأخفش وطائفة من الكوفيين اسم ناقص بمعنى (الذي)، وما بعده من الفعل وما اتصل به صلة له، واحتجوا بأنهم لم يجدوا (ما) إذا كانت غير استفهام وغير شرط إلا موصولة أو موصوفة، فجعلوها في التعجب موصولة. وهذا الاستدلال منتقض بـــ(ما) الواقعة بعد (نعم) في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1]، أي: فنعم شيئًا إبداؤها، وبقولهم: إني مما أفعل، تقديره: إني من الأمر فعلي، فـــ(ما) في هذين الموضعين اسم غير موصول ولا موصوف ومع ذلك فليس باستفهام ولا شرط.

والدليل على صحة ما ذكر سيبويه وأصحابه أمران: المعنى واللفظ، أما المعنى: فهو أن التعجب أمر خفي السبب، والصلة موضحة للموصول، فلو وُصل ما أصله الإبهام بما أصله الإيضاح لكان تناقضًا في المعنى.

وأما اللفظ: فلأن معك جملة من المبتدأ والخبر وقد تم الكلام من غير حذف، وليس كذلك على مذهب الأخفش؛ لأن الكلام مبتدأ وخبره محذوف؛ فسيبويه متمسك بالحقيقة من غير مجاز، وكذلك مذهب صاحب الكتاب أبي القاسم وقد فسره»[2].

فابن بابشاذ هنا ينسب أحد القولين إلى سيبويه وأكثر النحويين الذين قد يعبر عنهم بأصحابه أو الجمهور في بعض المواضع، وهذا يشمل البصريين والكوفيين، وينسب القول الثاني إلى الأخفش الذي يعده صاحب القول، حتى إنه لم يذكر معه غيره في الموضع الثاني، مع أنه ذكر معه طائفة من الكوفيين، فكأنه يرى أنهم تابعون للأخفش في هذا القول، وقد احتج لكل من القولين بدليله ثم رجع إلى قول الأخفش وطائفة من الكوفيين بالإبطال والنقض، مفندًا دليلهم العقلي الذي ذكروه لينتهي إلى ترجيح قول سيبويه والجمهور الذي استدل له بالنقل والعقل واللفظ والمعنى، فلم يبقِ نوعًا من الأدلة إلا وأورده هنا لتأييد اختياره لقول سيبويه والجمهور، وختم كلامه بأن هذا القول أيضًا هو اختيار صاحب الكتاب الذي يشرحه وهو أبو القاسم الزجاجي.

وهذا نموذج لتوثيقه الدقيق للآراء والمذاهب والمواقف في اختياراته، سواء أكانت

---

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣١٠، ٣١١.

منسوبة إلى المذهب أم طائفة من أهله أم الجمهور من المذهبين أم أفراد من الأعلام، فقلما يترك ابن بابشاذ قولاً في المسائل الخلافية بلا توثيق.

ومثل هذا قوله في هذه المسألة أيضًا: «وأما (أفعل) فمذهب البصريين أنه فعل، ومذهب طائفة من الكوفيين أنه اسم، واحتجوا لمذهبهم بجواز تصغيره وتصحيح معتله، نحو: ما أسير زيدًا وما أصومه، وعدم تصرفه، وهذا كله لا دليل فيه؛ لأن هذا الفعل لما سلب التصرف لمعنى اختص به أشبه الأسماء، فجاز بحكم الشبه أن يكون فيه بعض ما في الأسماء، و لم يخرجه ذلك إلى أن يكون اسمًا بالجملة، كما أن الأسماء التي لا تتصرف لشبهها بالأفعال لم يخرجها ذلك إلى كونها أفعالاً. والدليل على صحة مذهب البصريين وأنه فعل نصبه للمفعول به، وأما (أفعل) الذي هو اسم لا ينصب المفعول به، وأنك إذا رددت الفعل إلى نفسك ألحقت نونًا وياء ولا يكون ذلك في الاسم، فهذه خواص الأفعال ودلائلها»[(١)]. وهو هنا ذكر قول طائفة من الكوفيين دون تحديد في مقابل قول البصريين جملة؛ لأن المسألة من جملة المسائل المتفق عليها عند البصريين في مذهبهم دون الكوفيين[(٢)]. وعلى عادته أبطل قول الكوفيين مفندًا جميع أدلته، فاختار مذهب البصريين مؤيدًا إياه بأكثر من دليل منطقي لا يمكن رده، وهو بهذا يحقق ما يريد بثلاثة أشياء، الأول: تقديمه رأي الخصم في التفنيد ليهدمه وإن كان أخره في الذكر أولاً، والثاني: إثبات أنه اختار هذا الرأي لما يرى فيه من قوة أدلته وضعف أدلة القول الآخر، أو أنه لا دليل عليه كما يقول، والثالث: تقرير اختياره بالأدلة المفصلة وجعله آخر شيء، فيكون قد ختم به كما قد بدأ به في بداية المسألة ليكون آخر شيء يبقى في ذهن القارئ، وهذا من ذكائه وتمكنه من فن الجدل، ولكن المهم هنا أنه يوثق القولين أو الأقوال جميعًا توثيقًا دقيقًا، سواء أختار هذا القول أم ذاك، وهذا أمر واضح في شرحه واختياراته عمومًا.

وفي مسألة مجيء الواو بمعنى (ثُمَّ) أو زائدة ذكر هذا القول وعقّب عليه بقوله: «فلا

(١) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣١١، ٣١٢.

(٢) ينظر: الإنصاف١/ ١٢٦، وشرح المفصل٧/ ١٤٣، وشرح ابن عصفور٢/ ٥٨٣.

يسلمه المحققون من أصحابنا»[١]، وهذه العبارة وما هو بمعناها كثير في شرحه واختياراته[٢].

وقد سبق في الكلام عن مصادره في اختياراته أمثلة كافية من توثيقه لاختياراته بنسبتها إلى كتب معينة أو أعلام معينين؛ فلا نطيل بإعادتها أو ذكر مزيد منها هنا؛ لأن هذا من الكثير المستفيض في اختيارات ابن بابشاذ.

وهكذا نجد ابن بابشاذ حريصًا كل الحرص على توثيق كل قول في أي مسألة خلافية، وهو في ذلك دقيق، حتى إن ابن خروف مع حرصه على نقده بالحق والباطل لم يأخذ عليه شيئا في هذا الجانب[٣]. وبهذا ندرك أن ابن بابشاذ حريص على التوثيق لاختياراته، أمين في نسبة الأقوال إلى أصحابها من الأعلام، أو مصادرها من الكتب.

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ٨٠.

(٢) ينظر على سبيل المثال: ١/ ٢١٤، ١/ ٢٦٦، ٢/ ٤٣٣، ٢/ ٤٣٤.

(٣) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن خروف على جمل الزجاجي١/٢٦٤، ٣١٠، ٣٤٤.

المبحث الثاني: الاعتدال والتحيز:

يُقصد بالاعتدال هنا التمسك بالرأي الراجح الذي تؤيده الأدلة في الاختيار بين الرأيين أو الآراء المتعددة، بغض النظر عن اتفاق ذلك أو اختلافه مع المذهب، أو رأي الشيخ الذي أخذ عنه، أو نحو ذلك مما ينتمي إليه صاحب الاختيار، فعند اختلاف الآراء ينظر العالم إلى كل رأي ودليله أو أدلته ليدرس ويوازن ثم ينتهي إلى ما يظهر له راجحًا من خلال ذلك، وليس استجابة لدواعي التعصب لهذا الرأي أو ذاك أيًّا كان السبب، وهذا هو الأصل في البحث العلمي.

ويقابل الاعتدال التحيز أو الميل إلى هذا الرأي أو ذاك دون دليل أو حجة.

وعلماء النحو في كل عصر يختلفون في بعض مسائله وقضاياه الكلية، أو في بعض تطبيقاته الجزئية، فيكون أمام من يأتي بعدهم أن يختار من الخلاف ما يراه راجحًا بعد الدراسة، والنظر والموازنة.

وابن بابشاذ في اختياراته عمومًا لا يخفي انحيازه الواضح إلى مذهب البصريين الذين يسميهم أصحابنا أحيانًا، ويصفهم أو بعضهم بالمحققين في مواضع متعددة من اختياراته، فهو بصري النـــزعة والمذهب في وضوح وصراحة، ولكنه لا يفعل ذلك عن تعصّب أو تحيّز بلا دليل، بل يفعل ذلك عن دراسة وقناعة وأدلة نقلية وعقلية يوردها في اختياراته وترجيحاته، ومما يدل على ذلك أنه اختار رأي الكوفيين أو مذهب غير البصريين في مواضع وإن كانت قليلة، كما ردَّ على جمهور البصريين وخالف مذهبهم في بعض اختياراته كذلك، مثل مسألة جر الاسم بعد (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر، كما سبق القول بذلك مستوفى بالبحث[1].

ومما يدل على اعتدال ابن بابشاذ في اختياراته حرصه على ذكر رأي المخالف موثقًا منسوبًا إلى قائله أو قائليه، أو مذهبه مصحوبًا بأدلته وحججه التي لا يهمل منها شيئًا إنصافًا للمخالف في الرأي، ثم يرجع إليها بالنقد والتفنيد في مقابل ترجيحه وشرحه لأدلة القول الذي يختاره.

---

(١) ينظر: الصفحة رقم [٥١] من هذا البحث.

وربما يؤخذ عليه أنه غالبًا يقدم اختياره في الذكر ابتداءً ليكون أول ما يطرق ذهن القارئ لكتابه، ثم يذكر الرأي المخالف، وعند المناقشة والترجيح يبدأ بالرأي المخالف عادة فيذكر أدلته ويفندها ثم يعود إلى ما بدأ بذكره مما اختاره رأيًا له شارحًا أدلته، مبينًا قوتها ويجعل ذلك آخر شيء في المسألة، وهذا منهج عام في اختياراته، مما يعد نوعًا من الانحياز في ترتيب الأقوال وأدلتها ومناقشتها.

ويستدل على اعتدال ابن بابشاذ وعدم انحيازه إلا مع الدليل أنه يسير على هذا المنهج أيضًا مع من يخالفهم داخل المذهب البصري الذي لا تقل الخلافات بين أعلامه عن خلافاتهم مع غيرهم من الكوفيين. وهنا نجد ابن بابشاذ أيضًا يختار ما يراه صوابًا ويرد على من يخالفه بمثل ما يفعل مع رأي الكوفيين المخالف له غالبًا، ولا يُستثنى من ذلك أحدٌ حتى كبار أعلام المذهب ومؤسسوه الأوائل من أمثال الخليل، والأخفش، والمبرد، كما يخالف الكسائي، والفراء، وابن السكيت وغيرهم من أئمة الكوفيين، ولم يسلم من ذلك صاحب كتاب الجمل الذي يقيم عليه شرحه، مما يدل على أن الاختيار عنده يقوم على الدليل والحجة الواضحة، دون نظر إلى من اتفق معه أو خالفه، ولكن التزامه بأصول المذهب البصري وتأثره الواضح بسيبويه في كتابه الذي أكثر الرجوع إليه والنقل عنه يجعله يبدو وكأنه منحاز إلى البصريين مطلقًا، أو إلى سيبويه وأصحابه على وجه التحديد.

وابن بابشاذ وإن كان منحازًا إلى البصريين في اختياراته عمومًا فإنه معتدل دائمًا مع الكوفيين منصفٌ لهم، يحرص على ذكر رأيهم في كل مسألة ذكر فيها الخلاف، ولو كان ذلك في المصطلحات، فهو لا يهملهم ولا يخفي رأيهم بل يُظهره، ويضعهم مقابل البصريين دائمًا، حتى وإن اختلف الكوفيون في مذهبهم، ذكر ذلك وأشار إلى أن هذا رأي بعض الكوفيين دون جميعهم، كما أن ذكره لأعلام المذهب الكوفي وخاصة الكسائي والفراء لا يقل عن ذكره لأعلام المذهب البصري عدا سيبويه الذي يخصه بعناية خاصة في شرحه واختياراته.

ومن أمثلة حرصه على ذكر المصطلح الكوفي إلى جانب البصري قوله عن ضمير الشأن والقصة: «وهو الذي يسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لم يرجع إلى شيء متقدم، تقول:

علمته زيدٌ قائمٌ»[١]، ثم استخدم هذا المصطلح الكوفي بدلاً من البصري عند قوله في شروط عمل (إن) وأخواتها: «...تنصب الاسم وترفع الخبر ما لم يكن معها (ما) ولا ضمير مجهول»[٢]، فهو هنا استخدم المصطلح الكوفي وحده مما يدل على اختياره له على المصطلح البصري الذي هو الأصل عنده، يقدمه عادة قبل ذكر المصطلح الكوفي وحده، وهو في هذا متأثر بصاحب الجمل الذي يحرص على ذكر آراء الكوفيين ومصطلحاتهم، إلى جانب آراء البصريين ومصطلحاتهم التي يقدمها عادة، ويفعل ذلك حتى في عناوين الأبواب والفصول في مثل قوله: «باب الفصل، ويسميه الكوفيون العماد»[٣].

وهكذا نجد ابن بابشاذ معتدلاً في اختياراته بين المذاهب النحوية، أو الآراء الجماعية، أو الفردية داخل المذهب الواحد؛ مما يدل على أن انحيازه للمذهب البصري انحياز حميد، يقوم على الدليل والدراسة والموازنة، لا على الهوى والتعصب.

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٢.

(٢) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٤.

(٣) الجمل ١٤٢، وشرح ابن بابشاذ ٢/ ٤٤٥.

المبحث الثالث: التعليل:

التعليل ذكر علة الشيء، أو سببه الذي «يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه»[١]. والتعليل في النحو ذكر علة الأحكام النحوية واللغوية، مما يبدو للدارس أنه علة لهذا الاستعمال، أو هذا التصرف، أو هذا الحكم المبني على استعمال العرب وسننهم في كلامهم.

وقد اهتم النحويون بالتعليل من قديم الزمان، وعُرف بذلك إمامهم الخليل الذي سئل عن تعليلاته النحوية واللغوية التي يعتل بها، «فقيل له: أعن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[٢].

وبهذا نعلم أن الخليل أول من بسط القول في العلل النحوية وتوسع في تعليل الأحكام والقواعد، توسعًا لفت النظر إليه، وإن كان قد ذكر أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل، فإن هذا لا يذكر إلى جانب جهد الخليل في هذا الجانب؛ إذ لا نجد لعبد الله بن أبي إسحاق تعليلات تذكر.

والزجاجي صاحب الجمل من أكثر النحاة عناية بالعلل النحوية حتى إنه أفرد لها كتابًا

---

(١) كتاب التعريفات ٨٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٦.

مستقلاً سماه: (الإيضاح في علل النحو)؛ فكانت عنايته بالتعليل في كتابه الجمل تطبيقًا لما قرره في كتابه الإيضاح.

وجاء ابن بابشاذ فاقتفى أثر الزجاجي في التعليل الذي كان مظهرًا من مظاهر تمكنه في الدرس النحوي، واستيعابه لمسائله وأدلته.

وبناء على ذلك يبدو ابن بابشاذ في اختياراته شغوفًا بالتعليل حريصًا عليه، فهو لا يكاد يترك مسألة في اختياراته دون تعليل؛ لأن التعليل في الاختيار من باب الاحتجاج وذكر المرجحات.

وابن بابشاذ يبحث عن التعليل لاختياراته عند السابقين القائلين بهذا القول قبله، فإن وجد ذلك نص عليه وذكره منسوبًا إلى صاحبه توثيقًا له، وإلا اجتهد بالبحث عن علة مناسبة، ففي مسألة القول في تثنية (كلا وكلتا) ذكر أنهما اسمان مفردان أضيفا إلى مثنى عند المحققين من أصحابه البصريين، معللاً لذلك بعلة نقلها عن أبي علي الفارسي، وهي إضافتهما إلى ضمير الاثنين، إذ لو كانا مثنيين «لفظًا أو معنى لم تجز إضافتهما إلى ضمير الاثنين؛ لأنه لا يضاف الشيء إلى نفسه. ألا ترى أنه لا يجوز: قام الرجلان اثناهما»[(١)].

والتعليل أمر ظني؛ ولهذا يكون أكثره منطقيًّا عقليًّا، مثل قول ابن بابشاذ في تعليله لعدم جواز توكيد الضمير المستتر في فعل التعجب من صيغة (ما أفعله): «وإنما لم يجز عند الأكثر تأكيد ذلك المضمر؛ لأن التأكيد في الغالب يكون لما عرفت حقيقته وثبتت معرفته، وليس كذلك هذا المضمر؛ لأنه مبهم راجع على مبهم والغرض منه ذلك»[(٢)]، وهذا تعليل عقلي لاختياره القول بعدم جواز هذا المضمر المستتر وجوبًا، يقوم على المعنى. وقد يقوم تعليله على الصناعة النحوية، أو صحة التراكيب والجمل، أو عدم صحتها، كما فعل في باب المبتدأ والخبر حيث ذكر الخلاف في مسألة الظرف إذا تقدم ورُفع الظاهر بعده، من نحو: في الدار زيدٌ، فذكر قول سيبويه إن في الظرف ضميرًا، فالظرف متعلق بمحذوف، تقديره: استقر أو

(١) شرح ابن بابشاذ ١/ ٩٥، ٩٦، وتعليل الفارسي في كتاب المسائل الشيرازيات ٤٤٧، وينظر: شرح ابن خروف ٣٣٨.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣١٣.

مستقر، ولما حذف متعلق الظرف استقر الضمير في الظرف، ورجح هذا على قول الأخفش الذي يرى الظرف في هذه الحالة خاليًا من الضمير، وعلل ابن بابشاذ لاختياره قول سيبويه بعدة علل، منها قوله: ولو كان الظاهر يرتفع بالظرف لكان إضمارًا قبل الذكر. ومنها: أن دخول (إنَّ) على الظرف يجعل الاسم منصوبًا، فلو كان يرتفع بالظرف لبقي مرفوعًا لوجود الظرف معه، وفي عدم ذلك دليل على فساده[١].

وابن بابشاذ في استخدامه للعلة في اختياراته لا يحرص على ذكر كلمة العلة أو التعليل وإنما يعلل لاختياره عقب ذكره مباشرة أو أثناء المناقشة والترجيح بينه وبين الرأي المرجوح عنده، وهذا هو الغالب في تعليلاته، وإن كان قد نص على العلة أو التعليل في غير موضع[٢].

وبهذا نخلص إلى أن تعليلات ابن بابشاذ جاءت من النوع السهل البسيط من العلل التعليمية، وأحيانًا القياسية بعيدًا عن العلل الجدلية، أو بعبارة أخرى اقتصر ابن بابشاذ في اختياراته على العلل الأوائل والثواني دون الثوالث التي كانت محل جدل كبير وردّ وأخذ بين النحاة إلى اليوم. وهذا تطبيق عملي لما قرره الزجاجي في كتابه الإيضاح[٣] وطبقه في كتاب الجمل عمومًا، فحرص ابن بابشاذ على اتباعه في هذا الجانب، والزيادة عليه ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

ولعل هذا هو المنهج الأوسط والأسلم في التعليل النحوي، فيوصى بالتزامه بالبحث والدراسة والتعليم.

---

(١) ينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥١، ١٥٢.

(٢) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن بابشاذ ٢/ ٤١٦، ٢/ ٤٥٦.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو، باب القول في علل النحو ٦٣.

المبحث الرابع: الإيجاز والإطناب:

سلك ابن بابشاذ في شرحه على جمل الزجاجي عمومًا وفي اختياراته خصوصًا منهجًا وسطًا بين الإيجاز المخل والإطناب الممل؛ لأن كتاب الجمل من كتب النحو التعليمي، وسلك صاحبه فيه هذا المنهج الوسط، فلم يكن للشارح بدٌّ من اتباعه والسير على منهجه، فابن بابشاذ في شرحه عمومًا يسير على هذا التوسط في الاختيار. وهو أيضًا يكتب بأسلوب سهل وسط يمكن فهمه بسهولة ويسر دون تعقيد أو تأويل، مع أنه متقدم لم يلجأ إلى الأساليب الصعبة ولا العبارات الطويلة، كما لم يلجأ إلى استخدام مصطلحات المنطق والجدل والفلسفة التي دخلت بعض كتب النحو وشروحه منذ القرن الرابع الهجري كأمثال الرماني والفارسي، ولعل الطابع التعليمي لكتاب الجمل ورغبة ابن بابشاذ في جعل كتابه متسقًا مع الأصل الذي شرحه من الأسباب التي جعلته يتبع هذا الأسلوب السهل في الشرح والمناقشة والترجيح.

والرغبة في الإيجاز ربما كانت أيضًا وراء ما أسميناه بالاختيار المباشر أو الخفي أو حتى الضمني، فهو قد يذكر اختياره مباشرة دون إشارة إلى ذكر الخلافات وأدلتها، والترجيح بينها بالمناقشة والتحليل، أو يكتفي بذكر الخلاف وأقوال العلماء في المسألة دون مناقشة أو عرض للأدلة بالتفصيل، أو يكتفي بترجيح ما يراه راجحًا بعد ذكر الخلاف والأقوال دون مناقشة أو ذكر أدلة كذلك، وهذا هو المنهج الغالب على شرحه كما سبق في طرائقه في الاختيار.

وقد خرج عن هذا المنهج العام في بعض المواضع من شرحه، مثل ما فعل في باب النواسخ؛ حيث ذكر أن (كان) وأخواتها أفعال متصرفة تصرفًا كاملاً أو ناقصًا إلا (ليس، ودام)، ثم أطال الكلام عن (ليس، ودام) ذاكرًا عددًا من الشواهد والأقوال والآراء والتعليلات المؤيدة لاختياره بما زاد على ثلاث صفحات[1].

ومثل ذلك قوله في باب التنازع أو إعمال الفعلين: «وليس من شرط هذا الباب أن يكون الفعلان فيه بلفظ واحد، ولا من شرطه أن يلزمه حرف العطف، ولا من شرطه أن

(١) ينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ١٩٧-٢٠١.

يكون من فعلين لا غير، بل يكون من فعلين وثلاثة وأربعة وأكثر من ذلك، وسيأتي جميع ذلك مفصلاً بعلله وأحكامه بعد أن نقدم معرفة الخلاف إن شاء الله»[١]. ثم ذكر أن البصريين يختارون إعمال الثاني من الفعلين في هذا الباب، وأن الكوفيين يختارون الأول، ذاكرًا أدلة كل فريق وحججهم، معللاً ومفصلاً بما استغرق أكثر من عشر صفحات؛ إيفاءً بما وعد به من التفصيل وقد زاد على ذلك بعض ما لا يحتاج إليه طالب النحو المتوسط من التفريعات الكثيرة والتعليلات البعيدة أحيانًا[٢]. وهذا يدخل في الإطناب والتطويل الممل؛ فيعد مأخذًا عليه.

ومثل هذا ما ذكره في الأحرف الناسخة مِنْ أن مِنَ العرب مَنْ ينصب بـــ(ليت) الاسم والخبر معًا، ثم أفاض في ذكر جميع ما سُمع من الشواهد في ذلك وأقوال العلماء في إعرابها مقارنًا ومحللاً ومرجحًا[٣]. وما كانت هذه اللهجة النادرة العربية تستحق كل هذا الاهتمام والعناية، والتفصيل والتعليل، فهي من اللهجات التي لا أثر لها في الكلام مثل كثير من مسائل بابي التنازع والاشتغال، مما يعد نوعًا من الترف العلمي في النحو، ولا يفيد الدارس أو المتعلم شيئًا يذكر؛ فلا يناسب مثل هذا الكتاب الوسيط.

وقد يكون التطويل والإطناب عنده بذكر مسائل جانبية وقضايا دلالية ليس لها صلة مباشرة بالنحو، ولا يتوقف عليها فهم المسألة التي يشرحها، كما في تقسيمه الحال إلى مفرد وجملة، حيث استشهد للحال الجملة بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٤]، ذاكرًا أن جملة (حصرت صدورهم) حال، وفي ذلك ثلاثة أقوال، ثم استفاض في ذكر أقوال المفسرين في معنى الآية وما شابهها من الأساليب، موردًا كثيرًا من التفاصيل الدقيقة في التفسير واللغة التي محلها المطولات[٥].

ومثل هذا ما ذكره من جواز حذف خبر (إن) للاختصار ودلالة الكلام عليه، ثم أفاض

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٤٩، ٣٥٠.

(٢) ينظر: شرح ابن بابشاذ ٢/ ٣٥٠-٣٦١.

(٣) ينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٤) النساء: ٩٠.

(٥) ينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ١٣٩، ١٤٠.

بذكر وجوه البلاغة والإيجاز والحسن لهذا الحذف، مما يدخل في علوم البلاغة وليس له صلة مباشرة بالنحو ولا بهذه المسألة التي يشرحها؛ فكان يكفي في ذلك الإشارة الموجزة دون التطويل والإطناب.

ولعل السبب في بعض تطويله وإطنابه هو اهتمامه بالدلالات المعنوية لوجوه الإعراب، فهو يحرص على بيان المعنى في الأمثلة والشواهد في اختياراته ومناقشاته من باب أن الإعراب فرع المعنى، ويتوقف على ذكر المعنى الترجيح في بعض المسائل، مثل ما ذكر في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[١]، حيث ذكر أن الكسر في لام (رسوله) يؤدي إلى معنى فيه فساد الدين استعاذ بالله من هذا الإعراب بسببه، ثم استطرد في هذا فذكر «أن القائل إذا قال لزوجته: أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار، لم تطلق حتى تدخل الدار، ولو فتح (إنْ) فقال: أنْ، لكانت طالقًا في الحال؛ لأن الكلام صار علة وفي الأول كان شرطًا»[٢]، وهذا من حرصه على بيان أثر الإعراب في المعنى، وقد ذكر مسائل من ذلك كثيرة[٣].

وقد يكون التطويل عنده بسبب حرصه على تصحيح الأخطاء الشائعة عند العامة أو الخاصة، كما فعل في إعراب الأسماء الخمسة[٤]، والضمائر[٥]، وغيرها مما يكثر فيه الخطأ الأسلوبي أو النحوي أو الدلالي.

هذا كله من إطنابه المبرر الذي قد نجد له العذر فيه لنيل مقصده ووضوح فائدته، ولو لم يكن من صلب الموضوع وأساس المسألة.

أما الذي لم أجد له تفسيرًا من إطنابه فهو استعماله لبعض الأمثلة التعليمية الوهمية مع أنه أسلوب قديم في بعض كتب النحو القديمة من المؤلفات الأولى كالمقتضب للمبرد[٦]،

---

(١) التوبة: ٣.

(٢) شرح ابن بابشاذ ٢٥١.

(٣) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن بابشاذ ١/ ١١٧، ١/ ١٥٤، ٣/ ٦٨٥.

(٤) ينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ٣٠.

(٥) ينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ٣٧.

(٦) ينظر على سبيل المثال: ١/ ٢٠، ٢٢.

والأصول لابن السراج[١]، وغيرهما مما يستخدم فيه هذا الأسلوب لتعليم الناشئين من الدارسين قواعد اللغة، ويمكن أن نمثل لهذا مسألة تكرار المبتدأ التي ذكروا فيها أن أقل المبتدأ واحد وأكثره لا نهاية له، لكن مع ذكر العائد في كل مرة تكرر في الجملة، وآخر الكلام هو الخبر عما قبله دائمًا، وهو وخبره خبر عما قبله، وهكذا إلى نهاية الجملة التي قد تكون طويلة جدًّا مما لا عهد للعرب به في كلامهم، وإنما هو مجرد التمثيل للتعليم والتمرين، مثل قول ابن بابشاذ: «زيد، أبوه، أخوه، عمه، خاله، ابنه، بنته، صهرها، جاره، جاريته، سيدها، صديقه، قادم»[٢]، وهذا عجيب من غرائب ابن بابشاذ في شرحه، ولكن الأعجب منه أنه ذكر عقب هذا المثال الطويل أنك إذا أتيت بالمبتدأ الثاني بغير عائد معه إلى الأول، ذكرته بعد الخبر الأخير فيكون آخر العوائد لأول المبتدآت، مثل: «هند، زيد، عمرو، خالد، بكر، قائم عنده في داره لأجله معها»[٣]، فما الذي يفيد مثل هذين المثالين في الدرس النحوي؟ أليس هذا مما قد يأتي بنتائج عكسية فينفر الدارسين من النحو برمته؟ ويفتح الباب لبعض المغرضين على نقده بالحق والباطل؟ فيعد من التطويل المضرّ، والإطناب الذي لا طائل تحته، بل قد يكون فيه من الضرر ما يخفى.

ونخلص من هذا إلى أن ابن بابشاذ كان متوسطًا في اختياراته بين التطويل والاختصار، حريصًا على الإيجاز والتسهيل وقد وُفق في ذلك كثيرًا، إلا أن عمل البشر قلما يخلو من المآخذ، وقد لا يدرك طالب التسهيل ما أراد، على أن ما يؤخذ على ابن بابشاذ في هذا الجانب قليل بالنسبة إلى ما أحسن فيه وأجاد؛ فتعد المآخذ عليه قليلة في بحر صوابه. والله الموفق.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: ١/ ٧١.

(٢) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥٥.

(٣) شرح ابن بابشاذ ١/ ١٥٦.

المبحث الخامس: تأثره بسابقيه:

كل كتاب في النحو بعد سيبويه يعتمد مؤلفه على ما سبقه من كتب النحو، وما فيها من أقوال العلماء وآرائهم، ومذاهبهم وأدلتهم، فاللاحق يعتمد على السابق في كل علم من العلوم، وحتى سيبويه اعتمد في كتابه على من كان قبله من شيوخه وشيوخ شيوخه إلى أوائل وضع النحو؛ ولا يمكن لأي تراكم علمي معرفي إلا أن يقوم على ما قبله في مجاله وإلا كان منبتًّا لا يستفاد منه سوى الاختراعات الجديدة وهي قليلة في كل مجال وزمان ومكان.

وبناء على هذا نجد ابن بابشاذ يعتمد على من كان قبله من النحاة، وما سبقه من الكتب والدراسات عامة، وجمل الزجاجي خاصة، فهو يعد عمله إكمالاً لجهد سابقيه ومحاولة لسد الثغرات، وإصلاح ما يبدو له من خلل في أعمال النحاة قبله. وهذا التفكير واضح في شرح ابن بابشاذ واختياراته؛ ولهذا يُكثر من ذكر الأعلام الذين أخذ عنهم، والكتب التي اعتمد عليها في شرحه واختياراته.

ومن الطبعي أن يكون أكبر أثر في شرحه للزجاجي وجمله؛ لأن الشرح مبني عليه ملتزم بالسير على ترتيبه وترسم خطواته، وهو يبدأ في أكثر المواضع بذكر كلام الزجاجي في الجمل بنصه أو بمضمونه، ثم يشرح ويوضح مستشهدًا لما يورده من الأقوال والمذاهب، مناقشًا تلك الشواهد وشارحًا الأفكار والآراء، فهو ليس مجرد موضح لكلام الزجاجي في الجمل، وإنما له شخصيته العلمية المتميزة؛ ولهذا سبق أنه قد خالف صاحب الجمل في بعض المسائل والاختيارات، مثل مسألة (كم) الاستفهامية بعد حرف الجر، وعامل الاسم المجرور بعدها.

ومن هنا يمكن وصف ابن بابشاذ من خلال شرحه واختياراته بأنه نحوي تقليدي مجدد، فهو تقليديّ في التزامه بالمنهج العام في النحو وبالأخص المدرسة البصرية، خصوصًا ما أجمع عليه أهل المذهب قبله، أو ما كان رأيًا لمن يسميهم المحققين من أعلام المذهب، وهم الجمهور دون الآراء الفردية، ومجدد فيما عدا ذلك من طرائق عرض المادة النحوية، واستخدام المصطلحات، والتسهيل والتيسير في الشرح والمناقشة، والردود وذكر العلل.

ولم يقتصر تأثر ابن بابشاذ على المؤلفات النحوية، بل حرص على الإفادة من الفكر النحوي قبله عمومًا، فظهر في شرحه واختياراته أعلام النحو في كل عصر خاصة في عصر

تطور النحو وسيره الحثيث نحو الاكتمال والنضج على يد الخليل وسيبويه.

فنجد أعلام النحاة يتردد ذكرهم من خلال شرح ابن بابشاذ من أمثال: عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء البصري، والخليل بن أحمد الفراهيدي، والكسائي، والفراء، واليزيدي، وهشام بن معاوية الضرير، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عمر الجرمي، وابن السكيت. كما تظهر في شرحه أسماء أعلام اللغة من أمثال: ثعلب، وقطرب، وابن جني، وابن قتيبة، ويُكثر من ذكر آراء سيبويه الذي هو أكثر من نقل عنه في شرحه واختياراته. وكذلك نجد أعلام النحو في عصور ما بعد سيبويه من أمثال: الأخفش، والمازني، وابن كيسان، وأبي إسحاق الزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، والرماني، وغيرهم ممن سبق أن ذكرنا نماذج من نقوله عنهم في الكلام على مصادر اختياراته[1].

ويبدو أن ابن بابشاذ قد استوعب التراث النحوي قبله استيعابًا شبه تام، وتمثل بنفسه ما كان قبله من المؤلفات النحوية تمثلاً شمل جميع أبواب النحو ومباحثه الدقيقة وخلافات العلماء قبله، وقد حرص على إيرادها في كل مسألة مع ذكر أدلتها، ومناقشة تلك الأدلة، والاختيار من بينها على بيّنة ثم الدفاع عن اختياراته والرد على مخالفيه بأسلوب علمي رصين، ومنهج واضح بيّن بطريقة هادئة، بعيدًا عن الإثارة والتعدي على الخصوم وتجريح أشخاصهم، وتسفيه عقولهم وإنكار جهودهم، كما فعل ذلك بعض من جاؤوا بعده من أمثال ابن خروف الذي يبدو أنه لا يقيم وزنًا، ولا يرى كبير فائدة، ولا يضع أي اعتبار يذكر لجهود ابن بابشاذ البيّنة الواضحة في شرحه للجمل، وليس هذا من منهج ابن بابشاذ الذي يحترم جهود سابقيه، ويعتمد عليهم في الشرح والاختيار، وإن اختلف مع بعضهم اعتد بآرائهم فذكرها في هدوء ورد عليها كذلك.

ونخلص من هذا أن ابن بابشاذ تأثر بمن قبله تأثرًا واضحًا لا يخفيه في شرحه بل يبرزه كأنه يفاخر به، فهو على علم شامل بالنحو والنحاة قبله مذاهب ومسائل وأعلامًا وآراءً، وهذا هو المنهج الصواب في بناء اللاحق على جهد السابق، مع الأمانة العلمية في نسبة الفضل إلى أهله والآراء إلى أصحابها والأقوال إلى مذاهبها. والله الموفق.

---

(١) ينظر: الصفحة رقم [٥٨] من هذا البحث.

المبحث السادس: أثره فيمن بعده:

سبق في التمهيد من هذا البحث أن شرح ابن بابشاذ على كتاب الجمل للزجاجي الذي هو من أهم متون علوم العربية في تاريخها الطويل شرح قديم لم يسبقه إلا شرح ابن العريف، وشرح أبي نصر الواسطي وهو أحد شيوخ ابن بابشاذ، وشرح مشكلاته لخلف بن فتح القيسي، وجميع هذه الشروح لم تصل إلينا، وربما كان ظهور شرح ابن بابشاذ بوضوحه وقوته وشموله من أسباب اختفاء هذه الشروح؛ لأنه ربما يكون قد أتى عليها ثم أضاف إلى ما فيها، مما جعل الناس يستغنون به عنها، وعلى ذلك فشرح ابن بابشاذ هو أول ما وصل إلينا من شروح الجمل التي كثرت فيما بعد حتى نيّفت على المائة في الأندلس وحده.

وعلى هذا ليس غريبًا أن يصبح شرح ابن بابشاذ مصدرًا للنحويين في دراساتهم عامة وشراح الجمل من بعده خاصة؛ إذ اعتمدوا على أقواله واستعانوا بآرائه واستشهدوا باختياراته واجتهاداته، وظهر أثره جليًّا في كتب النحو بعده، سواء أذكر ذلك أم لم يذكر، فاسم ابن بابشاذ يتردد في بطون كتب النحو من بعده، ويكثر ذكره في شرح الكافية للرضي، وارتشاف الضرب لأبي حيان، وشرح التوضيح على التصريح لخالد الأزهري[(١)]، وهمع الهوامع للسيوطي، وغيرها مما سأذكر نماذج منها هنا، وكان أكثر ما يذكره مؤلفو هذه الكتب من أقوال ابن بابشاذ من اختياراته التي يرجحون بها رأيًا على آخر، أو يحتجون به لقول أو مذهب، إلا ما كان من ابن خروف الذي كان يذكرها ليردها ويضعفها، سالكًا في ذلك كل مسلك، وإن كان غيره أيضًا قد يذكر رأيًا لابن بابشاذ للرد عليه، كما في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب الذي جعل اختيار ابن بابشاذ في إجازة منع صيغة منتهى الجموع من الصرف توهمًا، حيث قال: «...حتى توهم بعضهم أن منع الصرف بها غير محتم، قال ابن بابشاذ: وقد جمعت العرب هذا الجمع ثانيًا تناهيًا ومبالغة فقالوا: صواحبات يوسف»[(٢)]، فابن الحاجب هنا يرى أن صيغة منتهى الجموع محتم المنع من

---

(١) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي زين الدين الأزهري الشافعي النحوي المصري، نحوي مصري من المتأخرين، توفي سنة٩٠٥هـ، ترجمته مع مصادرها في: الأعلام٢/ ٢٩٧، ومعجم المؤلفين٤/ ٩٦.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٣٨، وينظر: شرح ابن بابشاذ ٥٩١، والعبارة التي نص ابن بابشاذ جزء من حديث رواه النسائي ١/ ١٣٣، وهو قوله ﷺ: ((. . . مه إنكن لأنتن صواحبات يوسف)).

الصرف، ويرد على ابن بابشاذ فيما يفهم من قوله: إن منعها من الصرف جائز لا واجب.

ومن الطبعي أن يكون أكثر أثر ابن بابشاذ في شروح الجمل من بعده؛ لأن مؤلفي هذه الشروح كابن عصفور، وابن خروف، وغيرهما يعتمد عليه؛ لسبقه وشهرته ومكانة مؤلفه.

وعلى الرغم من أن شرح جمل الزجاجي لابن عصفور بينه وبين شرح ابن بابشاذ ما يزيد على القرنين، فإن ابن عصفور ترسّم خطا ابن بابشاذ وسار على منهجه في الشرح، فكان شرحه مضاهيًا بعد ذلك لشرح ابن بابشاذ في الشهرة والانتشار عند النحاة وطلبة علوم العربية، وإن كان ابن عصفور حاول التفوق على ابن بابشاذ فيما يبدو فوصف شرحه بالكبير، وربما يُفهم ضمنًا أن ما قبله من الشروح صغيرة ولكنه لم يخرج عن منهج ابن بابشاذ في الشواهد، والمسائل وقضايا الخلاف النحوي، وذكر أعلام العربية مع إيراد آرائهم وأقوالهم وتوجيهها، والاختيار من مذاهب النحويين بعد عرضها ومناقشتها والمقارنة بينها، فمهما حاول ابن عصفور أن يجعل شرحه كبيرًا وربما ناسخًا لشرح ابن بابشاذ فإنه لم يفلح في ذلك، فظلت معظم عباراته وتوجيهاته ومناقشاته هي التي نجدها عند ابن بابشاذ مع شيء من التقديم والتأخير والتحوير أحيانًا، ولا عجب في هذا فهما يشرحان متنًا واحدًا وإن كان الفضل للمتقدم إلا أن يزيد عليه المتأخر شيئًا ذا بال يقدمه على جهد المتقدم، وإذا ما قارنا بين شرحي ابن بابشاذ وابن عصفور وجدنا أنه لم يزد عليه شيئًا يذكر، ومثل هذا يقال عن بقية شروح الجمل بما في ذلك شرح ابن خروف الذي لم يتميز إلا بإظهار غيرته الشديدة من شرح ابن بابشاذ، الذي يبدو أنه لم يستطع أن يفعل معه شيئًا؛ فكثر هجومه عليه وكانت شدة عبارته في نقد ابن بابشاذ وقلة إنصافه معه أمرًا لافتًا استوقف كثيرًا من الباحثين والدارسين قديمًا وحديثًا، حتى أقيمت دراسات منفردة في ذلك[1]، فقد بالغ ابن خروف في الحط من مكانة ابن بابشاذ العلمية والشخصية والأدبية، الأمر الذي قد يصل أحيانًا إلى وصفه بالجهل ووصف رأيه بالسخف، مع أن ابن خروف معتمد في شرحه على

(١) ينظر على سبيل المثال: مآخذ ابن خروف على ابن بابشاذ من خلال شرح جمل الزجاجي، عرضًا ودراسة تحليلية نقدية، رسالة دكتوراه غير منشورة للباحث إبراهيم عبد الله أحمد الزين، بكلية اللغة العربية في جامعة أم درمان الإسلامية في السودان سنة ١٤٣٣هـ.

ابن بابشاذ حتى إنه لا يكاد يغادر مسألة دون أن يذكر اسمه فيها ناقلاً أقواله متتبعًا آراءه بالرد غالبًا مع وصفها أحيانًا بالضعف والتهافت، وما إلى ذلك مما يخرج عن إبداء الرأي العلمي في قضايا الخلاف النحوي إلى التجريح الشخصي، والهجوم العنيف غير المبرر على المخالف في الرأي.

ومن الغريب أن ابن بابشاذ توفي قبل أن يولد ابن خروف بنحو خمس وخمسين سنة، فليس معاصرًا له بأي حال من الأحوال حتى يمكننا رد موقفه منه إلى المعاصرة التي كثيرًا ما تكون سببًا لمثل هذا الموقف غير المنصف.

وعلى كلٍّ قد حاول كل من شراح الجمل بعد ابن بابشاذ الذين وصلت إلينا مؤلفاتهم أن يتخذوا شرح ابن بابشاذ نموذجًا يحتذى، يحاول كلٌّ الوصول إليه والتفوق عليه ولو في منهج الشرح أو التوسع في ذكر المسائل الجانبية وقضايا الخلاف التي ربما تكون قد نشأت بعد ابن بابشاذ، أو كانت قبله ولكنه لم يذكرها، فكان لكلٍّ فضله المشكور، ولابن بابشاذ فضل على الجميع؛ إذ جعلهم ينافسونه ويحاولون التفوق عليه على عادة أهل التخصص الواحد، أو المجال العلمي المشترك.

و لم يقتصر تأثير ابن بابشاذ على شراح جمل الزجاجي بعده، بل شمل أعلام النحو في كل عصر بعده، فلا نجد كتابًا مشهورًا في النحو بعد ابن بابشاذ إلا ونجد له ذكرًا فيه قل أو كثر، ففي شرح الكافية للرضي[1] نجده يكثر النقل عنه، في مثل قوله: «أما الفعيل بمعنى الفاعل، كالجليس والحبيب، فليس للمبالغة؛ فلا يعمل اتفاقًا...، وقال البصريون: إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى...، وقال ابن بابشاذ: لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل»[2]، فالرضي هنا ينص على رأي ابن بابشاذ إلى جانب رأي البصريين مما يدل على اعتداده به، وليس هذا دائمًا، فقد يذكر رأيه لتضعيفه والرد عليه، مثل قوله عند كلامه عن «الصفة المشبهة المجردة من (أل) المضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو:

---

(١) هو محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي، نجم الأئمة من العلماء المحققين في علم العربية، توفي سنة ٦٨٦هـ، ترجمته في: بغية الوعاة١/ ٥٦٧، وخزانة الأدب١، ٢٨، ومقدمة تحقيق شرحه على الكافية١/ ١١.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٠٢، وينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ٢٨٧.

حسنُ وجهه، فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة...، والذي أجازها بلا قبح نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين، ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت وهو إضافة الشيء إلى نفسه»[١]، فالرضي هنا يبالغ في تضعيف رأي ابن بابشاذ الذي يبدو أنه لم يذكره إلا للرد عليه، حتى يجعله كنسج العنكبوت الذي يضرب به المثل في الوهن والضعف إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾[٢].

وعلى هذا النحو يتداول النحاة في كل عصر ومصر آراء ابن بابشاذ وأقواله واختياراته مستدلين بها أو رادين عليها؛ مما يدل على مكانته عندهم على كل حال، فهذا علاء الدين الإربلي[٣] يذكر قول ابن بابشاذ في جواز إلحاق تاء التأنيث بفعل جمع المذكر السالم نظرًا إلى أن الإسناد إنما هو إلى الجمع لا إلى مفرده، وهو محمول على الجماعة، كما يذكر قوله في أن كاف (رويدك) كاف خطاب وليس ضميرًا[٤].

أما أبو حيان الأندلسي فهو من أكثر النحاة نقلاً عن ابن بابشاذ وأخذًا باختياراته، خاصة في كتابه ارتشاف الضرب[٥].

وكذلك نجد الحسن بن قاسم المرادي[٦] ينقل كثيرًا من آراء ابن بابشاذ مبديًا إعجابه بها صريحًا أو ضمنًا[٧].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٠٧، وينظر: شرح ابن بابشاذ ١/ ٣٠٥، ٣٠٦.

(٢) العنكبوت: ٤١.

(٣) هو علاء الدين بن علي بن بدر الدين بن محمد الإربلي، أحد علماء اللغة والنحو، مؤلف كتاب جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، توفي سنة ٦٣١هـ، ترجمته في: الدرر الكامنة٢/ ٧٢، ومعجم المؤلفين١/ ٢٧٤، والأعلام١/ ١٤٦.

(٤) ينظر: جواهر الأدب للإربلي ٥٦، ٦٣، ١٨٤، وينظر: شرح ابن بابشاذ ٢٠، ٢٦٧، ٤٠٥ على سبيل المثال.

(٥) ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٥-٤٣٦، ١/ ٥١٥، ٥١٦، ٢/ ٥، وينظر: شرح ابن بابشاذ٤١٢، ٢٠٧، ٦٩٦.

(٦) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، نحوي لغوي فقيه، توفي سنة ٧٤٩هـ، ترجمته في: الدرر الكامنة٢/ ٣٢، وبغية الوعاة١/ ٥١٧، والأعلام٢/ ٢١١.

(٧) ينظر على سبيل المثال: الجنى الداني ٣٥٦، ٣٢٧، ٣٢٨، وينظر: شرح ابن بابشاذ ٣٣٢، ٣٦٣.

ومثل هذا نجده عند ابن هشام الأنصاري[١]، والشيخ خالد الأزهري[٢]، والسيوطي[٣]، وغيرهم[٤].

وهكذا ظل ابن بابشاذ حاضرًا في الدرس النحوي يتردد اسمه مقرونًا بآرائه وأقواله واختياراته، كما ظل يُذكر في البحوث والدراسات النحوية الحديثة إلى اليوم.

(١) ينظر على سبيل المثال: أوضح المسالك ٢/ ٨، وينظر: شرح ابن بابشاذ ١١٧.

(٢) ينظر على سبيل المثال: التصريح ١/ ٥٤، ١/ ٣٧١، وينظر: شرح ابن بابشاذ ٨٤، ٤٣٧.

(٣) ينظر على سبيل المثال: الهمع ١/ ١٨٢، ١/ ٢٢٤، ١/ ١٥٠، ١/ ٧٩، ٢/ ١٠٦، وينظر: شرح ابن بابشاذ٣٣٨، ٤٣٨، ٩، ٤٣٧، ٩٤.

(٤) ينظر على سبيل المثال: شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٥٥٤.

المبحث السابع: قيمة اختياراته:

ظهر من خلال المبحث السابق تأثير آراء ابن بابشاذ على من جاء بعده من النحاة بصورة واضحة، سواء أكان ذلك من خلال كتب النحو ابتداء من شروح الجمل بعده أم كان ذلك في الدراسات النحوية والبحوث الأكاديمية المتخصصة إلى اليوم، مما جعل ابن بابشاذ وآراءه عمومًا وشرحه على جمل الزجاجي واختياراته فيه خصوصًا تذكر بكثرة في البحوث الجامعية إلى اليوم.

ومن خلال دراستي لاختياراته في شرحه للجمل تبين لي أهميتها وقيمتها الكبيرة، ومكانتها عند دارسي النحو، وطلبة علوم العربية المتخصصين إلى اليوم، ولعل من أسباب ذلك أن ابن بابشاذ وُفق في شرح الجمل إلى حشد خلاصة فكره، وصفوة آرائه ونتائج نظراته، في مسائل النحو والصرف مع ذكره عددًا كبيرًا من آراء النحويين قبله، مما جعل شرحه مرجعًا أساسًا في مكتبة الدراسات النحوية، ومنبعًا مهمًّا في مصادر الفكر النحوي.

ومما يدل على قيمة هذه الاختيارات سعة منهج صاحبها، وعمق تفكيره فيها وصبره الطويل على مناقشة المسائل، وعرض الآراء وأدلتها والموازنة بينها، وهذا مما رفع مكانة شرحه الذي كُتب له الشيوع والانتشار، والذكر الحسن عند النحاة من بعده إلى اليوم.

وتتمثل قيمة هذه الاختيارات أيضًا في أنها جعلت شرح ابن بابشاذ من أجلّ شروح الجمل؛ مما جعل شراح الجمل بعده يتخذونه نموذجًا يسعون إلى منافسته والتفوق عليه، ولعل مما رفع من قيمة هذا الكتاب أيضًا اعتماده على المدونة النحوية قبله، وحرصه على عدم إغفال أي مذهب أو قول أو رأي في كل مسألة يذكر فيها الخلاف، فهو حريص على ذكر الآراء وأدلتها، ثم توجيهها والترجيح بينها مع ذكر المرجحات غالبًا.

ورفع من قيمة هذه الاختيارات أيضًا ورودها في شرح من أقدم الشروح على متن من أجلّ وأشهر متون النحو في تاريخه الطويل، وقد اعتنى بهذا المتن ابن بابشاذ عناية لم يُسبق إليها و لم يُلحق فيها، إلا في جانب من الجوانب أو تفصيل وزيادة في عرض المسائل الخلافية والقضايا الفرعية، أما التفوق عليه من جميع الجوانب فلا أعرف أحدًا ادعاه صراحة، وما أظن أن الخبراء بهذا المتن وشروحه إلى اليوم يسلّمون لأحد بمثل هذا الادعاء إن وُجد.

ومن أهم ما يدل على قيمة اختيارات ابن بابشاذ وآرائه الانفرادية واجتهاداته أنها

كانت سابقة لجهد أبي البركات ابن الأنباري في عرض مسائل الخلاف النحوي من خلال كتابه الإنصاف، الذي يبدو أنه اعتمد فيه كثيرًا على ابن بابشاذ في تحديد مسائل الخلاف وذكر أدلتها، ونسبتها إلى القائلين بها من المذاهب والأعلام داخلها، وإن لم يشر ابن الأنباري إلى ذلك في كتابه، فالمقارنة الدقيقة بين الكتابين تظهر في جلاء اعتماد ابن الأنباري على جهد ابن بابشاذ في كثير من مسائل كتابه الإنصاف؛ ولهذا كان صدى اختيارات ابن بابشاذ في كتب النحو والصرف بعده لا يقل كثيرًا عن صدى كتاب الإنصاف؛ ولهذا يبدو شرح ابن بابشاذ من كتب الخلاف النحوي العميقة القديمة لما أورده صاحبه من مسائل الخلاف وأدلتها والمقارنة بينها لينتهي إلى الاختيار صراحة أو ضمنًا.

ومن هنا يدعو الباحث إلى اعتماد شرح ابن بابشاذ للجمل مصدرًا أساسًا من مصادر الخلاف النحوي المعتمدة في البحوث والدراسات، مع العناية بنشره في تحقيق علمي يليق بقيمته ومكانته بين كتب النحو عمومًا وكتب الخلاف النحوي خصوصًا. والله الموفق.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية مع ابن بابشاذ في شرحه على جمل الزجاجي ودراسة اختياراته النحوية فيه، مع ما سبق ذلك من تمهيد، يحسن بي أن أقف في ختام هذا البحث لأسجل خلاصته وأهم ما توصل إليه من نتائج، مبينًا الجديد فيه، ومقدمًا ما أراه من توصيات ومقترحات لزملائي الباحثين في هذا الحقل العلمي من حقول المعرفة الإنسانية عامة، والباحثين في علوم العربية وخصوصًا النحو والصرف خاصة.

فقد درست في التمهيد لهذا البحث ابن بابشاذ عصره وحياته وآثاره العلمية، وكان مما توصلت إليه أنه عاش من حيث الزمان في عصر الدويلات المتعددة، في ظل دولتي البويهيين في العراق والفاطميين في مصر، ومن حيث المكان، تنقل بين بلاد فارس حيث ولد في الديلم، وبين العراق الذي ذهب إليه تاجرًا وطالبًا للعلم، وبين مصر التي استقر بها طالبًا ومعلمًا وموظفًا في الدولة، ثم تزهد وانقطع عن الناس حتى وفاته، وكان عصره عصر اضطراب سياسي كبير، وفتن وخلافات، وحروب ومشكلات سياسية لا تكاد تنتهي، ومع ذلك لم يخل من ازدهار علمي ونشاط فكري وثقافي، وتقدم اقتصادي في بعض فتراته، مما أتاح لابن بابشاذ التنقل للتجارة والعلم، متتلمذًا على جماعة من كبار أهل العلم في عصره، تاركًا وراءه عددًا من التلاميذ النجباء، والمؤلفات العلمية المفيدة التي وصل إلينا بعضها وفقد بعضها الآخر.

وفي القسم الأول من البحث جمعت اختيارات ابن بابشاذ النحوية من خلال شرحه على جمل الزجاجي وصنفتها ورتبتها حسب ترتيب الكتاب، وحرصت على عدم تكرار شيء منها، فقد اجتهدت أن أختار المسائل التي لم تتكرر، فلم أترك حسب جهدي مسألة غير مكررة إلا إذا قصدت تأخيرها لبسط القول فيها في القسم الثاني من البحث، وانتهى عملي في هذا القسم إلى جمع المسائل التي وصلت إلى إحدى وسبعين مسألة، وبعد تصنيفها ومراجعتها صنفتها حسب أقسام الكلمة في العربية، فكان نصيب الحروف منها ثلاث عشرة مسألة، والأفعال إحدى عشرة مسألة، والبقية للأسماء.

والقسم الثاني وهو لبّ عملي في البحث قسمته إلى خمسة فصول، الأول منها لمصادر ابن بابشاذ في اختياراته النحوية، وانتهيت فيه إلى تحديد المصادر التي اعتمد عليها ابن بابشاذ

في اختياراته، وقد التزمت الدقة في تصنيف تلك المصادر والتعليق عليها وتقويمها.

وفي الفصل الثاني درست طرائق ابن بابشاذ في اختياراته ومنهجه في ذلك، محللاً وناقدًا بما يبرز جهد ابن بابشاذ واجتهاده الذي يحسب له، ويبين المآخذ عليه مع ذكر الدليل ما أمكن ذلك.

وانتقلت إلى الفصل الثالث محاولاً الكشف عن الأسس التي بنى عليها ابن بابشاذ اختياراته، وانتهيت إلى تقويمها بالحكم لها أو عليها بناء على ما يظهر لي من مرجحات وأدلة من خلال البحث.

والفصل الرابع خصصته لدراسة أصول الاحتجاج النحوي في اختيارات ابن بابشاذ من السماع قرآنًا وحديثًا وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ثم القياس والإجماع، مبينًا موقف ابن بابشاذ ومنهجه في التعامل مع هذه الأصول وموقفي من صنيع ابن بابشاذ في كل أصل.

وفي الفصل الخامس اجتهدت في تقويم اختيارات ابن بابشاذ ببيان قيمتها العلمية ومدى توثيقه لها ومدى اعتداله أو تحيزه فيها، كاشفًا عن جهده في التعليل النحوي فيها، موضحًا سمات الإيجاز والإطناب عنده في اختياراته، منتهيًا ببيان تأثره بسابقيه، وتأثيره فيمن جاء بعده لأخلص من ذلك كله إلى بيان قيمة اختياراته ومكانتها في تاريخ الدرس النحوي.

هذه خلاصة عملي في هذا البحث وما انتهيت إليه من نتائج خاصة بكل جزئية فيه، مما فصلته في مظانه من البحث، أما النتائج العامة للبحث فتمثلت في الآتي:

أولاً: أن ابن بابشاذ نحوي كبير، وإمام من أئمة عصره في النحو، وله مشاركة في العلوم العربية والإسلامية الأخرى، وله مكانة مرموقة عند علماء النحو ودارسيه، والباحثين فيه في كل عصر ومصر من يومه وإلى اليوم، ومع ذلك كله لم يكن له حظ أمثاله من العلماء النابهين في الشهرة والإعلام والنشر والانتشار، فقد كان من المتوقع لمن كان في مكانته العلمية وله جهده في التدريس والتأليف والاجتهاد أن يكون أكثر شهرة، والعناية به أكبر، والاهتمام بآثاره أوسع، ولعل الله يسهل له ذلك في مقبل الأيام، خاصة في هذا العصر الذي كثرت فيه عناية الباحثين بدقائق النحو وتاريخه وأعلامه.

ثانيًا: لقد وجدت من خلال هذه الدراسة أنه ليس لابن بابشاذ منهج ثابت أو طريقة واحدة، أو معيار واضح في التعرض لذكر الخلاف من عدمه في شرحه على الجمل؛ فمن

خلال تتبعي لاختياراته في هذا الشرح تبين لي أن ذلك كله يأتي منه اتفاقًا وليس قصدًا ومنهجًا، فقد ذكر الخلاف في مسألة الخلاف فيها غير مشهور ولا مهم، وليس له أثر في الدرس النحوي، ويهمل ذكر الخلاف في مسائل مهمة والخلاف فيها مشهور، وذكره ضروري، وله آثار ممتدة في الدرس النحوي إلى اليوم، وذلك قليل، ذكرت له أمثلة في البحث.

ثالثًا: أن ابن بابشاذ في اختياراته قد يعرض عن ذكر الخلاف في المسألة عندما تكون حجته فيها ضعيفة أو اختياره لمذهب غيره أقوى حجة منه، أو ليس عنده ما يرد به على المخالف؛ فلا يذكر الخلاف غالبًا في مثل هذا، وهذا مما تبين لي من خلال البحث وضربت له أمثلة فيه.

رابعًا: أن معظم اعتراضات ابن بابشاذ على الزجاجي صاحب الجمل من باب الدفاع عنه، فهو يورد عليه في كثير من المسائل ليجيب عنه بما يزيل أي مأخذ عليه، وهذا ما رأيته في غالب اعتراضاته عليه في الشرح، بخلاف اعتراضاته على غيره، وهذا يدل على أنه يجل صاحب الجمل، ويدافع عنه، ويلتمس له الأعذار ما أمكنه ذلك.

خامسًا: أن ابن بابشاذ في اختياراته يعتد بالقراءات المتواترة كلها، وبالقراءات الشاذة أحيانًا ما لم تخالف المتواترة؛ فإن خالفت لا يعتد بها حينئذ، أما بقية أنواع السماع خاصة والأصول النحوية عامة فلا يختلف موقفه منها عن موقف عامة النحاة قبله، فلم أجد ما يتميز به عليهم لأخصه بالذكر.

ولعل هذه النتائج تمثل أهم ما توصل إليه هذا البحث من خلال النظر والدراسة والتحليل، ولا أدعي أنني أتيت فيه بشيء جديد؛ وإنما هو محاولة للبحث عن الجديد في القديم.

وفي الختام أوصي زملائي الباحثين في حقل علوم العربية والدراسات النحوية خصوصًا بمقترحات أراها مفيدة من خلال بحثي:

أولا: العناية بتراث ابن بابشاذ ونشره في تحقيقات علمية تليق بقيمته العلمية، ومكانة صاحبه في تاريخ النحو عمومًا، والخلاف النحوي خصوصًا.

ثانيًا: اعتماد شرح ابن بابشاذ للجمل مصدرًا أساسًا من مصادر الخلاف النحوي المعتمدة في البحوث والدراسات النحوية الحديثة.

ثالثًا: تخصيص موضوع التعليل في التفكير النحوي لابن بابشاذ بدراسة مستقلة تكشف عن ملامحه، وإسهامه الكبير فيه، وجهده القديم السابق لكثير ممن عرفوا بهذا الجانب بعده في تاريخ التراث النحوي، فهو صاحب منهج قويم، وجهد كبير، وفكر أصيل في التعليل.

وهذا آخر ما تيسر لي كتابته والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل والحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العامين.

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم:

طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة برواية حفص عن عاصم، مع نسخة النشر الحاسوبي من المجمع نفسه.

ثانيا: المصادر والمراجع:

١- **الإجماع في النحو العربي**: لدخيل بن غنيم العواد، دراسة في أصول النحو، بحث للماجستير غير منشور في جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ.

٢- **أخبار النحويين البصريين**: لأبي سعيد حسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط/١، دار الاعتصام بالقاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣- **أدب الكاتب**: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق علي فاعور، ط/١، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.

٤- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط/١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥- **الأزهية في علم الحروف**: لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط/٢، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**: لتاج الدين أبي المحاسن عبد الباقي اليماني، تحقيق الدكتور عبد الحميد دياب، ط/١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ١٤٠٦هـ.

٧- **الإصباح في شرح الاقتراح**: للدكتور محمود بن يوسف فجال، ط/١، دار القلم بدمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٨- **إصلاح المنطق:** لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط/١، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٧٥م.

٩- **الأصول في النحو:** لمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفضلي، ط/٣، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٠- **إعراب الحديث النبوي:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، ط/٢، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.

١١- **إعراب القراءات الشواذ:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، ط/١، دار عالم الكتب ببيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٢- **الأعلام:** لخير الدين الزركلي، ط/٧، دار العلم للملايين ببيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٣- **الاقتراح في أصول النحو:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط/٣، دار المعارف بحلب.

١٤- **الألفية في النحو والصرف:** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، ط/٣، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٣٤٥هـ.

١٥- **أمالي السهيلي:** لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط/١، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٩٧٠م.

١٦- **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** لجمال الدين يوسف بن الحسن القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/٣، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ١٩٩٦م.

١٧- **الإنصاف في مسائل الخلاف:** لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/٤، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

١٨- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لجمال الدين محمد أحمد بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/٣، دار الفكر ببيروت.

١٩- **الإيضاح في شرح المفصل:** لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، ط/١، المجمع العلمي الكردي ببغداد، ١٩٧٦م.

٢٠- **الإيضاح في علل النحو:** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط/٦، دار النفائس ببيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢١- **البحر المحيط في التفسير:** لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي، ط/٦، مكتبة النصر الحديثة بالرياض.

٢٢- **البداية والنهاية:** لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، ط/١، مكتبة المعارف ببيروت، ١٩٧٩م.

٢٣- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/٥، دار الفكر ببيروت، ١٣٩٦هـ-١٩٧٩م.

٢٤- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق الدكتور محمد المصري، ط/١، دار سعد الدين بدمشق، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٥- **البيان والتبيين:** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط/١، الشركة الدولية للطباعة بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

٢٦- **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**: للدكتور حسن إبراهيم حسن، ط/٧، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٩٦٤م.

٢٧- **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ط/١، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٤٠٧هـ.

٢٨- **التبيان في إعراب القرآن**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، ط/٢، دار الجيل ببيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٩- **التصريح على التوضيح**: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، ط/١، دار الفكر ببيروت.

٣٠- **التعريفات**: للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ط/٤، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.

٣١- **التكملة**: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، ط/٢، عالم الكتب ببيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٢- **الجامع الصحيح (صحيح البخاري)**: لمحمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، ط/٤، دار ابن كثير بدمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٣- **الجمل في النحو**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، ط/١، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٤- **الجنى الداني في حروف المعاني**: لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط/٢، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٥- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**: لعلاء الدين علي بدر الدين الإربلي، ط/١، مطبعة النيل المصرية بالقاهرة، ١٩٨٤م.

٣٦- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/١، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٣٧- **الحلل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل:** لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، ط/٣، دار الودود بالقاهرة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٨- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط/٤، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٩- **الخصائص:** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق محمد علي النجار، ط/٢، دار الهدى بالقاهرة.

٤٠- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد جاد الحق، ط/١، دار المدني بالقاهرة، ١٩٨٦م.

٤١- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:** لأحمد بن يوسف أبي العباس شهاب الدين السمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، ط/٢، دار القلم بدمشق، ١٤٣٠هـ.

٤٢- **ديوان أبي طالب:** لأبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط/١، مكتبة الهلال ببيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٣- **ديوان الأحوص:** لعبد الله بن محمد بن عاصم الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال، ط/٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤٤- **ديوان الأخطل:** لغياث بن غوث الأخطل، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، ط/٢، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٤٥- **ديوان أسامة بن الحارث الهذلي (ضمن ديوان الهذليين)**: تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط/١، دار العروبة بالكويت.

٤٦- **ديوان الأعشى**: لميمون بن قيس أبي بصير، تحقيق محمد محمد حسين، ط/١، دار الفكر ببيروت، ١٩٦٧م.

٤٧- **ديوان امرئ القيس**: لامرئ القيس بن حجر الكندي، تحقيق مصطفى عبد الشافي، ط/٥، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤٨- **ديوان جرير**: لجرير بن عطية الخطفى، تحقيق كرم البستاني، ط/١، دار بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٩- **ديوان حسان**: لحسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق عبدأ مهنا، ط/٢، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٥٠- **ديوان رؤبة**: لرؤبة بن العجاج بن رؤبة بن لبيد القرشي، تحقيق وليم بن الورد البروسي، ط/١، دار ابن قتيبة بالكويت، ١٩٩٦م.

٥١- **ديوان العجاج**: للعجاج بن رؤبة بن لبيد القرشي، تحقيق عبد الحفيظ السلطي، ط/١، مكتبة أطلس بدمشق، ١٩٦٩م.

٥٢- **ديوان عنترة**: لعنترة بن شداد العبسي، تحقيق محمد سعيد مولوي، ط/١، المكتب الإسلامي ببيروت، ١٩٦٤م.

٥٣- **ديوان طرفة**: لطرفة بن العبد اليشكري، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، ط/٣، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٥٤- **ديوان طفيل**: لطفيل بن عوف الغنوي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، ط/١، دار صادر ببيروت، ١٩٩٧م.

٥٥- **ديوان كثير:** لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ط/١، الدار الثقافية ببيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٥٦- **ديوان مسكين:** لربيعة بن عامر الدارمي، تحقيق كارين صادر، ط/١، دار صادر ببيروت، ٢٠٠٠م.

٥٧- **سنن النسائي:** لأحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ومشهور بن حسن آل سلمان، ط/٣، مكتبة المعارف ببيروت، ٢٠٠٨م.

٥٨- **سير أعلام النبلاء:** لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط/٣، مؤسسة الرسالة ببيروت، ٢٠٠٣م.

٥٩- **السير الحثيث في الاستشهاد بالحديث:** لمحمود بن يوسف فجال، ط/١، دار أضواء السلف بالرياض، ٢٠٠٩م.

٦٠- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:** للدكتورة خديجة الحديثي، ط/١، مطبعة جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٦١- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** لعبد الحي بن أحمد بن عماد الحنبلي، تحقيق سعيد الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، ط/١، دار ابن كثير بدمشق، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦٢- **شرح ألفية ابن مالك:** لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل القرشي الهاشمي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/١، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ١٩٦٥م.

٦٣- **شرح ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك):** لعلي بن محمد نور الدين أبي الحسن الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/١، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٩٧٠م.

٦٤- **شرح التسهيل**: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، ط/١، دار الكتاب العربي بالقاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٦٥- **شرح جمل الزجاجي**: لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، ط/١، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٦٦- **شرح جمل الزجاجي**: لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق علي توفيق الحمد، غير منشور، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، وتحقيق الدكتور علي حسين لفته السعدي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بجامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٦٧- **شرح جمل الزجاجي**: لعلي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، ط/١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٦٨- **شرح كافية ابن الحاجب**: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، ط/٣، مطبعة جامعة بنغازي بليبيا، ١٩٨٠م.

٦٩- **شرح المفصل**: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ط/١، دار عالم الكتب ببيروت.

٧٠- **شرح المقدمة المحسبة**: لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق الدكتور خالد عبد الكريم، ط/١، المطبعة العصرية بالكويت، ١٩٧٧م.

٧١- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط/١، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٧٩م.

٧٢- **صحيح مسلم**: لمسلم بن حجاج النيسابوري، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي، ط/١، دار طيبة بجدة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٣- **طبقات الشافعية الكبرى:** لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، ط/١، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

٧٤- **طبقات القراء:** لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق محمد علي الضباع، ط/١، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

٧٥- **طبقات النحويين واللغويين:** لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧٦- **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث النبوي:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور سلمان القضاة، ط/١، دار الجيل ببيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٧٧- **غاية النهاية في طبقات القراء:** لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق ج.برجستراسر، ط/١، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٩٥٠م.

٧٨- **غريب الحديث:** للقاسم بن سلام أبي عبيد الهروي، تحقيق الدكتور محمد عبد المعين خان، ط/١، دار الكتاب العربي ببيروت، ١٣٩٦م.

٧٩- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة في الإعراب:** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، ط/١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٠- **كتاب العين:** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط/١، مكتبة المثنى ببغداد، ١٩٨٠م-١٩٨٥م.

٨١- **الكتاب:** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط/٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٨٢- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط/٣، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٨٣- **اللباب في علل البناء والإعراب:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، ط/١، دار الفكر بدمشق، ١٩٩٥م.

٨٤- **لسان العرب:** لمحمد بن منظور الإفريقي المصري، ط/٧، دار صادر ببيروت.

٨٥- **لمع الأدلة في أصول النحو:** لأبي البركات كمال الدين الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط/١، مطبعة الجامعة السورية بدمشق، ١٩٦٤م.

٨٦- **مآخذ ابن خروف على ابن بابشاذ من خلال شرح جمل الزجاجي:** لإبراهيم عبد الله أحمد الزين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية في السودان.

٨٧- **مجمع الأمثال:** لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/٣، دار الفكر ببيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٢م.

٨٨- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق علي النجدي وآخرين، ط/١، دار المعارف بالقاهرة، ١٣٦٦هـ.

٨٩- **مراتب النحويين:** لأبي الطيب محمد بن عبد الواحد اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/٣، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ١٩٨٣م.

٩٠- **المسائل الشيرازيات:** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط/١، دار كنوز إشبيليا بالرياض، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٩١- **المسائل المتفق عليها بين النحويين:** لدخيل بن غنيم العواد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

٩٢- **المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل القرشي الهاشمي، تحقيق محمد كامل بركات، ط/٣، دار الفكر ببيروت، ١٩٩٥م.

٩٣- **معاني القرآن:** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، ط/٣، عالم الكتب ببيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٩٤- **معاني القرآن:** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء الديلمي، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، ط/١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦م.

٩٥- **معجم الأدباء:** لياقوت بن عبد الله الحموي، ط/٧، دار المأمون ببيروت، ١٩٨١م.

٩٦- **المعجم الكبير:** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط/١، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ٢٠٠٨م.

٩٧- **معجم المؤلفين:** لعمر رضا كحالة، ط/٢، مكتبة المثنى ببيروت، ١٩٩٥م

٩٨- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:** لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق طيار قولاج، ط/١، مركز البحوث الإسلامية باستانبول، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٩٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لجمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدنا الله، ط/١، دار الفكر ببيروت، ١٩٧٩م.

١٠٠- **المقتضب:** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد الثمالي، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، ط/١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦م.

١٠١- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ط/١، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٠٢- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:** لأبي البركات كمال الدين الأنباري النحوي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، ط/١، مكتبة الأندلس ببغداد، ١٩٨٢م.

١٠٣- **النشر في القراءات العشر:** لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق محمد علي الضباع، ط/٣، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٠٤- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط/٣، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٩٧٩م.

١٠٥- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لأحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ط/١، دار صادر ببيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

فهرس الموضوعات

ملخص ٣
مقدمة ٥
التمهيد: ابن بابشاذ: ١٠
المطلب الأول: عصر ابن بابشاذ ١١
المطلب الثاني: حياة ابن بابشاذ ١٣
المطلب الثالث: آثار ابن بابشاذ العلمية ١٥
القسم الأول: المسائل المختارة جمعًا وتوثيقًا وتصنيفًا: ١٧
الفصل الأول: المسائل المختارة في باب الأسماء ١٨
الفصل الثاني: المسائل المختارة في باب الأفعال ٤٢
الفصل الثالث: المسائل المختارة في باب الحروف ٤٩
القسم الثاني: الدراسة: ٥٦
الفصل الأول: مصادر ابن بابشاذ في الاختيارات النحوية ٥٧
الفصل الثاني: طرائقه في الاختيار: ٦٦
توطئة ٦٧
المبحث الأول: الاختيار الصريح ٦٨
المبحث الثاني: الاختيار الضمني ٧٣
المبحث الثالث: طرائق أخرى له في الاختيار ٧٧
الفصل الثالث: أسس اختياراته: ٨٣
توطئة ٨٤
المبحث الأول: موقفه من البصريين ٨٥
المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين ٨٨
المبحث الثالث: موقفه من الزجاجي ٩٢
المبحث الرابع: ما انفرد به من اختيارات ٩٨
الفصل الرابع: أصول الاحتجاج النحوية لاختياراته: ١٠٢

توطئة ١٠٣
المبحث الأول: السماع ١٠٤
المبحث الثاني: القياس.....١٢٠
المبحث الثالث: الإجماع.....١٢٤
الفصل الخامس: التقويم: ١٢٨
توطئة ١٢٩
المبحث الأول: توثيقه لاختياراته ١٣٠
المبحث الثاني: الاعتدال والتحيز.....١٣٥
المبحث الثالث: التعليل.....١٣٨
المبحث الرابع: الإيجاز والإطناب ١٤١
المبحث الخامس: تأثره بسابقيه.....١٤٥
المبحث السادس: أثره فيمن بعده.....١٤٧
المبحث السابع: قيمة اختياراته ١٥٢
الخاتمة ١٥٤
الفهارس الفنية للرسالة:.....١٥٨
فهرس الآيات الكريمة.....١٥٩
فهرس الأحاديث الشريفة والآثار ١٦٣
فهرس الأبيات الشعرية ١٦٤
فهرس الأعلام المترجم لهم ١٦٦
فهرس المسائل ١٦٩
فهرس أقوال العرب ١٧٣
فهرس المصادر والمراجع.....١٧٤
فهرس الموضوعات ١٨٦
Abstract.....A